الجمهورية الجزائية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000-2016

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، نمذجة واستشراف.

إعداد الطالبة:
مريم مشري

إشراف:
أ.د. جبار بوكثير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. أحسين عثماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقـــــي	رئيســـــا
أ.د. جبار بوكـــثير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقـــــي	مشرفا ومقررا
د. ســـليم العمراوي	أستاذ محـــــاضر - أ	جامعة أم البواقـــــي	عضوا مناقشا
د. ســـامي مباركي	أستاذ محـــــاضر - أ	جامعة باتنـــــــة 1	عضوا مناقشا
د. حليمة شـــــابي	أستاذ محـــــاضر - أ	جامعة عنابـــــــة	عضوا مناقشا
د. شـــراف عقـــون	أستاذ محـــــاضر - أ	المركز الجامعي ميلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الذي أحدثه الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، وذلك من خلال تحديد أي من أركان الإنفاق العام-نفقات التسيير، نفقات التجهيز-أكثر قدرة على الحد من ظاهرة البطالة خاصة وأن الفترة شهدت إطلاق برامج تنموية ضخمة لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال

وبالنظر إلى النتائج المحصل عليها من الدراسة، ورغم التراجع المسجل في معدل البطالة إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أن جل المناصب المستحدثة كانت مؤقتة وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني من البطالة المؤجلة، بالإضافة إلى انتشار التشغيل غير الرسمي، كذلك جل المناصب المستحدثة كانت في القطاعات غير المنتجة، مما يعطل الطرح الكينزي الذي اعتمدته الجزائر من أجل تحقيق النمو والتشغيل الكامل والذي يستوجب مرافقة الآلة الإنتاجية لزيادة الطلب الكلي

كما أن الدراسة التطبيقية بينت أن استجابة البطالة للتوسع في الإنفاق غير فعالة على المدى الطويل، لذا وجب على السلطات التفكير في حلول أكثر فعالية لمعالجة هذه المشكلة

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق العام، البطالة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، البرامج التنموية.

Résumé

Le but de cette étude est de mesurer l'impact des dépenses publiques sur le chômage en Algérie au cours de la période 2000-2016, en déterminant lesquels des piliers des dépenses publiques - dépenses de fonctionnement, dépenses d'équipement - sont les plus capable de réduire le phénomène du chômage, surtout que cette période a connu le lancement de grands programmes de développement sans précédent depuis l'indépendance.

Au vu des résultats obtenus lors de cette étude, et malgré la baisse enregistrée du taux de chômage, elle n'a pas obtenu les résultats souhaités, la plupart des nouveaux postes étant temporaires, ce qui confirme que l'économie algérienne souffre d'un chômage différé, en plus de la diffusion de l'emploi informel, ainsi que de la plupart des postes crées sont dans les secteurs non productifs, ce qui perturbe la proposition keynésienne adoptée par l'Algérie pour atteindre la croissance et le plein emploi, ce qui nécessite d'accompagner la machine de production pour augmenter la demande globale.

En outre, l'étude appliquée a montré que le changement dans les taux de chomage à l'augmentation des dépenses est inefficace à long terme et que les autorités doivent donc réfléchir à des solutions plus efficaces pour résoudre ce problème.

Mots clés :

Dépenses publiques, chômage, dépenses de fonctionnement, dépenses d'équipement, programmes de développement.

Abstract:

The recent study aims at measuring the impact of public spending on unemployment in Algeria during the period 2000-2016.This is done through determining which part of public spending (running expenses, equipment expenditures) can better reduce the problem of unemployment, since this period witnessed the launch of newest development programs during independence . Our findings show that despite the recorded decline in the unemployment rate, it did not achieve the expected results.Surprisingly , most of the new positions were temporary, which confirms that the Algerian economy suffers from postponed unemployment.Further, informal employment has increased.Further more , most of the new positions were in non-productive sectors, which disrupts the Keynesian proposition adopted by Algeria in order to achieve growth and full employment, which requires the use of productive machines to increase overall demand. More importantly , the practical study showed that the unemployment response to the expansion of spending is ineffective for long term objectives . Therefore, the authorities must think seriously of more effective solutions to address this problem.

Key words: Public spending, Unemployment, Operating expenses, Equipment expenses, Development programs

شكر وعرفان

قال تعالى: {وقال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين} النمل الآية 19

الشكر والحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ **بوكثير جبار** على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى رحابة صدره وتوجيهاته وما منحه لي من وقت للإشراف على هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرفهم جزءا ثمينا من وقتهم لقراءتها وتقييمها وتصويبها.

مشري مريم

إهداء

- إلى من وهبتني الحياة أمي الغالية تقديرا واحتراما، شكرا على كل شيء.
- إلى الذي أضاء دربي وكان شمعة أستنير بها في دروب الحياة وطلب العلم ومثلا أعلى أبي سندي وفخري.
- إلى عماد بيتنا ومصدر قوتي أخي عماد الدين.
- إلى لؤلؤات بيتنا: إيمان، بثينة ، زينب، وخاصة إكرام مع تمنياتي لهم بالتوفيق.
- إلى كل العائلة الكريمة خاصة عمي الطاهر وخالي عبدو.
- إلى كل من سألني أين وصلت في عملك.
- إلى صديقاتي خاصة: حنان، أمينة.
- إلى كل إنسان كان له فضل في تكويني ومن دعمني في رحاب العلم،إليكم جميعا.

مريم

الفهارس

أولا: فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الواجهة	/
البسملة	/
الشكر	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول الإنفاق العام كسياسة اقتصادية مقاربة نظرية	
تمهيد	26
المبحث الأول الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	27
المطلب الأول الإنفاق العام في ظل الدولة الحارسة	28
المطلب الثاني الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة	31
المطلب الثالث الإنفاق العام في ظل الدولة المنتجة	35
المبحث الثاني سياسة الإنفاق العام	37
المطلب الأول مفهوم السياسة الاقتصادية	37
المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام	41
المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام	45
المطلب الرابع العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	51
المبحث الثالث تقسيمات وآثار النفقات العامة	58
المطلب الأول تقسيمات النفقات العامة	58
المطلب الثاني الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	63
المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة	71
خلاصة:	77

الفصل الثاني الإطار النظري للبطالة وعلاقتها بالإنفاق العام	
تمهيد	79
المبحث الأول البطالة، مفهومها ومكانتها في الفكر الاقتصادي	80
المطلب الأول مفهوم البطالة	80
المطلب الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي	95
المبحث الثاني النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة	113
المطلب الأول: نظرية التوقعات الرشيدة	113
المطلب الثاني: التفسير الجزئي النيوكلاسيكي للبطالة	114
المطلب الثالث: تفسير البطالة لدى الكينزيون الجدد	118
المبحث الثالث العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة	126
المطلب الأول: آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل	127
المطلب الثاني: الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي	130
المطلب الثالث: الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي	131
خلاصة	134
الفصل الثالث واقع السياسة الانفاقية وسياسة التشغيل في خلال الفترة2000-2016	
تمهيد	136
المبحث الأول الإنفاق العام في الجزائر	137
المطلب الأول تبويب النفقات العامة في الجزائر	137
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر	140
المطلب الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام في الجزائر	147
المبحث الثاني عرض واقع سوق التشغيل في الجزائر	154
المطلب الأول: مفهوم سياسات التشغيل	154
المطلب الثاني: سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر	158
المطلب الثالث: تقييم سياسة التشغيل في الجزائر	162
المبحث الثالث فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من البطالة	171
المطلب الأول واقع البطالة في الجزائر	171
المطلب الثاني المخططات الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016	179

المطلب الثالث تقييم آليات التشغيل في ظل المخططات الانفاقية	195
خلاصة:	204
الفصل الرابع دراسة تحليلية قياسية لأثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	
تمهيد	206
المبحث الأول البناء النظري للتحليل القياسي	207
المطلب الأول مفهوم السلاسل الزمنية وأنواعها	207
المطلب الثاني دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك	209
المطلب الثالث نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجهVAR	217
المبحث الثاني قياس أثر السياسة الانفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	225
المطلب الأول وصف متغيرات الدراسة	225
المطلب الثاني اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	227
المطلب الثالث النماذج القياسية	229
خلاصة:	251
خاتمة	252
قائمة المراجع	257
قائمة الملاحق	274

ثانيا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال 2000- 2016	141
2.3	تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال 2000- 2016	142
3.3	توزيع الإنفاق الجاري في الجزائر خلال 2000- 2016	144
4.3	نسبة نمو نفقات التجهيز	146
5.3	نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة	148
6.3	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000- 2016	150
7.3	الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في الجزائر	151
8.3	واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016	163
9.3	تطور بنية التشغيل حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	164
10.3	توزيع العاملين حسب الفئات العمرية	165
11.3	توزيع العاملين حسب قطاع النشاط	166
12.3	تحليل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	167
13.3	عدد ونسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر.	169
14.3	معدلات البطالة والنشاط والتشغيل خلال الفترة2000 - 2016.	172
15.3	البطالة حسب العمر خلال الفترة 2000- 2016	174
16.3	معدل البطالة حسب الجنس	175
17.3	مدة البحث عن العمل خلال الفترة 2010- 2016	176
18.3	توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي 2010- 2016	177
19.3	البطالة حسب الشهادات المحصل عليها في الفترة 2010- 2016	178
20.3	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000- 2004	183

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
21.3	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	185
22.3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.	188
23.3	تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار DAIS خلال الفترة 2000-2016	196
24.3	مناصب الشغل المستحدثة في إطار TUP-HMO	197
25.3	عدد المناصب المستحدثة في إطارDAIP.	197
26.3	عدد المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل(ANSEJ)	198
27.3	عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).	199
28.3	عدد المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAC)	200
29.3	عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)	201
30.3	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2009-2016	202
1.4	قيم متغيرات الدراسة باستخدام اللوغاريتم.	225
2.4	اختبار الاستقرارية عند المستوى لمتغيرات الدراسة	227
3.4	اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول	228
4.4	نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الأول	229
5.4	اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الأول	230
6.4	نتائج الانحدار الذاتي للنموذج الأول	231
7.4	الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الأول	232
8.4	اختبار Jarque-Bira لتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول	233
9.4	نتائج اختبار السببية للنموذج الأول	233
10.4	نتائج اختبار التباين للنموذج الأول	234
11.4	اختبار أثر الصدمة في النموذج الأول	235

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
12.4	نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثاني	237
13.4	اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الثاني	237
14.4	نماذج الانحدار الذاتي للنموذج الثاني	238
15.4	الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثاني	239
16.4	اختبار Jarque–Bira لتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني.	240
17.4	نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني	240
18.4	نتائج اختبار التباين للنموذج الثاني	241
19.4	نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الثاني	242
20.4	اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثالث	244
21.4	اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الثالث.	244
22.4	نتائج الانحدار الذاتي للنموذج الثالث	245
23.4	الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثالث	247
24.4	اختبار Jarque–Bira لتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث	247
25.4	نتائج اختبار السببية للنموذج الثالث	248
26.4	نتائج اختبار التباين للنموذج الثالث	248
27.4	اختبار أثر الصدمة في النموذج الثالث	250

ثالثا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	العوامل التي تؤثر في النفقات العامة	52
2.1	المقدرة المالية للدولة	55
3.1	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	58
4.1	آلية تأثير المضاعف و المعجل حسب قانون فانجر	71
1.2	ظاهرة البطالة.	81
2.2	تقسيمات السكان حسب علاقتهم بالبطالة	83
3.2	البطالة الدورية.	91
4.2	عرض العمل عند الكلاسيك	100
5.2	الطلب على العمل عند الكلاسيك	101
6.2	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	102
7.2	دالة العرض الكينزية	108
8.2	منحنى التوازن في سوق العمل عند كينز	110
9.2	موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسة مكافحة البطالة.	129
10.2	آلية تأثير الإنفاق الحكومي على تحقيق التشغيل الكامل	131
11.2	دور سياسة الإنفاق العام في تنشيط الإنتاج و تحقيق التشغيل الكامل	132
1.4	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.	226
2.4	اختبار جذور الوحدة للنموذج الأول.	232
3.4	شكل استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير نفقات التسيير	236
4.4	اختبار جذور الوحدة للنموذج الثاني	239
5.4	دوال الاستجابة للنموذج الثاني	243
6.4	جذور الوحدة للنموذج الثالث	246
7.4	دوال الاستجابة للنموذج الثالث.	250

المقدمة

توطئة:

عبر عقود من الزمن أثير الكثير من الجدل، حول الدور الاقتصادي للدولة، هذا الذي تم حصره في ثلاث أنواع للدولة؛ الحارسة، المتدخلة والمنتجة، وباعتبار أن الإنفاق العام أداة أساسية يمكن من خلال قياس الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة والحكم عليه في كل مناهج مدارس الفكر الاقتصادي، غير أن هناك اختلاف جوهري في نظرة كل اتجاه نحو هذا المصطلح.

ففي أفكار المدرسة الكلاسيكية تم حصر الإنفاق العام على الحاجات الأساسية، واعتبروا الدولة حاضنة فقط للنشاط الاقتصادي من خلال توفير خدمات الأمن، العدالة والدفاع فيما أطلق عليها بالدولة الحارسة، وبعد أزمة الكساد الكبير وأمام عجز أفكار المدرسة الكلاسيكية عن تفسيرها جاء الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز ليبرر الأزمة بغياب الدولة عن الحياة الاقتصادية ويعطيها مساحة أكبر من خلال السياسة المالية عبر أداة الإنفاق العام فيما أطلق عليه بالدولة المتدخلة.

في حين كانت أفكار الاشتراكيين حول دور الدولة المنتجة من صميم مبادئهم فقد أمنوا بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وبالتالي فإن الدولة وحدها منوطة بالعملية الإنتاجية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية.

صاحب الجدل حول آلية الإنفاق العام ودور الدولة في الاقتصاد جدل آخر حول البطالة، حيث يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن البطالة هي ظاهرة اختيارية، واعتبروا سعر العمل يتحدد وفق تفاعل العرض والطلب وأن آليات السوق كفيلة بمعالجة أي اختلال، في حين آمن كينز بأن توازن سوق العمل يحدث مع وجود معدل طبيعي للبطالة وأن تدخل الدولة من خلال سياسة مالية توسعية عن طريق الإنفاق العام لدفع الطلب الفعال ومنه زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة التوظيف ضمن آلية المضاعف.

في الجزائر ومنذ الاستقلال كانت مشكلة البطالة ضمن اهتمامات الدولة نظرا لتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية غير أن أكبر المعدلات سجلت بعد أزمة 1986، والتي عصفت بالاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار البترول في السوق العالمي، ما انجر عنه إلزامية التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية والتي فرضت برامج التصحيح والتعديل الهيكلي والتي أحالت جزء كبير من العمال على البطالة بعد حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال .

بعد سنة 2000 وتحسن في المداخيل المالية للدولة نتيجة زيادة أسعار البترول، وبعد الوضع الصعب الناتج عن مخلفات الأزمة الاقتصادية والأمنية والسياسية ، وجب على الجزائر خوض تجربة تنموية جديدة حيث استندت على الطرح الكينزي من خلال دفع الطلب الفعال عبر المزيد من التوسع في الإنفاق العام، إذ رصدت الدولة برامج إنفاقية ضخمة لم يسبق لها مثال منذ الاستقلال من حيث ضخامة المخصصات المالية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001- 2004)، برنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)، برنامج توطيد النمو(2010- 2014)، البرنامج الخماسي للتنمية(2015- 2019) وكانت هذه البرامج تهدف إلى تحقيق التنمية وبعث الاستثمار لرفع النمو والقضاء على البطالة.

أولا إشكالية الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا، تبرز إشكالية هذه الدراسة التي تتمحور حول البحث على أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة على البطالة، والتي تقودنا إلى معرفة مدى فعالية هذه السياسة، من خلال التساؤل المحوري التالي:

ما مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسة تظهر جملة من الإشكاليات الفرعية كما يلي:

- ✓ ما هي المعالم الأساسية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر؟ وهل ساهمت في التخفيف من حدة البطالة خلال الفترة 2000- 2016؟
- ✓ ما هو واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016؟
- ✓ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة ظاهرة البطالة خلال الفترة 2000- 2016 ؟
- ✓ هل الزيادة التي شهدتها الجزائر في الإنفاق العام، هي زيادة ظاهرية أو زيادة حقيقية خلال الفترة 2000- 2016؟
- ✓ هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016؟

ثانيا فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفة الذكر تم بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ساهمت سياسة الإنفاق العام في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

الفرضية الثانية: البطالة في الجزائر مشكلة مؤجلة بسبب كثرة مناصب الشغل المؤقتة خلال الفترة 2000- 2016.

الفرضية الثالثة: الإجراءات المتخذة لمواجهة البطالة هي إجراءات ظرفية رهينة مداخيل الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2016.

الفرضية الرابعة: الزيادة في النفقات العامة هي زيادة حقيقية بالنظر لارتفاع مداخيل الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2016.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة سببية نسبية بين زيادة النفقات العامة والبطالة خلال الفترة 2000- 2016.

ثالثا أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ الوقوف على خصائص البطالة في الجزائر لمعرف السلوك الذي وجب إتباعه لاستهداف كل نوع من خلال مختلف الآليات؛
- ✓ تقييم أداء البرامج الإنفاقية خلال فترة الدراسة والتي كانت أحد أهدافها البارزة الحد من ظاهرة البطالة؛
- ✓ اختبار فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة على المدى المتوسط والبعيد من خلال بناء نموذج قياسي

رابعا أهمية الدراسة

إبراز الأثر الذي أحدثه العمليات الضخمة من الإنفاق العام على البطالة في الجزائر، خاصة وأنها مشكلة ذات بعد اقتصادي واجتماعي وسياسي، وتعد من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد الوطني في ظل مخرجات الجامعة ومراكز التكوين.

خامسا أسباب اختيار الموضوع

تمثلت أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ معالجة مشكلة البطالة في الجزائر وهي أكبر مشكلة تواجه الشباب الجزائري؛
- ✓ ضخامة المخصصات المالية لبرامج الإنعاش الاقتصادي والذي استدعي ضرورة الدراسة للوقوف على الآثار التي أحدثتها؛
- ✓ الميول والاهتمام الشخصي بمواضيع الإنفاق العام على اعتباره أهم سياسة اقتصادية انتهجت منذ بداية 2000.

سادسا الدراسات السابقة

من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وتقاطعت معها في جوانب عديدة واختلفت في أخرى ما يلي:

- ✓ **دراسة دموش وسيلة (2018/2017)- السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر -** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية التوسعية لم تحقق الهدف المنتظر منها في سوق العمل بالرغم من الانخفاض المسجل في معدل حاملي الشهادات إلا أن ذلك يعتبر مؤقتا وهذا بالنظر إلى معاناة فئة الشباب خاصة حاملي الشهادات من شبح البطالة هذا ناهيك عن انتشار التشغيل غير الرسمي والتشغيل المؤقت الذي عرف تزايدا مستمرا على حساب التشغيل الدائم.
- ✓ **دراسة مدوار سهام (2018/2017) أثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990- 2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، وقد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة في الجزائر هي مشكلة هيكلية، فانخفاض معدل البطالة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج لا يعكس حقيقة النجاح في علاج مشكل البطالة لأن جل المناصب المستحدثة هي مناصب مؤقتة وقابلة للزوال، وتوصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسات المتبعة خلال المدى الطويل.
- ✓ **ميهوب مسعود (2017)، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990- 2015**، ووصلت الدراسة إلى أن التشغيل اتجه نحو القطاعات التي كان لها أكثر استفادة من برنامج الإنفاق

العام وعلى رأس ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات وذلك إلى الحد الذي حقق الاكتفاء في تلك القطاعات وبالشكل الذي عجل بتدنيه معدلات البطالة تحت عتبة 10٪ هذا في ظل تهميش القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي له قدرة امتصاص كبير لليد العاملة، وهو ما يجعل معدلات البطالة المحققة مرتبطة أكثر باستمرارية المشاريع الكبرى التي تغطيها الفوائض المالية المحققة في قطاع المحروقات وهو ما يعني أنها معدلات ظرفية ناتجة بالأساس عن التدخل الحكومي في الاقتصاد سرعان ما تعاود الارتفاع مع أول هزة بترولية في الأسعار.

- ✓ **ليلية غضبانة (2015/2014)** ، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وغياب أثر ذو معنوية على تأثير النمو الاقتصادي في زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي تدعيم فرضية النظرية الكينزية بأن الانفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وليس كما تشيلا فرضية وانجر.
- ✓ **مقراني حميد (2015/2014)**، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988- 2012**-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية ،وبذلك أكدت الدراسة على فعالية ونجاح السياسة المالية
- ✓ **دحماني محمد أدريوش** (2013/2012)، **إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-**، وقد توصلت إلى أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثر فقط في المدى القصير ويمس جزء صغيرا من البطالة الكلية، وأيضا وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي.
- ✓ **نذير ياسين(2011- 2012)**، **أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1970- 2010**-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن

طريق رفع الإنفاق العام من أجل زيادة الناتج الوطني لم يكن لها أي أثر ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، مما أثر على المضاعف الحكومي واستدعى تحويل هذه المبالغ من أجل إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط .

- ✓ **دراسة رابح بلعباس (2012/2011)"إشكالية البطالة في الجزائر –دراسة قياسية في الفترة 1966- 2010**-حيث خلصت إلى محدودية السياسة المالية والنقدية في التأثير على البطالة، وأن سياسة الإنفاق العام أبلغ تأثيرا على البطالة من السياسة النقدية، وأن محددات البطالة في الجزائر هي النمو الاقتصادي والإنفاق العام وعرض الشغل في المقابل لا تتأثر البطالة بحجم الاستثمار ما يفسر أنها استثمارات كثيفة رأس المال وليس اليد العاملة.
- ✓ **سليم عقون (2010/2009)، قياس البطالة المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –درسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر**-رسالة ماجستير في علوم التسيير، وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، وتوصل الباحث إلى أن المتغير المفسر للبطالة خلال الفترة 2000- 2007 هو الناتج المحلي الحقيقي نظرا لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برنامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.
- ✓ **دراسة وليد عبد الحميد العايب (2010) الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية،** وقد خلصت الدراسة أن تبني الدولة لسياسة مالية توسعية، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع الارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام التي حددها الباحث بـ0.37 وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل

سابعا صعوبات الدراسة:

تخللت عملية البحث جملة من الصعوبات أهمها التباين والتضارب المسجل في البيانات والإحصائيات والذي صعبت من عملية التحليل الاقتصادي والقياسي.

ثامنا منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف سياسة الإنفاق العام والبطالة، وبغرض تحليل الآثار التي تحدث على البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، قمنا باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي من خلال جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها واستنتاج ما تم استنتاجه، وذلك لتأكيد أو نفي هذه النتائج في الفصل الرابع الذي استخدما فيه بعض الأساليب والطرق القياسية.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فهي الكتب بالدرجة الأولى والمجلات وكذلك المقالات المنشورة بالإضافة إلى التقارير والبيانات السنوية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، بنك الجزائر(BA)، كما استعرضنا بعض المواقع الالكترونية وثم الاعتماد على برنامج EVIEWS كأداة لدراسة القياسية.

تاسعا حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة في الإطار الزماني و المكاني

- ✓ **الإطار الزماني** إن المجال الزماني لدراسة حدد خلال الفترة 2000- 2016
- ✓ **الإطار المكاني** تمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على الاقتصاد الجزائري و بالضبط السياسة الانفاقية، حيث تعد أهم أدوات السياسة المالية وأحد أهم المتغيرات التي تستخدمها الدولة لتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي وأهمها البطالة.

عاشرا هيكل الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة، وسيتم بناء فصول هذه الدراسة على النحول التالي:

سيكون الفصل الأول بعنوان **الإنفاق العام كسياسة اقتصادية مقاربة نظرية** ، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يُعنى الأول بدراسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي، أما الثاني فبدراسة مفهوم الإنفاق العام، في حين سيخصص المبحث الثالث لدراسة تقسيمات الإنفاق العام والآثار الاقتصادية له.

أما الفصل الثاني فسيكون تحت عنوان **الإطار النظري للبطالة وعلاقتها بالإنفاق العام** وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يُعنى الأول بدراسة البطالة، مفهومها ومكانتها في الفكر الاقتصادي ، أما الثاني فبدراسة النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة ، في حين أنه سيخصص المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

في حين أن الفصل الثالث سيحمل عنوان **واقع السياسة الإنفاقية وسياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016**، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يُعنى الأول بدراسة الإنفاق العام في الجزائر ، أما الثاني فبدراسة عرض واقع سوق التشغيل في الجزائر، في حين أنه سيتم تخصيص المبحث الثالث لدراسة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة.

أما الفصل الرابع فسيخصص للجانب التطبيقي وسيكون تحت عنوان: **دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016**، حيث سيتناول مبحثين رئيسيين، يُعنى المبحث الأول بدراسة البناء النظري للتحليل القياسي المستخدم في الدراسة، أما المبحث الثاني فسيخصص لقياس أثر السياسة الانفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

الفصل الأول:

الإنفاق العام

كسياسة اقتصادية:

مقاربة نظرية

تمهيد:

لقد أثير الكثير من الجدل في الفكر الاقتصادي حول دور الدولة في الاقتصاد، حيث اختلف هذا الدور من نظام اقتصادي إلى آخر، إذ تلعب المرحلة التنموية التي تمر بها الدولة بالإضافة إلى الرؤية المجتمعية السياسية دورا هاما في ضبط النظام الاقتصادي الذي تسيير عليه، ورغم تشعب أنماط إدارة الاقتصاد الوطني، إلا أنها تصب ضمن دولة حارسة، دولة منتجة ودولة متدخلة

وعلى اعتبار أن المرآة العاكسة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي هي النفقات العامة وهي أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتمركزت أهميتها بصورة كبيرة بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929، حيث تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تُخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في أسلوب تحليلي إلى تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي بإلقاء الضوء على أهم الأفكار التي تعرضت للموضوع بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لتعريف النفقات العامة مع توضيح أهم الضوابط والعوامل المؤثرة فيها مع التركيز على أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاسترشاد بها في تحقيق الأهداف المرجوة ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى

المبحث الأول الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني مفهوم الإنفاق العام.

المبحث الثالث تقسيمات الإنفاق العام والآثار الاقتصادية له.

المبحث الأول الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

يعد الإنفاق العام الصورة العاكسة للدور التي تلعبه الدولة في الاقتصاد، حيث كان يتماشى دائما والنمط التسييري لدولة وبخصوص دور الدولة فقد أشار Laffont(1988) أن كل نظرية للدولة تقابلها نظرية خاصة للاقتصاد العمومي، فالتدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي طالما كانت مسألة جدلية، خاصة في ظل التغير الذي طرأ على اقتصاديات الدول النامية التي عرفت التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، والبعض منها يجب بين صفات الاقتصاد الرأسمالي مع التزام تحمل الدولة مسؤوليتها الاجتماعية لحماية محدودي الدخل.

والدولة تعني شكل تاريخي من أشكال تنظيم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وتمثل ظاهرة سياسية أما المجتمع فيقصد به مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينهما علاقة متبادلة، بينما الحكومة تدل على المحسوس العضوي الذي يمارس مختلف الوظائف في مجتمع معين. ويتخذ هذا التدخل ثلاثة أشكال هي:

- ✓ **التدخل الغير منتظم** حيث تقوم الحكومة بوضع التعديلات والتغيرات الاستثنائية على الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق من أجل استغلال وتوزيع الموارد المتاحة في المجتمع بين الاستعمالات المختلفة، ومن أمثلة ذلك تدخل الدولة في حماية الصناعات الناشئة؛
- ✓ **التدخل المنتظم** وهنا يتجلى دور الدولة في توجيه المشروعات الخاصة نحو تحقيق أهداف معينة تمنح امتيازات وتسهيلات للاستثمار في أنشطة إنتاجية ترغب في إنشائها، ويتوقف دورها عند هذا الحد بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يحدد مدى استجابته لهذه التيسيرات؛

---

[1] Ahmed zakane, dépens publique productives, croissance long terme et politique économique-essai d'analyseÉconométrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'était en sciences économique, université d'Alger, 2003, p19

[2] عبد الله شحاتة خطاب، **دور الدولة و النظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط ،القاهرة،2009،ص1.

[3] وليد عبد الحميد عايب، "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ،مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان الطبعة الأولى 2010، ص53.

[4] ليث عبد الله القهوي ،بلال محمود الوادي ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار حامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2012،،ص21.

- ✓ **التدخل المختلط** وهنا تقوم الحكومة بوضع برامج تخطيطية هدفها إحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة، وبالتالي فالدولة هي التي تقوم بدور الموزع للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات وفق برامجها التخطيطية وليس وفقا لآلية السوق، غالبا ما يرتبط التدخل الغير منتظم أو ما يسمى بالتخطيط الغير مباشر بالنظام الرأسمالي بينما تتدخل الدولة في النظام الاشتراكي هو التدخل المخطط.

المطلب الأول الإنفاق العام في ظل الدولة الحارسة.

مع نهاية القرن 15 وبداية القرن 18 عشر عرف العالم ثورة علمية سمحت بتكوين مجموعة من الأفكار اتجاه الطبيعة على خلفية التراكم المعرفي الذي حدث، أين بدأ الاقتصاديون يصرون على أن تَحكُم القوانين الطبيعة الحياة الاقتصادية، على غرار ما أشار إليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي نشر عام 1976 حيث قال:تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم وتدخلاتكم المعتمدة ولكن الأمر ليس كذلك دعو الطبيعة تعمل، إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية ولا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات إن السوق سيحل كل مشاكله بنفسه.[1]

تاريخيا ظهر مفهوم الدولة الحارسة -التي تتبع أسلوب مالي محايد ليس من أهدافه تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي-منذ القرن الثامن عشر مع بزوغ الفكر الكلاسيكي، الذي يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة حيث ينحصر نشاط الدولة في توفير الأمن، العدالة وحماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات العامة في مجال المواصلات والتعليم،[2] وهدف هذه الدولة هو تدبير الطرق لجمع المال اللازم لتغطية النفقات العامة التي تقتضيها وظائف الدولة التقليدية و"رفع الكلاسيك مبدأ الحرية الاقتصادية إلى مستوى القانون الطبيعي الذي ظنوا أنه يتماشى مع طبيعة النفس البشرية الباحثة دوما عن مصالحها الذاتية.[3] والتي بنيت أفكارها على:[4]

- ✓ الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد ؛

---

[1] بول أ.سام ويلسون، ترجمة مصطفى موفق ، **علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة** ، الجزء7، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993، ص 284.

[2] عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،طبعة الأولى، بدون سنة، ص 22.

[3] وديع طوروس، **مبادئ اقتصادية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 82.

[4] عبد الله شحاتة خطاب، **مرجع سابق**، ص 2.

- ✓ فرضية كمال الأسواق ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن آلية السوق الحر هي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة ؛
- ✓ انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح؛
- ✓ التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

ويعتبر آدم سميث صاحب أولى الإسهامات في هذه المدرسة التي ترتكز على تعظيم ثروة الفرد وقيام النظام الحر حيث في كتابه ثروة الأمم، والذي دعا من خلاله إلى حصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي على وظائفها التقليدية الأساسية والتي تتمثل أساسا في الأمن، العدالة والمرافق العامة، كما أن القيام بهذه الوظائف لا يبرره سوى عدم إقبال القطاع الخاص على القيام بها لأنه عاجز عن تحقيق الأرباح اللازمة لتغطية التكاليف، وأنه يجب الاعتماد على آلية السوق –اليد الخفية *– لتحقيق قوى التوازن وقد كانت نظرة سميث للإنفاق العام على أنه غير منتج اقتصاديا وبأنه لا يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل يحول الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وهذا ما أدى بآدم سميت إلى إعلان عبارته الشهيرة والتي يقر فيها أنه عندما يسعى الفرد وراء مصلحته فإن يدًا خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده " [1] وقد أثرت الأفكار التي نادى بها أدم سميث على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال دافيد ريكاردو الذي كان موافقا له، ويعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع العام للقطاع الخاص"[2]، حيث وحسب ريكاردو فان زيادة مقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بنفس المقدار وأن النفقات العامة تؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني كونها تموَّل من الاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين.

أما جون ستيوارت ميل فقد دعا إلى ضرورة حصر الإنفاق العام في أضيق الحدود ولعل عبارة ساي "إن أفضل النفقات أقلها حجما "خير ما يعبر عن هذا الاتجاه وبقدر ما كنت اعتقادهم بأفضلية القطاع الخاص وقدرته على تحقيق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية

---

[1] وديع طورس، **مرجع سابق**، ص 83.

[2] TAkuo dome ,**the political economy of public finance, in britain 1767-1863**-rotiedge taylorfrancisgroep,london.2014.p p 44-118

* اليد الخفية :استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ومفاده أن الأفراد وفي طريقة لتحقيق مصلحتهم الشخصية يقومون بطريقة غير مباشرة بتحقيق المصلحة العامة.

للمجتمع متى امتنعت الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، [1] ورأى أن الفرد هو الذي يتمتع بإمكانية المحافظة على مصلحته وتنظيم شؤونه، حيث حصر دور الدولة في إصدار القوانين والأنظمة وتتدخل لكي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم وهو بذلك يضع أدنى درجه لتدخل الحكومي في الاقتصاد.[2]

وقد عادى الكلاسيك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة الدور الإنتاجي باعتباره يفسد ويعرقل الأداء الأمثل للنظام الاقتصادي الحر، وقد حُصرت النفقات العامة في نطاق ضيق إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي إنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة، وتتمحور حول أنشطة غير مربحة اقتصاديا كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة وأن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص وفقط.

ويرفض الكلاسيك تدخل الدولة من أجل حماية الطبقات الضعيفة أو إعانة العمال في وقت البطالة لأن ذلك من شأنه حسب الكلاسيك أن يعيق الجهاز التلقائي الذي يعمل على تحقيق التوازن والقضاء على البطالة من خلال انخفاض الأجر وخلاصة القول :الإنفاق العام وإن كانت نقطة البدء في الحياة المالية للدولة إلا أنه غير منتج اقتصاديا، وأن تمويله يمثل عبئا إضافيا ينبغي توزيعه على المواطنين ،ولهذا يجب أن يكون عند أقل مستوياته حتى تتاح أكبر قدر من الموارد للاستخدامات الخاصة و تتحقق بذلك أكبر مستويات من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.[3]

ليظهر بشكل جلي مفهوم حيادية النفقة العامة والتي تعبر عن تلك النفقة التي لا تؤثر على الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.[4]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز ،محمد عمر أبو دوح،**مبادئ المالية العامة**،الدار الجامعية ،مصر،الطبعة الأولى ،2006، ص255-256.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي-** ،الدار الجامعية ،مصر الطبعة الأولى،2007 ص 205 .

[3] المرسي السيد حجازي ،**مبادئ الاقتصاد العام** ،الدار الجامعية،بيروت،الطبعة الأولى، 2002 ص 291

[4] علي سيف المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي -دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 2009/1990**-،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،دمشق مجلد 28 ،العدد الأول ،2012،ص617 .

المطلب الثاني الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة.

جاءت الأزمات الاقتصادية والسياسية –الأزمة الاقتصادية 1929- 1933وبروز المبادئ الاشتراكية انطلاقا من الثورة البلشفية عام 1917-، وما انجر عنها من كساد لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ذلك ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة إذ أظهرت هذه الأزمة عن عدم صحة الفروض الكلاسيكية التي أقرت بفكرة التوازن التلقائي، وأن وجود الاختلالات حالة عرضية في الاقتصاد وهذا بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية في ظل كل هذا ظهر الاقتصادي الانكليزي John Maynard Keynes من خلال كتابه الشهير -النظرية العامة في التشغيل الفائدة والنقود والذي صدر عام 1936 حيث تضمن من خلاله نقدا لاذعا لأفكار المدرسة الكلاسيكية، ودعى من خلاله إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد برر أن الأزمة بأنها نتاج نقص في الطلب الكلي الفعال، والذي عرفه بأنه "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء أكان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية ،"[1] وبأنه عجز عن مواكبة العرض الكلي انطلاقا من فكرة أن "الطلب هو الذي يخلق العرض" وليس العكس كما في الفكر الكلاسيكي وأهم الافتراضات التي قامت عليها المدرسة الكينزية ما يلي [2]

- ✓ لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني ولا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن؛
- ✓ يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج فكلما زاد الإنفاق الكلي يزداد التوظف والإنتاج، حتى يصل الاقتصاد المرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فان نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود ؛
- ✓ زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وذلك لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي؛
- ✓ المضاعف إن زيادة أولوية في حجم الإنفاق الكلي سوف تؤدي لزيادات متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للادخار ومن زيادة في التشغيل

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 63.

[2] دحماني محمد دريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006، ص48.

وأصبح تدخل الدولة عند كينز عن طريق سياسة الإنفاق العام ضروريا، إذ لم يعد دورها مقتصرا على تحقيق التوازن فقط بل أصبح دورها أكثر فعالية ويتمثل في:[1]

- ✓ زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار؛
- ✓ المحافظة على القوة الشرائية للنقود أثناء التضخم؛
- ✓ انخفاض معدل البطالة؛
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإحداث نشاط في حجم الطلب الكلي.

إن الدولة كذلك تسعى لتحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهذا يعد من الأمور المرغوبة في هذه الحالة لمعالجة الاختلال الاقتصادي، ففي ظل المبادئ التي يؤمن بها الفكر الكينزي زادت درجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتبرز أهم المبادئ التي يسعى إلى تحقيقها النظام المالي في ظل الدولة المتدخلة إلى:[2]

- ✓ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من أزمات اقتصادية
- ✓ تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل القومي؛
- ✓ ضمان الاستخدام الكفء للموارد عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار على الموارد الخاصة لضمان توجيهها نحو بعض الأنشطة والاقتصاديات المطلوبة؛
- ✓ دعم النمو الاقتصادي وذلك باستخدام الاستثمار العام عن طريق زيادة حجمه أو تركيزه على بعض القطاعات الاقتصادية التي لا يرغب أو لا يقوى القطاع الخاص على توجيهها

ويرى كينز أن الدولة تستطيع أن تزيد من الطلب الفعال والتوظيف عن طريق التحكم بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، فالإنفاق الحكومي حسب وجه نظره لا يتأثر كثيرا بالمتغيرات الاقتصادية ولذلك يصح القول بأن الإنفاق الحكومي يعتبر وسيله هامه للتحكم بالنشاط الاقتصاديّ فزيادة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار تؤدي إلى زيادة التوظيف، وكذلك تغير مستوى الضرائب المفروضة على دخول وثروات أفراد المجتمع سوف

[1] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص48.

[2] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 1998، ص27.

تؤثر على مستوى طلبهم الخاص من خلال تخفيض أو زيادة دالة الاستهلاك في المجتمع مما يكون لها أثر فعال في زيادة الطلب الكلي "[1] ويتحقق ذلك من خلال :

- ✓ **زيادة الطلب الاستهلاكي** ويتحقق ذلك من خلال [2]
  - ⇦ إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ذلك لأن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أصحاب الدخول المحددة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الاحتكار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ينبغي فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء ؛
  - ⇦ قيام الحكومة بقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي
- ✓ **زيادة الطلب الاستثماري:** ويتم ذلك من خلال:[3]
  - ⇦ قيام الدولة بإقامة مشروعات استثمارية عند حدوث بطالة؛
  - ⇦ قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة؛
  - ⇦ قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة

كما يؤثر الإنفاق العام على ما يلي:[4]

- ✓ إن هذا الإنفاق يكون طلبا إضافيا ومباشرا على الموارد الإنتاجية في المجتمع، فعندما تزداد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات فإنها في الواقع تكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها والتي تتمثل بعناصر الإنتاج الأربع وهي؛ الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم والابتكار؛
- ✓ يؤثر الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات بصورة مباشرة على اختيارات المجتمع في تقرير ما ينتج وكيف ينتج، فعندما تزداد مشتريات الحكومة مثلا من سلع

---

[1] عبد الله طاهر، وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2002، ص،ص 188، 189.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص،ص 251، 252.

[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 132.

[4] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سعد قطف، **الاقتصاد الكلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص، ص 83، 84.

ومستلزمات الأمن والدفاع الوطني، أو عندما تزاد مشاريع بناء الطرق والجسور، فإنها بالتأكيد تؤثر على ما ينتج من سلع وخدمات في المجتمع أي أنها تؤثر على أنواع وكميات السلع والخدمات المنتجة فيه، إما عندما يزداد الإنفاق الحكومي على خدمات العملاء والبحوث لتطوير تكنولوجية الإنتاج، فإنها في هذه الحالة تؤثر على اختيارات المجتمع في تقرير كيف يتم الإنتاج وكيفية استخدام الموارد ؛

- ✓ أما إذا أخذ الإنفاق الحكومي شكل مساعدات الفئات الأقل حظا من الطبقات الفقيرة أو العاطلين عن العمل، فان تأثيره الرئيس يكون على توزيع القدرة الشرائية لدخل في المجتمع أي تقرير لمن ينتج، ويمكن أن يؤثر على كميات ونوعيات السلع المنتجة، أي ماذا ينتج في حالة اختلاف النمط الاستهلاكي أو الانفاقي للطبقات الفقيرة عن الطبقات الغنية.

كما أن أهمية الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي يعتمد على عملية التنمية، ويعتمد بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي بأشكال متعددة، إذ يستطيع أن يكون هذا الإنفاق استهلاكيا مثل الإنفاق على الخدمات العامة كالإنفاق على التعليم والصحة، أو إنفاقا عسكريا، أو إنفاقا على البنية التحتية وقد يكون إنفاق استثماريا كإقامة المشاريع زراعية وصناعية.[1]

ومن خلال استقراء التاريخ المالي يمكن أن نؤشر وجود مرحلتين لتطور المالية العامة المتدخلة وهي:[2]

- ✓ **المالية العامة المحضرة أو المحفزة** يقصد بها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة باستخدام نفقاتها العامة، بهدف التحضير للإنعاش الاقتصادي في مرحلة الانكماش وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

⇦ زيادة النفقات شريطة أن لا يؤدي ذلك التوسع إلى نقص الإنفاق الخاص، أي بمعنى آخر يتم تمويل الزيادة في النفقات من مصادر مالية جديدة كالقرض أو الإصدار النقدي الجديد؛

---

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ص 133.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص،ص 84، 85.

⇦ أن يكون حقن الاقتصاد القومي بالنفقات العامة عند بدء سياسة الإنعاش شريطة أن لا يحتاج بعد ذلك إلى تدخل الدولة، وذلك اعتمادا على أن هذه الزيادة في الإنفاق ستؤدي بدورها إلى زيادات متتالية عن طريق أثر المضاعف.

✓ **المالية العامة المعوضة** ويقصد بها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة باستخدام موازنتها العامة (النفقات و الضرائب) لتحقيق التوازن الاقتصادي وتلاقي التغيرات الدورية، سواء كانت انكماشية أو تضخمية وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلي

⇦ عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة انكماش؛ أي عندما يكون الطلب الفعلي أقل من مستوى التشغيل الكامل، فعلى الدولة أن تقوم بزيادة القوة الشرائية عن طريق إحداث عجز في موازنتها العامة وذلك عن طريق نفقاتها أو خفض الضرائب أو كليهما معا؛

⇦ عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة تضخم؛ أي عندما يكون الطلب الفعلي أعلى من مستوى التشغيل الكامل، فعلى الدولة أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة.

المطلب الثالث الإنفاق العام في ظل الدولة المنتجة.

ظهر مفهوم الدولة المنتجة مع بروز معالم الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 ويتضمن المعنى العام و العلمي للاشتراكية، فهو ذلك النظام التي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج للدولة من ناحية حصر إدارة النشاط الاقتصادي للدولة من ناحية أخرى وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي لإنتاج والتوزيع والاستثمار.[1] وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية السبب الرئيسي وحملت أيضا أفكار كارل ماركس [2] الأساس الذي بنيت عليه المدرسة أفكرها، إذ يرى أنصار هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يساعد على الخروج من الأزمات حيث تقوم الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع قصد تقليل الفوارق الكبيرة بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد توزيعا عادلا كمّا يعتبرون الدولة كمؤسسة نافعة جدا ومرغوبة، ويضيفون عليها قوى كبيرة وغير محدودة تقريبا، إنهم

[1] مدحت قريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص157.

[2] كارل ماركس، مفكر شيوعي، في ألمانيا عام 1818 من عائلة برجوازية من بين مؤلفاته نقد الاقتصاد السياسي، رأس المال.

يبررون كل تدخل من جانب الدولة إذ كان يساعد على ترقية الرفاهية الاجتماعية، فلا يوجد حد لتدخل الدولة بشرط أنه يضيف إلى الرفاهية الإنسانية.[1]

وكنتيجة لذلك انعكس التغير في وظائف الدولة والخدمات التي أصبحت تقوم بها على ماليتها العامة وخاصة بالنسبة لنفقاتها العامة "ذلك أن النفقات العامة تتسع بشكل كبير وتشكل من ناحية الحجم كما ضخما متنوعا متعددا يعطي مجالات لم تكن معروفة من قبل في ظل الأنماط السابقة للدولة أما من ناحية النسبة التي تشكلها هذه النفقات في الدخل القومي فتتعاظم وتأخذ أهمية نسبية ملحوظة جدا تكاد تستحوذ في المراحل المتقدمة لهذا الدور على الدخل القومي.[2]

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:[3]

- ✓ **النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري الإنتاج** :) وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج والاستثمار في مجالات الصناعة، الزراعة، البناء والنقل وهي تفوق40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان .
- ✓ **نفقات في المجال غير الإنتاجي** وتضم:
  - ⇦ الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي تلك النفقات الموجهة لخدمة الصحة، التعليم والثقافة.
  - ⇦ الاستهلاك العام وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الاجتماعي.والإعانات . .الخ

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة والتي تسعى إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وأدى ذلك إلى تطور في نظرته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرتها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة

---

[1] كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، الطبعة الأولى، ص299.

[2] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص 50.

[3] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقياد، تلمسان، 2015/2014، ص 13.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام

لقد تعددت السياسة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي باختلاف الظرف الاقتصادي، وتعد النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة في سبيل تحقيق ألأهداف الاقتصادية بحكم أنها تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء إذ تحدث آثار مباشرة في النشاط الاقتصادي، وتعتبر المرآة العاكسة لدور الدولة وعند دراستنا لتطور هذا الإنفاق فقد شهد تطورا موافقا للتطور الوظيفي لدور الدولة بين الحياد والتأثير في النشاط الاقتصادي –كما سبق و أن أشرنا إليه في المبحث الأول –وفي الوقت الحاضر أصبحت لنفقة العامة تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، واكتسبت مكانا بارزا في النظرية المالية الحديثة وتتطلب دراسة الإنفاق العام التعرف على ماهية الإنفاق العام ووضع أبرز القواعد العامة التي تعمل عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

المطلب الأول مفهوم السياسة الاقتصادية

الفرع الأول تعريف السياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصاديه واجتماعيه معينه، بالبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف [1] كما تعرف بأنها الإجراءات والوسائل التي يمكن اتخاذها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة .[2] وتعرف على أنها مجموع الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى.[3]

كما يمكن القول في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة لذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف.[4]

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1992، ص 98.

[2] عبد الوهاب أمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص225.

[3] إياد عبد الفتاح النسور –**أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص141.

[4] نعمة الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 141.

ومن كل ما سبق يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، ولكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية انجاز عمله في وضع السياسة بكفاءة لا بد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون معدة خطوات يجب أن يتضمنها السياسة الاقتصادية.

حيث يبرز مما سبق أن السياسة الاقتصادية مجمل ممارسات الدولة والإجراءات التي تطبقها في أداء دورها لتحقيق مجمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف وهذا لتحقيق أفضل الغايات، كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج والسعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع المتطلبات التوسع وهذا من اجل توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة وتختلف الغايات عن الأهداف، بينما الوسائل تمثل الأدوات التي يمكن بواسطتها إلى تحقيق الأهداف ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها "[1] حيث تتوقف كفاءة السياسة الاقتصادية على عنصرين أساسين هما الأول تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام أما الثاني فيتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

الفرع الثاني أنواع السياسات الاقتصادية

تختلف السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة باختلاف الأهداف المرسومة وتتعدد أنواع السياسيات الاقتصادية كما يلي:[2]

- ✓ **سياسة الضبط** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه(تقليص الضغوط الاجتماعية ،السياسات المضادة اللازمة)؛
- ✓ **سياسة الانتعاش** يهدف الإنعاش على إعادة الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض وهي مستوحاة من الفكر

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي**، زهراء للشرق، القاهرة، بدون طبعة، 2007، ص208.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص، ص 31، 32.

الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والانتعاش عن طريق الاستثمار؛

- ✓ **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي** وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل؛
- ✓ **سياسة الانكماش** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية من الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي؛
- ✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

الفرع الثالث أهداف السياسة الاقتصادية.

تسعى الدولة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي تعتبر أهداف مشتركة لأغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين يمكن تلخيصها في أربعة أهداف مشتركة.

- ✓ **البحث عن النمو الاقتصادي** يعد الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية بحيث تقوم الدولة بدعم مرحلة معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، إذ أنه لا بد أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني "وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6%"[1]، كما لا يجب أن تعمل الدولة على رفع معدل النمو الاقتصادي دون مراعاة البيئة إذ يجب أن تعمل على المحافظة عليها.
- ✓ **تحقيق التشغيل الكامل** يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف وبالتالي الاستفادة من الطاقات الإنتاجية للمجتمع، إذ أننا نعني بالتشغيل الكامل

[1] محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر ،حسب المربع السحري لكالدور ، دراسة تحليلية تقييميه للبرامج التنموية 2001-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص 267.

توظيف جميع عناصر الإنتاج في الاقتصاد لأنه في حالة بقاء دفع تعويضات للبطالين يعد تكلفة إضافية بالنسبة للمجتمع و بالتالي الحد من النمو الاقتصادي.

- ✓ **التحكم في التضخم** يعتبر التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية التي نعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية كالاستهلاك والتجارة الخارجية والعمالة وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.
- ✓ **البحث عن التوازن الخارجي** والذي يتمثل في توازن المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة.□

الفرع الرابع هيكل السياسة الاقتصادية الكلية

يتضمن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية جميع أجزاء السياسة معا وبالتالي ف إن هيكل السياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة يتمثل في:□

- ✓ مجموعة من الأهداف الرئيسية الفرعية والفرعية؛
- ✓ مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- ✓ إن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الاقتصادي وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي والمرتبطة به والنابعة منه، ويتم ذلك في شكل نماذج اقتصادية كلية.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 89.

[2] عبد المطلب عبد الحميد – **السياسات الاقتصادية على الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص، ص 30،31.

المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام

الفرع الأول تعريف الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام بأنه:

- ✓ "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[1]
- ✓ "النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إيراداتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلف لإشباع حاجات عامة.[2]
- ✓ "النفقات العامة هي الأرصدة المعتمدة في الميزانية أو الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية أعباء الدولة والتزاماتها المالية التي تكتسي في الكثير من الحالات طابع الضرورة وتكون أيضا من أجل تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية.[3]
- ✓ وأيضا هي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك من الباحثين من فرق بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية فعرف الأولى على أنها مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها، على أن تمثل الثانية الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات بما يظهر في الحساب الختامي للدولة"[4]

ومما سبق يمكن أن نعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي موجه للنشاطات ذات المصلحة العامة والتي أقرت من قبل السلطات العمومية.

الفرع الثاني أركان الإنفاق العام.

يتضح أن النفقة العامة ترتكز على ثلاث أركان أساسية وهي مبلغ نقدي، وأن تخرج الذمة المالية للدولة أو احد ممثليها وتسعى إلى تحقيق نفع عام.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز "**مبادئ المالية العامة**"، الإسكندرية، 2000، ص 378.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 122.

[3] برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 26.

[4] محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروع البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي**، ليبيا، منهج السببية مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 51،2010، ص 113.

✓ **الإنفاق العام مبلغ نقدي:** تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية اجتماعية أو غيرها [1]، حيث تقوم الدولة بإنفاق مبالغ مالية للحكومة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، وقد أصبحت جميع المعاملات الاقتصادية تتم في ظل اقتصاد نقدي بما يوفره من مزايا، ويشترط منطق المقابلة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة حيث أنه مادامت الدولة تحصل على إيراداتها العامة المتنوعة (الضرائب، الرسوم، القروض .)في شكل نقدي فلابد من إنفاقها بشكل نقدي.[2]

وقد كان قديما يتم استعمال المواطنين مقابل شيء معنوي كمنح الألقاب والأوسمة لبعض القائمين بالخدمات العامة أو مقابل شيء مادي كأن تمنحه الدولة جزءا من الأملاك العامة وبعض المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاءات الضريبية ويعتبر الإنفاق النقدي أفضل طرق النفقات التي تقوم بها الدولة وهذا راجع إلى:[3]

- ⇦ إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق؛
- ⇦ أن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى اختلال مبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد؛
- ⇦ إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة (بدون أجر)لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته؛

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص27.

[2] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، ا **لسياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2015 ص233.

[3] محرزي عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص67.

⇦ أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكاليات الإدارية والتنظيمية، ويؤدي إلى سوء التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

✓ **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام، [1] لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة الوطنية الإدارة المحلية، أو الأشخاص المعنوية الأخرى، [2] ويقصد بالشخص العام الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة كل نفقة تصدر عن الأشخاص الطبيعيين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، ونميز بين النفقات العامة و الخاصة من خلال:

⇦ **المعيار القانوني**: حيث يعتمد على الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة حيث يعتبر هذا المعيار النفقات العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتقاعدين [3]

ومن الملاحظ أن هذا المعيار يعتمد على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة، حيث تعتمد على تحقيق الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات العامة الكبرى ولكن تطور دور الدولة من متدخلة فمنتجة أدى بها إلى القيام بجملة من الأعمال مثل النقل، المواصلات التجارة البنوك، الصناعة وغيرها وبالتالي أصبح هذا المعيار عاجز عن التفرقة.

⇦ **المعيار الوظيفي**: " يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي يصدره النشاط العام بغض النظر عن المعيار القانوني الذي يقوم بالإنفاق فإذا كانت النفقة قد أنفقت في

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص24.

[3] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015، ص107.

سبيل تحقيق مصلحة عامة فهي نفقة عامة أما إذا أنفقت بعكس ذلك فهي مصلحة خاصة.[1] وتعتبر نفقات عامة ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذو الشخصية المعنوية، الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها

ويمكن مما سبق نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط، بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص التي تفوضهم الدولة باستخدام سلطتها

- ✓ **الغرض من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام**: لا ينبغي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نقول أننا أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة، حيث أن الهدف الرئيسي للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة وينتج عن ذلك اعتبارين هما:[2]
  - ⇦ يجب أن يكون هدف الدولة تحقيق الصالح العام وليس مصلحة شخص أو فئة بذاتها؛
  - ⇦ إن إنفاق الأموال العامة على مصلحة خاصة، ساهم في دفعها أفراد المجتمع ككل وما هذا إلا إخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

والواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار جدلا كبيرا بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة، الحاجات العامة هي الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام،[3] أما الحاجات الخاصة فهي التي يتولى الفرد ذاته إشباعها ويترك التصرف بها وفق ما يشاء وحسب المقتضيات السائدة في المجتمع.[4]

ويمكن تمييز الحاجات العامة من خلال ما يلي:[5]

- الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضياتها الحياة الاجتماعية أن تقوم الدولة بإشباعها من دون قيام الدولة بإشباع هذه الحاجات، تكون قد أخلت بأهم وظائفها الرئيسية ومنها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء؛

---

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ص 31.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ص13.

[3] محمد طاقة، هدى عزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص15.

[4] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص .11.

[5] فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع نفسه**، ص 16.

- الحاجات المرتبطة بحياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والأخلاقية وإذ ترك للأفراد إشباع تلك الحاجات مباشرة وبدون تدخل الدولة فإنها قد تكلفهم أموالا كبيرة، وقد يحرم العامة من الناس من الحصول عليها ومثل هذه الحاجات التعليم والصحة ووسائل المواصلات؛
- الحاجات ذات النفع المباشر كإعانة الدولة للفقراء وتقرير معاش للشيوخ والعجز والأرامل.

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام.

إن التزام الدولة بمستويات معينة من الإنفاق العام يعني ضرورة وجود جملة من القواعد التي تنظم وتؤطر الحجم الأمثل له والتي تضمن استمرارية النمو الاقتصادي للدولة وامتصاص البطالة

ويقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديًا واجتماعيًا.[1] وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

الفرع الأول قاعدة المنفعة.

تعني قاعدة المنفعة أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ويتطلب تحقيق هذه القاعدة دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع وأن تفاضل بينها وفق جدول الأولويات، وتراعي الدولة في ذلك المناطق الجغرافية والأقاليم.[2] ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من إنفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها وإنما تتسع لتشمل ما يمكن أن تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات من منافع، كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج،[3] وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام منها ما يلي:[4]

---

[1] فليح حسن الخلف، **مرجع سابق**، ص111.

[2] خبابة عبد الله، **أساسيات المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص 65، 66.

[3] فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص69.

[4] نوازد عبد الرحمن الهيثي، **مرجع سابق**، ص 40.

- ✓ **الاتجاه الشخصي**: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد من ممارسة الحكومة للإنفاق العام والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بيد الأفراد إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تطبيقه من الناحية العملية فليس من السهولة إجراء هكذا مقارنة لذا برز اتجاه جديد في قياس المنفعة هو الاتجاه الموضوعي؛
- ✓ **الاتجاه الموضوعي**: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام يتم قياسها من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي فإذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في الإنفاق العام يمكن يوصف هذا الإنفاق بأنه نافع وعلى الرغم من سهولة هذا المعيار، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط ويهمل الجوانب الأخرى كالاعتبارات الاجتماعية.

ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:[1]

- ✓ مستويات التفاوت في توزيع دخول الأفراد؛
- ✓ المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- ✓ عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين؛
- ✓ مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

الفرع الثاني ضابط العقلانية الاقتصادية

نعني به الرشادة وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية، وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول لها، وإنما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

والواقع أن عقلانية وترشيد النفقات العامة يكون من خلال محاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءة هذا الإنفاق من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحقيق

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص، ص77-85.

توازن بين النفقات العامة المراد تحقيقها وأقصى ما يمكن تخصيصه مالي لها ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية:[1]

- ✓ **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة** : إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العامة بين الدولة لا يعني تماديا في الرفع من حجمها ، وإنما ذلك يكون بالاستنجاد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.
- ✓ **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات** : تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد العناصر منها التكاليف الاستثمارية ، الدراسة التسويقية خطة التمويل المقترحة ، ربحية المشروع ، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع ، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثارها على المتغيرات الاقتصادية كالادخار وسعر الفائدة ، وتعتبر دراسة الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة لتسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تتمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة ، والأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى
- ✓ **الترخيص المسبق من سلطة تشريعية** : يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الأول نحو ترشيد النفقات العامة ، كونها تصدر من مثلي الشعب الذين يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العامة المقررة واستبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة
- ✓ **تجنب الإسراف والتبذير** إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها ونجد من هذه الصور التي تكثر في الدول النامية

⇦ التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة؛

⇦ تحقيق مآرب خاصة على حساب الأموال العمومية لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛

⇦ زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال؛

⇦ المبالغة في نفقات بعض الوزارات التي لا أثر لها سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي؛

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 53.

⇦ المبالغة في التمثيل الخارجي ونفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف أنواعها.

وكون العقلانية الاقتصادية من أهم أركان وضوابط الإنفاق العام فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهي

✓ **مؤشر إنتاجية الإنفاق العام** : وهو يعتبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن النفقات العامة و الموارد المالية المولدة لناتج الاجتماعي، وهذا يعني أنه كي يمكن رفع إنتاجية النفقات العامة .[1] فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة واستخدام معايير الجدوى والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقدير نجاعة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تعتبر إحدى أنواع النفقات العامة المعنية بضابط العقلانية الاقتصادية.

وبتعبير آخر فان هذا المؤشر يقوم على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها، وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بك ل أوجه النفقات العامة، لكن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي لصعوبة قياس المنافع الحدية و التكاليف الحدية على حد سواء.

✓ **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري** ويرتكز هذا المؤشر على قياس ما يلي:[2]

⇦ مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية

⇦ مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية

⇦ مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية

فهذا المؤشر يركز على النقاط الثلاثة السابقة الذكر كقياس لمدى نجاعة وأهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أم أنها مجرد هدر وتبذير للمال العام ليس له أي تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنواع النفقات التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية وعدم الاستناد إلى مبدأ الاقتصاد في تسييرها.

الفرع الثالث ضابط الترخيص.

[1] طارق قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص30.

[2] طارق قندوسي، مرجع نفسه، ص 31.

يعمل هذا الضابط على أن، النفقات العامة لا تكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضيح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:[1]

- ✓ **الرقابة الإدارية** : تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم، وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات؛
- ✓ **الرقابة التشريعية –البرلمانية-:** والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز؛
- ✓ **الرقابية المحاسبية (المستقلة):** تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ومتخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة، والتأكيد على ضرورة احترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

كما يمكن اضافة جملة من الضوابط الأخرى :

الفرع الرابع ضابط المرونة.

وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية، بحكم أن لها تأثير مباشرا وغير مباشر على حجم النفقات العامة، وهو يستلزم تمتع الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات لكن مع مرونة النفقات تكون من إطارها ايجابي وليس من إطارها السلبي ،[2] إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي** للاقتصاد العام، دار النهضة للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1992، ص85.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص116.

لها، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شابه ذلك، عندما يأخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر.

الفرع الخامس ضابط الإنتاجية.

يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها.[1] وتبرز أهمية أخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك، وبما يقود الاقتصاد إلى النمو كما سنرى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث باعتباره الهدف الأكثر أهمية في هذه الدول.

الفرع السادس ضابط العدالة.

تكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشك الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية والصحية، ومن ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع . وتتخذ النفقات العامة أحد أشكال الأربعة التالية:[2]

- ✓ **الرواتب والأجور:** وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها، على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية)والسابقة (المتقاعدة)؛
- ✓ **أثمان مشتريات الدولة:** وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات، الأدوات و الخدمات)التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة؛

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق** ص117.

[2] اعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2015، ص40.

- ✓ **الإعانات والمساعدات**: وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعضيد ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية. .وتدفع بشكل دفعات نقدي أو عينية؛
- ✓ **تسديد الدين العام فوائده** : ويتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازنتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة –الموازنة العامة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها، ودفع فوائد المقترض لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده

المطلب الرابع العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

يشير موضوع حدود النفقة العامة إشكالية كبيرة ومعقدة في كيفية تحديد النسبة التي تخصص من الدخل القومي بغرض توجيهها للإنفاق العام بحيث لا يجب أن تتخطها، وقد استقر الفكر التقليدي على نسبة من 10٪إلى 15٪من الدخل العام ولا يجب تجاوزها في ظل محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي "فقد ذهب بعض علماء المالية العامة إلى وضع حد أقصى يجب عدم تخطيه من السلطات المالية وقد حدده شيراس GF.SHIRRAS بنسبة 20٪من الدخل القومي"[1] ومن بين العوامل المؤثرة حدود وحجم النفقات العامة للدولة يوضحها المخطط الموالي:

[1] عمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص38.

الشكل (1.1) يوضح العوامل التي تؤثر في النفقات العامة

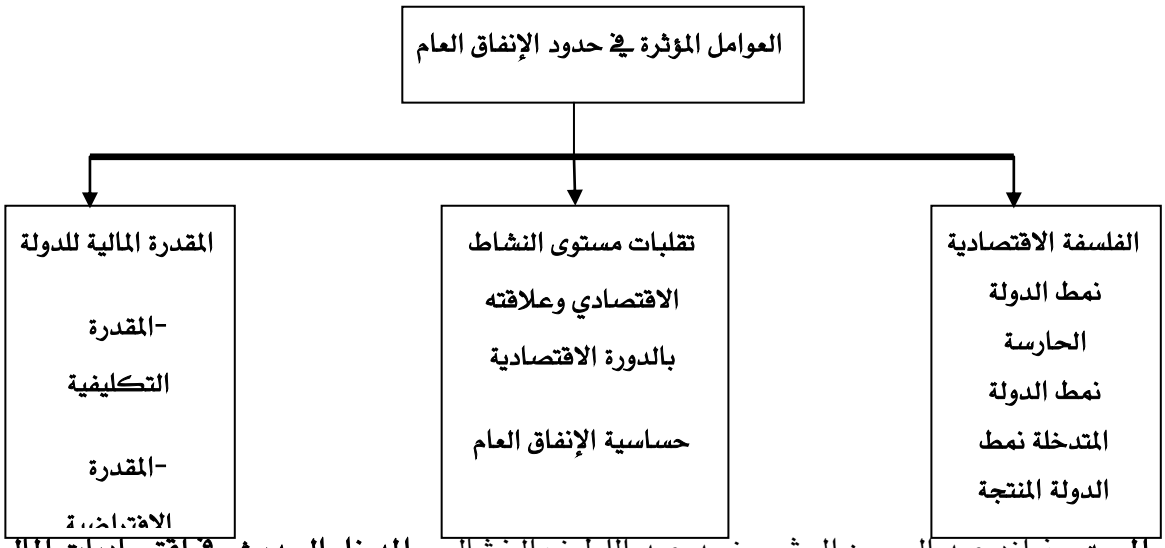

المصدر نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** ،ص43.

بالنظر إلى ما ورد في الشكل (1،1)، يمكن تقديم العوامل المؤثرة في الإنفاق العام في ما يلي:

الفرع الأول الفلسفة الاقتصادية.

إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي وعلى الرغم من أن لكل دولة نمط اقتصادي معين إلا أن هذه الأنماط تدخل ضمن الأسئلة الرئيسية للدور الدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة) حيث أن دور الدولة في الاقتصاد يعبر محددا كبيرا لحجم النفقات العامة إذ يقتصر دور الدولة على الأمن والعدالة والخدمات العامة حيث يؤكد أصحاب هذه الفكرة على ضرورة إفساح المجال للأفراد وتركهم أحرارا في ممارستهم نشاطهم لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم و رفاهيتهم .[1] حيث اعتبروا الإنفاق العام ليس له تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

أما في ظل الدولة التدخلية وحسب أراء المدرسة الكينزية فلا بد للدولة أن تتدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية عن طريق سياستها الاتفاقية لتحقيق أهداف المجتمع كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية لتقديم الخدمات المجانية وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة، وأخيرا في ظل الدولة المنتجة تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية هذا بالإضافة إلى

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **مرجع سابق**، ص36.

دورها التدخلي، وهكذا تزداد النفقات العامة التي تضاهي الدخل القومي وتتعدد أنواع هذه النفقات بالنسبة للأفراد وحاجة الدولة وتظهر في الدولة المنتجة

الفرع الثاني: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي

يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات دورية تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، حيث أن هذه التقلبات تختلف في مدتها وأسباب حدوثها وتأخذ المسار التالي رواج، كساد، إنتعاش، انكماش.

إذ تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها حيث أن هناك علاقة حتمية بينها، حيث أن النفقات العامة تعتبر أحد مكونات الطلب الفعلي وهذا من خلال الطلب الاستهلاكي والاستثماري[1]، حيث أن الإنفاق العام هو ضمن آليات التي ستحددها الدولة في رسم السياسة المالية والتأثير على النشاط الاقتصادي ومنه على المستوى العام للاقتصاد.

وباعتبار أن أي اقتصاد يحقق توازنه من خلال تعادل الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن النشاط الاقتصادي يخضع للتقلبات المصحوبة للدورة الاقتصادية، ففي أوقات الكساد والتي تتميز بمستوى منخفض من الطلب الكلي والذي يدفع بالدولة إلى زيادة النفقات العامة من أجل تحقيق العمالة الكاملة وبالتالي زيادة الطلب الكلي ويختلف هذا طبقا لطبيعة الدولة، فالدول المتقدمة تستطيع إنفاق مبالغ ضخمة من النفقات العامة وهذا نظير حجم دخلها القومي الكبير وبالتالي تحقيق الرواج الاقتصادي، أما في الدول النامية فإنها لا تستطيع ذلك لأن ذلك سيعرض اقتصادها لارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور في قيمة عملتها.

أما في فترات الرخاء الاقتصادي والتي تزيد فيها الطلب الكلي عن العرض الكلي والتي تتميز بارتفاع معدلات التضخم فيجب تخفيض النفقات العامة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتوافق مع العرض الكلي وبهذا نعالج الضغوط التضخمية وتحقق الاستقرار الاقتصادي. وهو ما يؤثر على النفقات العامة التي تستجيب لتقلبات النشاط الاقتصادي والذي يتصف بالحساسية للنفقات العامة من خلال:[2]

- ✓ **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة** : يتخذ الإنفاق على جانب الإدارة العامة مسارا مشابها للنشاط الاقتصادي، إذ أنه وفي حالة الرواج الاقتصادي فان الإنفاق العام

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص58.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص،ص 31، 32.

على الإدارة العامة سوف يزيد وخاصة فيما يخص الأجور والعكس في حالة الكساد حيث سيشهد الإنفاق تقلصا ملحوظا إذ تكون الدولة مجبرة على الحد من الأجور لمسايرة الوضع الاقتصادي ويبرز ذلك من خلال برامج التصحيح الهيكلي والتي تخضع لها العديد من البلدان النامية والتي تعاني من أزمات اقتصادية والتي تتطلب تدخل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي حيث يفرض على تلك الدول الحد من الإنفاق العام على الإدارة العامة وهذا للحد من الأجور، إذ تعتبر التوسع في الإنفاق العام ضياع للموارد الوطنية.

- ✓ **حساسية الإنفاق الاجتماعي** : يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام على الجانب الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار النشاط الاقتصادي أي أنه في حالة انتعاش فان الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي أما في حالة هبوط مستوى النشاط وصولا إلى حالة الكساد فان الحكومة تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الاجتماعي بمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي عن طريق الإعانات.
- ✓ **حساسية الإنفاق الاقتصادي:** في ظل الدور المهم الذي أصبحت تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية وكون الإنفاق يعكس هذا الدور فقد أصبح يتفاعل مع الحالة الاقتصادية للدولة فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة الكساد في حين أن الدولة تتخذ إجراءات انكماشية في حالة الانتعاش.

الفرع الثالث المقدرة المالية للدولة

إذ تعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق العام، إذ أنها بمثابة السيولة المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة، وتمثل أهم العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة.

والشكل البياني الموالي يوضح المقدرة المالية للدولة:

الشكل رقم(2.1) يوضح المقدرة المالية للدولة

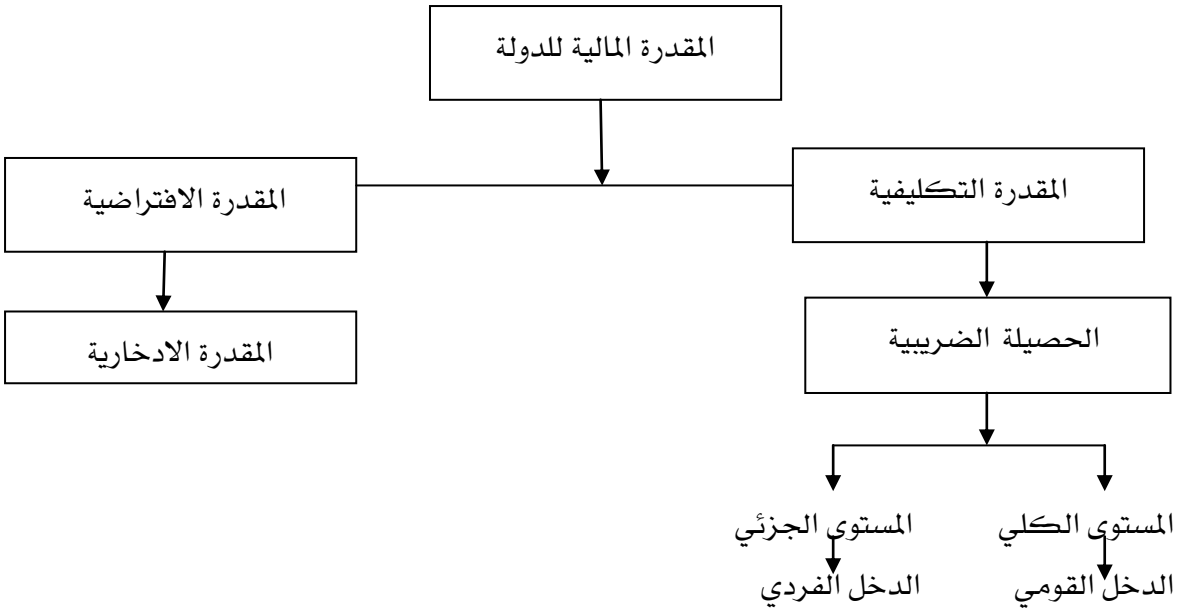

المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيثي،منجد عبد اللطيف الخشالي-مرجع سابق ذكره،ص 47

أولا المقدرة التكليفية

يقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومي،أما للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي –المستوى الجزئي-ويتوقف ذلك على دخله وطرق استخدامه[1] وهي تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب ، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة و الواجبة الدفع، "حيث تمول ثلاث أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين 35٪و 45٪"[2] وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت معها المقدرة المالية للدولة إذ كلما زادت الضرائب كلما زاد الإنفاق الحكومي حيث تعد الضرائب من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية وبالتالي فهي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال [3]، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل متزايد ومستمر لأن هناك حدود وجب التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول الجهات

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص147.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 119.

[3] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص140.

الخاصة ومدخاراتها ومن ثم استثمارات القطاع الخاص، ولدراسة المقدرة التكليفية نميز بين نوعين من التحليل:[1]

- ✓ **المستوى الكلي**: في ظل هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحميلية للدخل القومي قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى و التي تتحقق تناسبا مع أعلى قدرة تحميلية للدخل القومي ، عند مستوى معين من القدرة التحميلية للدخل القومي.
- ✓ **المستوى الجزئي:** وبالانتقال في التحليل إلى المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية لدخل الفردي وهي

⇦ **طبيعة الدخل**: إذ أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار و الانتظام كلما زاد ذلك من فرص ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي،أما تذبذب مستويات الدخول الفردية وعدم انتظامها فان ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية وتوقع الحصيلة الجبائية وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتذبذب المقدرة المالية للدولة؛

⇦ **طرق استخدام الدخل**: عادة ما توجه دخول الأفراد بالتفصيل ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية فالمشرع يحاول أن لا يمس استهلاك الأفراد للسلع الأساسية و يفرض الضرائب على الجزء المخصص للسلع الكمالية ولو بنوع من التقدير ،وهذا ما يعني أن المقدرة المالية لدولة في شكل إيرادات ضريبية تكون أفضل في حال ارتفاع مستوى إشباع الأفراد وتوجه استهلاكهم نحو السلع الكمالية.

ثانيا المقدرة الافتراضية

وهي العامل الذي يؤثر في حجم الإنفاق العام ويتعلق بمقدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة عن طريق مصادر داخلية وخارجية وتتوقف هذه المقدرة على عاملين أساسين:هما حجم الادخار القومي الذي يعتمد بدوره على ما هو مخصص للاستهلاك أي كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك قل الادخار وقلت معه المقدرة الافتراضية و العكس صحيح وكذا على توزيع الجزء المدخر بين الاقتراض العام و الخاص حيث يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للاقتراض –المدخرات-فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات على شكل قروض عامة.

[1] نوازد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخنشالي، **مرجع سابق**، ص48.

وعموما تتوقف المقدرة المالية للدولة على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية أهمها:[1]

- ✓ مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ترتفع الطاقة المالية القومية (و الطاقة الضريبية القومية) بارتفاع مستوى الدخل القومي؛
- ✓ اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية وتنميتها؛
- ✓ اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة؛
- ✓ اعتبارات المحافظة على قيمة النقود، لأن هذه الاعتبارات تحد من قدرة الدولة في الحصول على الضرائب غير المباشرة ومن قدرتها على إصدار النقود وعلى الاقتراض.

[1] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، ص 93 ، على الرابط .http://www.ahmaddhan.com. تاريخ المعاينة 2016/01/25.

المبحث الثالث تقسيمات وآثار النفقات العامة.

في ظل تطور الدور الوظيفي للدولة من حارسة إلى متدخلة إلى منتجة وما نتج عنه من تعدد أوجه نشاطها وإلى زيادة حجم نفقاتها وتنوعه الأمر الذي نتج عنه بروز عدة تقسيمات للنفقات العامة والتي سنتناول أهمها في هذا المبحث بالإضافة إلى الآثار التي تحدثها.

المطلب الأول تقسيمات النفقات العامة

قصد تسهيل دراسة وتحليل النفقات العامة بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين والمهتمين وجب تقسيمها لتعرف على أوجهها المختلفة، وتتعدد التقسيمات بتعدد المعايير التي تستند عليها، كما أن لكل دولة تقسيمها الخاص بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

الفرع الأول التقسيمات العلمية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية، تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح على أنها تمثل أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام وآثاره وأغراضه

الشكل (1- 3) يوضح التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

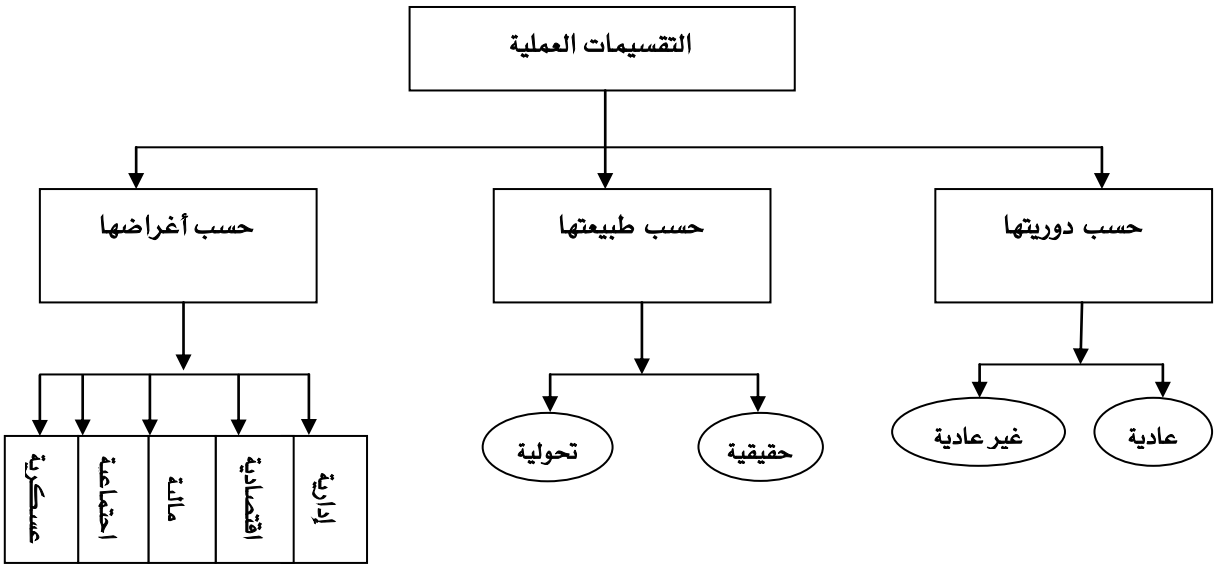

المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص281.

✓ تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها إلى:

⇦ النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي تتصف بصفة الدورية أي هي تلك النفقات التي تتكرر وبانتظام في ميزانية الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة في الدولة مثل مرتبات الموظفين، معاشات التقاعد والنفقات اللازمة لسير المرفق العام.

⇦ النفقات العامة غير العادية يقصد بالنفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري كل سنة في ميزانية الدولة ويكمن سبب انتظامها لعدم توقعها سلفا، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، مثل نفقات الكوارث الطبيعية والفيضانات والزلازل، نفقات الحرب.

✓ **تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها** استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات

⇦ **النفقات العامة الحقيقية** هي تلك النفقات التي تدفعها الدولة حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية وتوفير السلع والخدمات لسير مرافقها العامة وتساهم في زيادة الدخل القومي للدولة وقد أطلق بعض الكتاب مثل (Laufenfurger) على هذه النفقات اسم-النفقات المنشئة للخدمات-ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة . [1] ويتم تقسيم النفقات الحكومية الحقيقية إلى قسمين:[2]

- النفقات الاستهلاكية هي نفقات جارية أي كل ما تم إنفاقه من أجل العملية التسييرية للأعمال الحكومية و بالتالي إشباع الحاجات العامة كأجور الموظفين وجميع ما ينفق على تشغيل المرافق العامة من مستلزمات الإنتاج وغيرها، بالإضافة إلى نفقات الصيانة العادية
- النفقات الرأسمالية تمثل كل ما تم إنفاقه على رأس المالي الاجتماعي أو كما تسمى في الغالب مشروعات البنية التحتية .

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص66.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص471.

⇦ **النفقات التحويلية** هي نفقات تقوم بها الدولة بدون حصولها على مقابل معين ولا تساهم في الإنتاج الوطني، بل تعمل على إعادة توزيعه وتنقسم إلى

- **النفقات التحويلية الاقتصادية**:وتصنف الإعانات الاقتصادية بدورها وحسب الهدف منها إلى:[1]

- إعانات الإنتاج التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الصناعية أو الحرفية لخفض تكاليف الانجاز بهدف خفض أسعار منتجاتهم ويظهر ذلك في المنتجات الضرورية لأفراد المجتمع كالخبز مثلا؛
- إعانات دعم الأسعار بقصد تمكين المستهلكين من الحصول على المنتج دون عناء كبير ويمكن اعتبار هذه الإعانة بمثابة إعانة غير مباشرة لمستهلكي المنتوج؛
- إعانة لتمكين بعض المشروعات بالاستمرار في نشاطها لكون وجودها يعد ضروريا للمجتمع مثل الخطوط الجوية أو السكك الحديدية؛
- إعانات دعم التصدير وذلك بقصد تمكين المنتجين المحليين من خفض أسعار سلعهم المصدرة للخارج حتى تصبح في وضع تنافسي أفضل اتجاه السلع المماثلة لها في هذه الأسواق؛
- إعانات دعم السلع المنتجة محليا بقصد زيادة قدرتها على منافسة السلع الأجنبية بقصد مقامة سياسة الإغراق التي تواجهها الصناعات المحلية داخل السوق الوطنية

- **النفقات التحويلية المالية:** وتمثل هذه النفقات العامة بالمبالغ المالية التي تخرج من ذمة الدولة المالية لخدمة الدين العام واستهلاكه، فالدولة وحين لا تكفي مواردها المالية تلجأ إلى القروض العامة، والقرض عقد له طرفان الدولة وتلتزم بسداد القرض مع فوائده ،و المقرض ويلزم بتقديم مبلغ القرض وتسديد أصل القرض مع فوائده يتم تمويلها غالبا عن طريق الضرائب و بالتالي فإن هذه العملية لا تتعدى كونها إعادة لتوزيع من دخول المكلفين بدفع الضريبة إلى حاملي السندات.[2]

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريب**، دار إثراء للنشر، الأردن، الطبعة الثانية،2011، ص75.

[2] نفس المرجع، ص 75.

- **النفقات التحولية الاجتماعية** هي تلك المبالغ المالية التي تمنحها الدولة لتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد كالإعانات الموجهة لفئة العجزة و التأمينات الاجتماعية، والبطالة ،وأبرز ما تنفق عليه الدولة هو الضمان الاجتماعي،وينبثق عن هذا نظامين هما :

- **نظام التأمينات الاجتماعية:** وهي وسيلة إلزامية تعتمد عليها الدولة لتحقيق الضمان الاجتماعي في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي ينص عليها قانون التأمين الاجتماعي على تأمين الأفراد في مواجهتها من جهة، وأهداف السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وتغطي الدولة من خلال هذا النظام عددا من المخاطر أهمها :التقاعد، تعويضات البطالة، التأمين الاجتماعي ضد المرض؛
- **نظام المساعدات العامة أو الاجتماعية** يراد به معالجة مشكلة الفقر، وذلك عن طريق تقديم المساعدات للمواطنين العاجزين عن تحصيل الدخل بسبب الإعاقة، التقدم في السن، فضلا عن الأسر التي ليس لديها من يعيلها بسبب وفاة الأب، أو الطلاق .إلخ وفضلا عن هذه الأنواع من النفقا هناك أشكال أخرى للنفقات التحويلية الاجتماعية تمثل في إعانات الأغذية، دعم السكن، الصحة و التعليم .

- **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها** تنقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات العامة على تسيير المرافق العامة لضمان سيرها واستمرارها.
- **النفقات الاقتصادية** وتمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق على البنية التحتية .

---

[1] هاشم محمد العركوب، عدي سالم عدي الطائي، **الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة-1980-2002**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العراق، العدد15، 2006، ص، ص 123، 124.

[2] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص63.

ونجد هذه النفقات بالأكثر في الدول النامية لكونها المسؤول المباشر عن تكوين الثروة العمومية كإنشاء السدود و الطرق ونظرا لاحتياج هذه الأخيرة لنفقات كبيرة وتسعى الدولة من خلال هذه النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج المحلي وخلق رؤوس أموال جديدة

⇦ **النفقات العسكرية** تمثل جميع النفقات الخاصة بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

⇦ **النفقات الاجتماعية** وهي المبالغ المالية التي تخصصها الدولة بغرض تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد.

الفرع الثاني التقسيمات العملية للنفقات العامة.

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية إدارية، [1] وينقسم هذا التقسيم إلى:

التقسيم الإداري

التقسيم الوظيفي

التقسيم النوعي

✓ **التقسيم الإداري** وفق هذا التصنيف يتم تقسيم النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة حسب الهيكل الإداري لكل دولة، ويخصص لكل وزارة باب معين وأيضا الباب يقسم إلى فروع، والفروع تقسم إلى بنود تمثل المديريات والهيئات والدوائر التابعة للوزارة حسب الهيكل التنظيمي.

✓ **التقسيم الوظيفي** التقسيم الوظيفي للنفقات العامة يعتبر أداة مراقبة للاقتصاد الكلي وهو طريقة تقدم لنا نظرة شاملة عن مجال تدخل الدولة، والهدف الأساسي هو تسهيل دراسة حجم كل وظيفة، ومعرفة مدى اهتمام الدولة بوظيفة دون أخرى من خلال حجم الإمكانيات المالية المعتمدة في ذلك، [2] وعموما يتم تصنيف النفقات الحكومية وظيفيا إلى خمس مجموعات انفاقية [3]

⇦ الخدمات العامة الأساسية(أمن، عدالة،دفاع،نفقات إدارة الجهاز الحكومي)

⇦ الخدمات الجماعية(المرفق العام، الحريق، النظافة)

⇦ الخدمات المستحقة(الري، النقل، الطاقة .)

---

[1] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص97.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص25

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص464.

⇦ الخدمات الاقتصادية(الري، النقل، الطاقة .)

⇦ الخدمات الغير قابلة لتخصيص(نفقات الدين العام، رئاسة الجمهورية)

بناء على ذلك فإن كل نفقة في الميزانية تخصص لغرض ما ومن مميزات هذا التقسيم نذكر:

⇦ مرونة كبيرة للدولة في تقسيم النفقات العامة؛

⇦ يمكن تحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة؛

⇦ يمكن للسلطة التشريعية والدارسين من تتبع تطور النفقات العامة على الوظائف النسبية لوظائف الدولة؛

⇦ تسيير إجراءات المقارنة بين وظائف الدول المختلفة ومثيلاتها في الدول الأخرى.

✓ **التقسيم النوعي** وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العاملة والمخصصة لكل وحدة إدارية ووفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية وتختلف كل منها من حيث:

⇦ الهدف الذي تستغرقه عملية استهلاك السلع والخدمات مثال لها الأبنية، المصانع والطرق والجسور ووسائل النقل؛

⇦ العائد المتحقق، فإن كانت النفقة ينجر عنها دخل فتعتبر نفقة جارية وإن حققت عائدا اعتبرت رأسمالية؛

⇦ حجم المال المستخدم، يعتبر المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا والعكس رأسيا؛

⇦ حجم المال المستخدم، يعتبر المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا والعكس رأسماليا؛

⇦ التكرار والانتظام، فتصف النفقات الجارية بالتكرار أما النفقات الرأسمالية بعدم التكرار.

المطلب الثاني الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

لا يقتصر دور مختلف أنواع النفقات العامة على مجرد إشباع الحاجات العامة في المجتمع، بل تؤثر على نمو وتوازن النشاط الاقتصادي للدولة، إذ تعد وسيلة رئيسة من ضمن

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العام**، دار المسيرة ، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص136.

[2] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص 79.

الوسائل التي تستخدمها الدولة بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها، حيث أنها تؤثر على مختلف المتغيرات الكمية الاقتصادية وهي الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، المستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل الوطني كما لها دور على المستوى الجزئي أيضا من خلال منحنى الطلب و العرض وفي بعض الأحيان على سلوك المنتج والمستهلك

وتجدر الإشارة إلى أنه عند دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة الانتباه إلى عدة قضايا:

- ✓ عدم تجانس أشكال الإنفاق العام، هذا يؤدي إلى تباين تأثيرات كل نوع من الأنواع؛
- ✓ إن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف عند ذلك المجال فقط فالإنفاق العسكري مثلا لا ينحصر أثره على المجال العسكري وإنما يمتد إلى المجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي .الخ؛
- ✓ إن الآثار التي تتركها سياسة الإنفاق العام ليس حتما هي المرغوبة من قبل السلطات العمومية فقد تسعى هذه الأخيرة إل تحقيق هدف ما، لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (إما نتيجة لندرة المعلومات وعدم موثوقيتها أو بسبب ضعف القدرة على التنبؤ . . . . . .)؛
- ✓ يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبدلها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطات العمومية، فتعبيرهم عن رفض بعض التدابير يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة؛
- ✓ الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء للموارد المالية .

ويعتمد قيمة تأثير الإنفاق العام على عدة أمور نوردها في ما يلي:

- ✓ **وسيلة تمويل الإنفاق العام:** لتتبع آثار الإنفاق العام على الدخل الوطني علينا أن نعرف الوسيلة التي مول بها هذا الإنفاق، لأن لكل وسيلة آثار تختلف عن الأخرى كما يلي:
  - ⇦ إذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات غير العادية مثل القروض والإصدار النقدي الجديد، فإن ذلك يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق الكلي ورفع مستوى الطلب الكلي ويتبع ذلك زيادة في الإنتاج الوطني أي ارتفاع في الدخل القومي ويصح هذا التحليل فقط في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 195.

[2] سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص93.

الاقتصاد الوطني إذ بسهم الإنفاق العام في تشغيلها ، أما في حالة عدم وجود هذه الطاقات فإن الإنفاق الممول بهذه الوسيلة يسهم في رفع الأسعار وإحداث التضخم.

⇦ إذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات العادية مثل الضرائب والرسوم، فإن هذا الإنفاق لا يؤثر كثيرا على مستوى الدخل الوطني لأنه لا يسهم في خلق وسائل دفع جديدة إنما يقتصر على تحويل جزء من القوة الشرائية في بعض الأفراد إلى آخرين، ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس كما أن الدخل الوطني لا يبتعد كثيرا عن مستواه الأصلي.

✓ **وجهة الإنفاق العام** إذا استخدم هذا الإنفاق لزيادة الخدمات العامة المقدمة للطبقة الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى رفع دخول هذه الطبقات، ومن ثم زيادة إنفاقها وبالتالي زيادة الإنفاق القومي، فيرتفع مستوى الدخل الوطني، أما استخدام الإنفاق العام لتلبية مطالب الطبقات الغنية، فإن الإنفاق العام سوف لن يزداد بشكل ملموس بسبب أن هذه الطبقات تمتاز بميل حدي منخفض للاستهلاك وعدم زيادة الإنفاق العام تعني أن مستوى الدخل الوطني لن يرتفع

الفرع الأول آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي

تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة في الإنتاج القومي، والذي هو أحد صور الدخل القومي حيث يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة وحيث أن النفقة العامة هي استخدام لجزء من الموارد الاقتصادية للحصول على الخدمات فان هذا الاستخدام سيؤثر حتما في الناتج القومي. [1] ويتوقف الإنتاج الوطني لأي دولة على نوعين من العوامل هما :[2]

✓ **المقدرة الإنتاجية الوطنية:** يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج وتشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها ، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية؛

✓ **الطلب الفعلي:** والمقصود بها الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثماري(الناتج القومي الجاري).

[1] محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص78.

[2] علي سيف علي المزروعي،**مرجع سابق** ص 621-622.

ويتشكل الإنتاج الوطني من خلال تفاعل القوى المادية والمتمثلة في الموارد الطبيعية القوة العاملة ورأس المال الفني والإنتاجي، وتؤثر النفقات العامة على القدرة الإنتاجية الوطنية (الإنتاج الوطني)من خلال تنمية عوامل الإنتاج ويمكن أن نميز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية

حيث أن النفقات الاستثمارية تتمثل في أثمان معدلات الإنتاج وتكاليف إقامة المصالح وغير ذلك مما يضطر الدول إلى إنفاقه وخاصة في الدول النامية والدول التي تسعى إلى إقامة صناعات مختلفة، [1] حيث أن النفقات الاستثمارية تساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات . .إلخ، وبالتالي تكوين رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، حيث أن الإنفاق العام الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تعمل على زيادة حجم الدخل القومي حيث إما أن تتدخل الدول كعون اقتصادي من خلال قيامها بالمشاريع الاستثمارية أو تكتفي بتقديم الإعانات والدعم للمشروعات الاقتصادية حيث تهدف من خلالها إلى:[2]

- ✓ تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج من بعض الخدمات والسلع الضرورية
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج من بعض السلع والخدمات التصديرية.
- ✓ حماية بعض منتجات الزراعيين من انخفاض دخولهم وذلك من خلال ضمان الحد الأدنى لسعر بعض الحاصلات الزراعية.
- ✓ تحفيز نظام السوق الحر على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية في إنتاج بعض المنتجات التي يصاحب إنتاجها واستهلاكها منافع خارجية مرتفعة نسبيا.

أما النفقات الاستهلاكية فهي تعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية القومية مثل الإعانات الاجتماعية ونفقات التعليم والبحث العلمي ونفقات العلاج والصحة كلها تعمل على زيادة الإنتاج القومي.

ولتوضيح أثر النفقات العامة في التأثير على القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وجب علينا التفريق بين أنواع النفقات العامة:

---

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 58.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مالية عامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص 491، 492 .

- ✓ **النفقات الاجتماعية** تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقة التي تهدف إلى التحقيق أهداف اجتماعية ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صور تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. [1] والنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات يمكن تمييزها وفق نوعين؛ إما نفقات على شكل إعانات نقدية ومن صورها إعانات الضمان الاجتماعي، منحة البطالة، إما إعانات اجتماعية بشكل سلع وخدمات كنفقات الصحة و التعليم. [2]
- ✓ **الإعانات الاقتصادية على الإنتاج** ويقصد بها الإعانات التي تقدمها الدولة للمشاريع الاقتصادية ذات الطابع العمومي بهدف التشجيع على الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وتقدم إما بصورة مباشرة عن طريق إعانات نقدية أو بصورة غير مباشرة على شكل إعفاءات ضريبية لتشجيع المستثمرين، ومن الإعانات الاقتصادية المقدمة لمعالجة آثار أسعار الصرف وتأثيراتها على المنتجين [3]

الفرع الثاني آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج من مكان لآخر ومن استخدام لآخر وذلك على النحو التالي: [4]

- ✓ إن للدور الوظيفي للدولة الذي يرتكز على إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المسطرة إنما يتطلب إعادة النظر في توزيع عناصر الإنتاج من مرافق عامة ووسائل الإنتاج لتساهم في بعث الانتعاش الاقتصادي؛
- ✓ وهناك أثر للنفقات العامة على الإنتاج القومي نتيجة انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع الخاص أو يتوجه إليها بشكل أقل كمشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة نظرا لصعوبات الموجودة بها كمضخات الاستثمارات والعراقيل الإدارية وقلة الأرباح بها وبالتالي قيام الدولة بهذه المشاريع يكون له أثر على الإنتاج القومي؛

---

[1] محرزي عباس، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 63

[3] **نفس المرجع**، ص 64.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص 93.

- ✓ توجيه الإنفاق العام صوب إنتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الكبيرة للمواطن مما يزيد الطلب عليها وبالتالي هناك أثر ايجابي على الإنتاج القومي من خلال انتقال وسائل الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع و الخدمات؛
- ✓ كما أن النفقات العامة تؤدي إلى انتقال وسائل الإنتاج من مناطق أخرى كالإعانات الموجهة إلى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها ، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل بها ، ليكون لها أثر ايجابي على الناتج القومي.

الفرع الثالث أثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي.

يقصد بكيفية توزيع الدخل القومي أو هيكلة الدخل القومي، وهي طريقة توزيعه على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الأفراد من وسائل للإنتاج ومقدرة الأفراد على توظيف هذه العناصر في العملية الإنتاجية، ويعتمد إعادة توزيع الدخل والثروة الذي يرافق النفقات العامة على الكفاية الإنتاجية للشخص،فإذا كانت الكفاءة الإنتاجية ضعيفة فقد لا يمكن الأشخاص من استعمال الزيادة في دخولهم الإنتاجية بسبب عدم وجود خدمات كافية مثل خدمة العناية الصحية والتعليم.[1] وتتخذ سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة الناشئة عن سياسة الإنفاق الحكومي شكلين:[2]

- ✓ **توزيع أفقي** أي بزيادة الدخول الناجمة عن العمل والتقليل من الدخول الناجمة عن الملكية
- ✓ **توزيع رأسي** أي التغيير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأشخاص من ذوي الدخول المتفواتة بسب التغير في السياسات المالية للدولة.

ويأخذ شكل هذه النفقات إما إنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية خاصة تكوين رأس المال الإنساني، ويتمثل هذا النوع في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة والإسكان والمياه الصالح لشرب.[3] والتي بدورها تساهم في رفع المستوى الاجتماعي للإفراد وأيضا تحسين طاقتهم الإنتاجية، وإما لإعادة توزيع الدخل بين

---

[1] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص146، 147.

[2] **نفس المرجع**، ص 147.

[3] **نفس المرجع**، ص85.

طبقات المجتمع المختلفة باعتماد أسس تحكمية وهناك طريقتين يمكن اللجوء إليهما بهذا الخصوص:[1]

- ✓ أن تقسم النفقات بين الأفراد بالتساوي، أو بالتناسب مع دخولهم أي كلما ارتفع دخل الفرد، ارتفع نصيبه من الحماية والرفاهية الجماعية؛
- ✓ استبعاد هذه المنافع الغير قابل للانقسام ،من قياس إعادة توزيع الدخل.

وينتج عنها زيادة استهلاك أفراد المجتمع و بالتالي دفع الطلب الفعلي للمجتمع وبالتالي الرفع من الإنتاج.

تكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر أو غير مباشرة:[2]

- ✓ يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا، بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشرة.
- ✓ ويكون أثر الإنفاق على طريقة توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع و الخدمات بسعر أقل من سعر التكلفة وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل أو بمقابل يقل عن سعر التكلفة.

الفرع الرابع أثر النفقات العامة على الاستهلاك.

تهدف النفقات العامة لتلبية الحاجات العامة، حيث أن إنفاق الدولة على السلع والخدمات العامة يساهم في زيادة المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي زيادة استهلاكهم وتحدث النفقات العامة آثرها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:[3]

- ✓ قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو اقتناء أثاث وسيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية وكل ذلك ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك القومي.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامة، **مرجع سابق**، ص 108.

[2] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص127، 128.

[3] نوازد عبد الرحم الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سابق**، ص 64.

- ✓ قيام الدولة بتوزيع الدخول من مرتبات وأجور ومعاشات ومكافآت للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال، فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك القومي.

ويمثل الطلب على السلع الاستهلاكية جانبا هاما من النفقات العامة وما يترتب عليها من آثار على الاستهلاك بصورة مباشرة وذلك من خلال طبيعة النفقة أي الغرض الذي تخصص له وتؤثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال:

- ✓ نفقات الاستهلاك الحكومي يقصد بها تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها لشراء سلع ما سواء كانت تجهيزات، مواد أولية موجهة لإنتاج، آلات ومعدات لتصنيع أو سلع خدمية وذلك قصد تسيير شؤون المرفق العام فالدولة تعتبر كمستهلك كبير في الاقتصاد، لذلك يكون للإنفاق العام تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.
- ✓ نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد : من أهم البنود التي تأتي عليها النفقات العامة هي الأجور والمرتبات بالإضافة إلى الإعانات التحويلية لأصحاب الدخول المحدودة (البطالة ،الأطفال ،المتقاعدين .) وبالتالي التأثير في الاستهلاك الوطني ومن جهة أخرى تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل تأخذ صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات في إطار سياسة الدعم إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك.

ويؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص من عدة نواحي:

- ✓ عندما تقدم الحكومة الخدمات العامة مجانا أو بالأسعار المنخفضة فإن ذلك يعني تمكين الأفراد من الاستهلاك بصورة مباشرة؛
- ✓ عندما تباشر الحكومة مهامها في تقديم الخدمات العامة والحاجات العامة فهي تقوم بتوظيف جزء من طاقة العمل وبالتالي تخلق دخول جديدة واستهلاك جديد ؛
- ✓ عندما يحصل الأفراد على الحاجات العامة عن طريق الدولة فهم يستطيعون إعادة تخصيص مواردهم المحدودة (الدخول) بغرض إشباع الحاجات الأخرى ما كان يمكن إشباعها لو لم يتم تخصيص جزء من الدخل لإشباع الحاجات العامة ؛

[1] سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 95.

[2] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص141.

- ✓ الإنفاق العام يؤدي بشكل عام إلى زيادة الدخل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك

كما نلاحظ أن الإنفاق يؤثر على مستوى الاستهلاك من خلال:

- ✓ مقدار التغير في الاستهلاك يعتمد على تفضيلات المستهلك في توزيع الدخل؛
- ✓ يرتبط مستوى الاستهلاك على الدخل بالتالي مع الإنتاج الوطني؛
- ✓ تعبر الإعانات الاجتماعية المقدمة أكثر نفقة تؤثر على الاستهلاك، ذلك أن ارتفاع الدخل لدى الفئات المحدودة الدخل يوجه لإشباع الاستهلاك، أكثر من الإنفاق الذي يكون لأصحاب الدخول المرتفع.

المطلب الثالث الآثار الغير المباشرة للنفقات العامة.

ساهم التحليل الكينزي بشكل كبير في إبراز الدور الذي تقوم به النفقات العامة، وما تنشأ عنه من آثار اقتصادية تنشأ من خلال ما يعرف بدور الدخل، ولما كان مستوى الدخل الوطني يتحدد وفقا لتحليل الكينزي بمستوى الطلب الفعلي وهذا الأخير يتكون من الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، والإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، وبرزت تحت مصطلح الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي وكذلك ما يطلق عليه كذلك بمصطلح أثر المضاعف والذي يرتبط بالاستهلاك المولد، وأثر المعجل والذي يرتبط بالاستثمار المولد ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-4) يوضح آلية تأثير المضاعف و المعجل حسب قانون فانجر

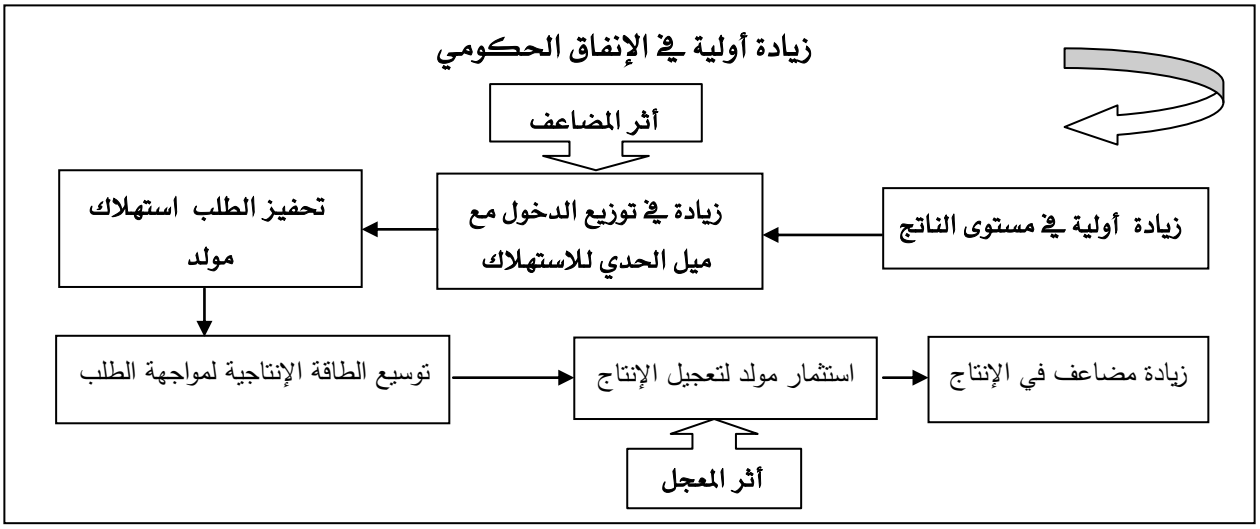

المصدر نوازد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص66.

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان القطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى 2007، ص122.

الفرع الأول مضاعف الإنفاق الحكومي.

إن فكرة المضاعف الذي طوره كينز كانت من فكرة وقد جاءت فكرة المضاعف من فكرة الميل الحدي للاستهلاك، حيث تشير فكرة المضاعف للآثار المترتبة على نتغير اقتصادي نتيجة تغير عامل طور الفكرة الاقتصادي R.F.KAHN* في مقال بعنوان (THE Relation Of HOM .INVESTMENT TO UNPLOYMENT)، لدراسة العلاقة بين زيادة الاستثمار والزيادة في التوظيف الكلي وتوصل إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة التوظيف الكلي، [1] في حين استخدم كينز والذي ارتكز في تحليله من قانون الطلب يخلق العرض-المضاعف لبيان اثر الذي يولده الاستثمار في الدخل القومي وهو ما يطلق عليه باسم مضاعف الاستثمار، ويعرف المضاعف بأنه هو العامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل القومي الناتج الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك " [2] "ويعبر اثر المضاعف عن الزيادة في المداخيل والإنتاج الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية بحيث أن تغطيه هذه النفقات يكون عن طريق الموراد الجبائية"[3]، كما يعرف بأنه المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق القومي من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات الاستهلاك.[4]

أي عند حصول زيادة في النفقات العامة فإن جزء منها يظهر في الاقتصاد على شكل أجور ومرتبات للموظفين أو على شكل أسعار المواد الأولية ويقومون بتخصيص جزء من هذه الزيادة لزيادة استهلاكهم وفق الميل الحدي للاستهلاك كما يحتفظون بالباقي على شكل مدخرات وفق الميل الحدي للادخار، الجزء المخصص للاستهلاك يسمح بخلق دخول جديدة لفئات أخرى تقوم باستهلاك جزء منه بينا يوجه الباقي نحو الادخار وبالتالي الاستثمار وهو ما يعرف بدورة الدخل التي تتشكل من الإنتاج والادخار، الاستثمار.حيث أن الإنفاق الأولى يؤدي

---

[1] تماضر جابر البشير الحسن ،علي فاطن الونداوي، **قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة 1970-2010**،مجلة العلوم الاقتصادية ،عن جامعة السوادن للعلوم والتكنولوجيا، العدد 14،2013،ص35.

*Richard Ferdinant khan (1905-1989)،أستاذ في كلية (king college) في جامعة كامبردج،وأول من طرح فكرة المضاعف عام 1931.

[2] عادل العلي،**المالية العامة** ،دار الاثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن، بدون سنة ،ص84.

[3] محمد بن عزة، شليل عبد اللطيف، أ **ثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ، مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة زيان عاشور، الجلفة،عدد6،2013،ص66.

[4] عادل فليح العلي ،**المالية العامة و التشريع الضريبي** ،دار حامد ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2007،ص67.

إلى ظهور حلقة متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يتلاشى ،أي أن الإنفاق الأولي لا يقتصر أثره على قيمته أو حجمه بل يتعداها إلى سلسلة من الإنفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعف.[1]

وعلى وفق هذه الآلية يتعين استحضار المتغيرات التالية لضمان نجاح آلية المضاعف وهي:[2]

- ✓ التوسع في الإنفاق العام وإن كان على حساب عجز الميزانية العامة ؛
- ✓ وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي ؛
- ✓ وجود طاقات إنتاجية مرنة قادرة على الاستجابة و التوسع لمواجهة الطلب المحفز.

وهناك نوعين من المضاعف منها :[3]

- ✓ **المضاعف الديناميكي** يعني به التغيير في حجم الناتج نتيجة التغير في الإنفاق العام بحيث يؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الدخل بحيث أن الزيادة تكون نتاج عملية تراكمية عبر موجات متتالية، والتحليل الديناميكي لعملية المضاعف يفترض أنه يؤخذ في الحساب الوقت الضروري لتحقيقه أي تحقيق الأحداث عبر سلسلة من الفترات المتتابعة أي لا بد من وجود تفاوت في الوقت بين اللحظة التي يتسلم فيها الوسطاء الاقتصاديين دخلهم واللحظة التي ينفقون فيها هذا الدخل
- ✓ **المضاعف الساكن** يعرف بأنه التغير المباشر في حجم الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام وذلك يعني أنه لا توجد فترة زمنية بين التغير في الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج فالمضاعف الساكن تتجاهل عنصرا مهما جدا وهو عنصر الزمن حيث أنه عند حدوث زيادة في الاستثمار، فإن هذه الزيادة تأخذ فترة من الزمن من تحقق الزيادة المضاعفة في الدخل القومي ،فعندما يزيد الاستثمار فينجر عنها زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وتتولد عن ذلك زيادة الإنتاج وكل ذلك يأخذ فترة زمنية بين الاستهلاك والإنتاج.

الفرع الثاني أثر المعجل.

أول من تطرق إلى هذا المفهوم هو الاقتصادي الفرنسي AFLATION عام 1908أما الصيغة الحديثة فتعود للاقتصادي الأمريكي J.M.CHARK عام 1917لتتطور فيما بعد من

---

[1] زينب حسين عوض الله ،**مرجع سابق** ،ص 78.

[2] طارق الغنوشي،**مرجع سابق** ،ص 57.

[3] أحمد فريد المصطفى ،**التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2000،ص 120.

طرف الاقتصادي P.SAMWELSON،[1] ويقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل .[2] ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

إن الطلب على السلع الاستثمارية تشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، حيث أن زيادة الدخول تترتب عليه زيادة الاستهلاك، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ المعجل فالطلب المتكون يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري وبالتالي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة دخل القومي، شرط أن تتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يلي:[3]

- ✓ كمية رأس المال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق؛
- ✓ وجود طاقات إنتاجية معطلة حيث يسمح ذلك بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية .

غير أن هناك محددات عديدة قد تعيق أو تقلل من فعالية المعجل نذكر منها:[4]

- ✓ نوع النشاط الإنتاجي و القطاع الذي تنتمي إليه، فكلما اقترب النشاط من الطلب الاستهلاكي فإن سلسلة الاستثمارات التي تولدها الزيادة الأولية في الطلب النهائي تكون أكبر؛
- ✓ النمط التكنولوجي أي أنه كلما كان النشاط حرفيا كلما انعكس سلبا على مبدأ المعجل وكلما كان الاستخدام التكنولوجي راق، كانت قيمة المعجل اكبر؛
- ✓ درجة تشغيل الاستثمارات القائمة والتي تتناسب طرديا مع قيمة المعجل؛
- ✓ تلاؤم التحليل طويل الأجل مع نموذج المعجل وذلك بعكس نموذج المضاعف الذي يقوم على التحليل قصير الأجل؛

---

[1] لاح سمدي البرماني ،**تحليل تفاعل أثر المضاعف والمعجل في الإقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم –المنتج الديناميكي–** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد 52،المجلد 14، 2008،ص164.

[2] سوزي عدلي ناشد، ،**المرجع السابق** ،ص 81.

[3] وليد عبد الحميد عايب ،**المرجع السابق**، 156.

[4] معروف هويشار ،**تحليل الاقتصاد الكلي** ،دار صفاء ،عمان ،الطبعة الأولى،2005 ،ص 126.

- ✓ إن زيادة استيراد السلع و الخدمات التنافسية وبما يغطي زيادة الطلب الإجمالي تساهم في تحجيم الاستثمار الصافي؛
- ✓ إن تأكد المنظمين بشأن التوقعات الخاصة باتجاهات نمو الطلب الاستهلاكي واستمرارية هذا النمو يعد الشرط المسبق لأي قرار استثماري يتخذ في أي مجال إنتاجي جديد.

المطلب الثالث المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تقاس الآثار الاقتصادية التي تحدثها النفقات العامة بجملة من المؤشرات نذكر منها:

- ✓ **الميل المتوسط للنفقات العامة** يعبر هذا المؤشر عن ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يذهب إنفاقا عاما ويمكن الوصول إلى هذه النسبة علميا من خلال تقسيم النفقات العامة لسنة معينة على الدخل القومي للسنة نفسها وفق الصيغة التالي الميل المتوسط للنفقات .

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي للسنة نفسها}}$$

ويقيس هذا المؤشر درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فكلما ارتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال.

- ✓ **الميل الحدي للنفقات العامة** يمثل الميل الحدي للنفقات العامة ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة، فهو إذن يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}}$$

[1] جعفر طالب أحمد، زهرة خليف رفاك، **تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للفترة الممتدة (1980-2012)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد20، 2015 ص3-4.

✓ **المرونة الدخلية للنفقات العامة** يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغير في الدخل القومي وإذ ما كانت الاستجابة منتظمة أي أنها عبارة عن قياس نسبة التغير في النفقات العامة إلى التغير النسبي للدخل القومي ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{المرونة الدخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{المرونة الدخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي النفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط النفقات العامة}}$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الدخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل الوطني، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على استجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت أقل من الواحد الصحيح.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا للجانب النظري فيما يخص الإنفاق العام، حيث استعرضنا مفهوم النفقات العامة وتطور حجمها حسب مفهوم دور الدولة في الاقتصاد بين التدخل والحياد، والملاحظ أن التعاظم الذي حدث في دور الدولة زاد حجم النفقات العامة بغية تحقيق الأهداف التنموية التي ترصدها الدولة في مخططاتها التنموية.

إذ في التحليل تطرقنا إلى التيار الكلاسيكي الذي حصر دور الدولة في وظيفتي الأمن والعدالة وضرورة التزامها بالحياد في الاقتصاد وهو ما اصطلح عليه بالدولة الحارسة في ظل هذا لم يعط الكلاسيك أهمية للنفقات العامة،بينما جاء الفكر الكينزي ليؤكد على الدور المحوري لسياسة الإنفاق العام باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة، لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو نفس المنطلق بالنسبة للفكر الاشتراكي، الذي آمن بفكرة أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع أكثر من الأفراد وأن الملكية لوسائل الإنتاج كفيلة بذلك.

وفي تحليلنا للآثار التي تحدثها النفقات العامة، خُلصنا إلى أنها تحدث آثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية مثل توزيع الدخل الوطني، الاستهلاك والإنتاج.كما تساهم في إحداث آثار غير مباشرة مثل أثر المضاعف والمعجّل، وهو ما يؤكد على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ تعد أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للبطالة وعلاقتها بالإنفاق العام

تمهيد:

تمثل البطالة أحد أهم أركان المشكلة الاقتصادية وذلك من خلال التأثيرات التي تحدثها على اقتصاديات الدول وعلى فعالية السياسات المتبعة، إذ تعد حالة هدر في أحد أهم الطاقات الإنتاجية –المورد البشري وقد أخذت حيز هام خاصة بعد أزمة الكساد عام 1929 وبروز التحليل الكينزي الذي اهتم بتحليلها والتقليل من حدتها باستعمال السياسات المالية التوسعية خاصة الإنفاق العام وقبل ذلك اهتم الكلاسيك بتحليلها وأقروا فقط بوجود بطالة اختيارية، لتأخذ بعد ذلك البطالة مكانة هامة في الفكر الاقتصادي وتخضع لسلسة من التحليلات لمحاولة مجابهتها

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ظاهرة البطالة محاولين التركيز على إبراز مفهوم البطالة، قياسها أنواعها، أسبابها والتأثيرات التي تحدثها مع تسليط الضوء على مختلف المقاربات النظرية من أجل فهم وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين إزاء أسباب وجودها وكذلك محاولين استعراض الجانب النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة كأحد السياسات التي تعتمدها الدول لعلاجها.

وقصد ذلك قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول البطالة، مفهومها ومكانتها في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

المبحث الثالث العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

المبحث الأول البطالة، مفهومها ومكانتها في الفكر الاقتصادي.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي تحضى بأهمية بالغة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث البحث والتحليل، كما ورد ويرد بشكل دائم موضوع البطالة في برامج السياسيين وأصحاب القرار

وقد بدأ الاهتمام الفعلي والانطلاقة الحقيقية فيما يخص الاهتمام بالقوى العاملة مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن والتاسع عشر وذلك كنتيجة لتفشي الفقر والبطالة، وحاول العلماء إعطاء تفسيرات لظاهرة البطالة من حيث أسبابها وطرق التغلب عليها في مرحلة الرأسمالية الكلاسيكية وكان من أهم هذه النظريات النظرية الكلاسيكية الماركسية والكينزية والنقدية

ومنه، سيناول هذا المبحث البطالة، من حيث مفهومها ومكانتها في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول مفهوم البطالة

إن الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها [1]

الفرع الأول: تعريف البطالة

يجب أولا التفريق بين التعريف العلمي والتعريف الرسمي للبطالة.

أولا التعريف العلمي.

تعرف البطالة وفق المفهوم العلمي على أنها "الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخدما كاملا، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة والرفاهية في المجتمع.[2]

---

[1] البكر محمد عبد الله، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، 32(2)،2004،ص 263.

[2] علي عبد الوهاب النجا، **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005، ص8،9.

كما تعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"[1]، وتعرف على أنها "التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"[2] أما المفهوم الرسمي للعمل فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة[3].

الشكل(1.2) يوضح ظاهرة البطالة.

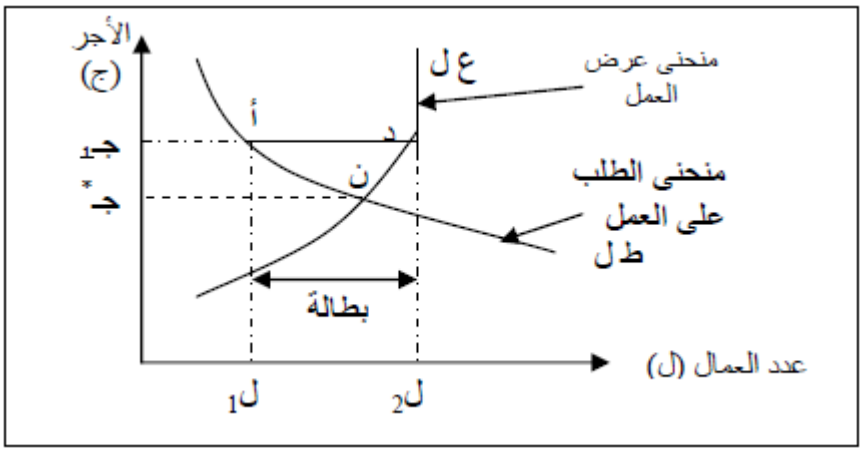

المصدر علي عبد الوهاب النجا، مرجع سابق، ص02

ثانيا التعريف الرسمي.

✓ **تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:** يعتبر عاطلا كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل، وتتوفر فيه المواصفات التالية:[4]

⇦ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي (لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة إجراء التحقيق الإحصائي؛

⇦ أن يكون على استعداد تام للعمل؛

⇦ أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على وظيفة.

---

[1] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص183.

[2] محمد نداء الصوص، **الاقتصاد الكلي**، دار أجندين للنشر والتوزيع، الرياض،المملكة العربية السعودية، 2007، ص67.

[3] علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق**، ص 3- 4.

[4] Office national des statistique « **activité ,emploi & chomage en septembre 2014** »,P15 SUR :http//www.ons.dz vu :12/12/2015

✓ **تعريف البنك الدولي للعمل** وفق التعريف العالمي للبطالة المتبنى سنة 1982من طرف البنك الدولي الثامن عشر حول إحصائيات العمل، يعتبر العاطل عن العمل كل شخص في سن العمل(15سنة وأكثر) وتتوفر فيه ثلاث معايير أساسية:[1]

⇦ بدون عمل أي لا وجود للعمل خلال الفترة التي أجري فيها الاستبيان، ويعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يشتغل لحسابه الخاص أو كموظف؛

⇦ متاح للعمل أن يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث –الأسبوعين القادمين-ويستبعد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لمزاولته في فترات لاحقة؛

⇦ يبحث عن عمل ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة،لدلالة على جدية بحث عن العمل، وكذلك تشمل الأشخاص الذين وجدو وظيفة وسيبدؤون مزاولتها في غضون ثلاث أشهر.

ويشترط توفر المعلومات والبيانات حول سوق العمل للأفراد للإعلان عن وجود فرص مناسبة تشجعهم عن البحث الجدي عليها سواء بالنسبة لداخلين لسوق العمل أول مرة أو على البطالين الذين سبق لهم العمل وتركوه بغض النظر عن السبب.

ثالثا قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هام لأداء الاقتصاد حيث يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل، [2] حيث تقوم الدول بقياس معدل البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات وذلك باستخدام مسوحات وأنواع أخرى من الاستطلاعات الموزعة على عينة من السكان، ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل وتعتبر هذه الطريقة الأكثر ملائمة لقياس معدل البطالة وفق المعايير الدولية المتعلقة بإحصائيات البطالة إذا ما قورنت بغيرها من المصادر مثل سجلات التأمين ضد البطالة أو سجلات مكاتب التوظيف، حيث يعتبر مسح الأسر المعيشة المصدر الوحيد الذي

---

[1] Gaelle leGuirriec-Milner **« l'éssentiel des mécanismes de l' économie »** 4éme édition ,lextenso édition,paris,2015,p 55.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة الأولى، 2010، ص48.

من خلاله يتم قياس مشترك للعمالة والبطالة .[1] وتهدف هذه المسوحات إلى تقسيم السكان إلى:

الشكل رقم(2.2) يوضح تقسيمات السكان حسب علاقتهم بالبطالة

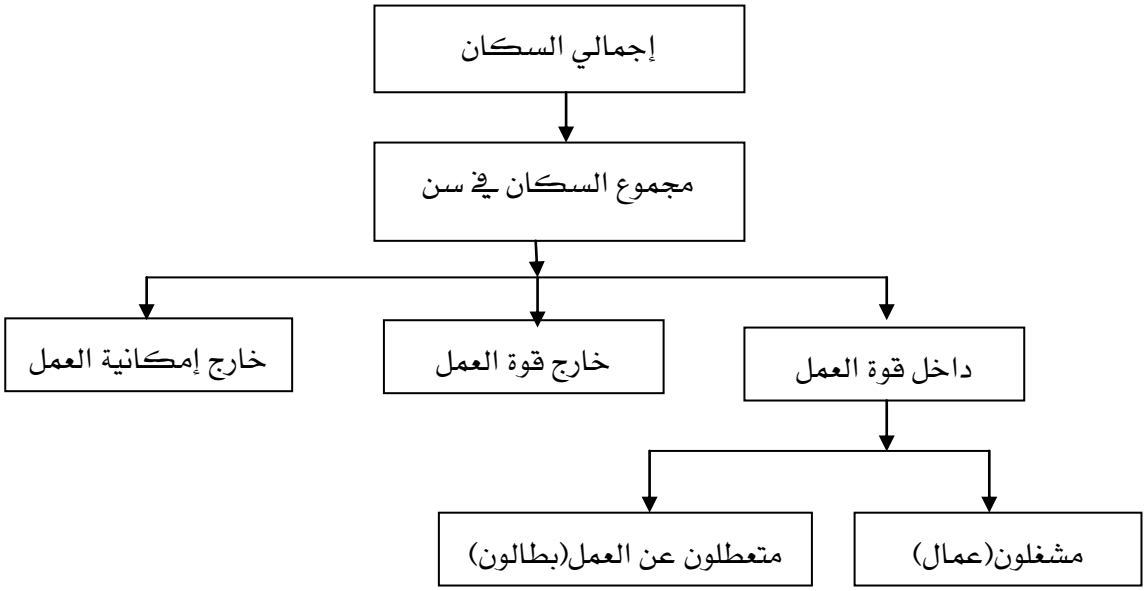

المصدر: ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب،مرجع سابق،ص 48.

يتضح من خلال الشكل رقم (2- 2) أنه داخل إمكانية العمل هناك فئتين رئيسيتين من السكان، هما:

- ✓ **الفئة غير النشطة(خارج قوة العمل):** هم الأفراد خارج القوة العاملة بحيث أنهم لا يستطيعون العمل أو ببساطة يبحثون عن العمل، ويستبعد من الفئة النشطة الأفراد دون السن القانوني لعمل، أو فوق سن معين أي سن التقاعد والمعاش، بالإضافة للأفراد غير القادرين عن العمل لعدة أسباب مثل المرضى و طلبة المدارس وربات البيوت، أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه باختيارهم في ظل الأجور السائدة.[2]
- ✓ **الفئة النشطة(داخل قوة العمل):** تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصاديا من السكان وهي فئة التي تتراوح أعمارها بين 15و65سنة، بعد استبعاد الفئات التي سبق ذكرها والمعرفة خارج القوى العاملة، وتتكون القوى العاملة من مجموع الأشخاص العاملون فعلا المشتغلون، والأشخاص الذي ليس لهم عمل ولكنهم يسعون

[1] ميادة حسن رحيم، **البطالة وسبل معالجتها في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، 2013، ص 179، 180.

[2] علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق**، ص 11، 12.

للعمال بطريقة جدية أي البطاين الذين هم في حالة بحث مستمر عن عمل، وقوة العمل لا تساوي كل السكان وقد لا تساوي حتى نصفه، وكلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان كلما كان ذلك من العوامل الإيجابية.[1]

ويقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى قوة العاملة بالمجتمع في لحظة زمنية معينة وذلك كما يلي:[2]

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل})/(\text{الفئة النشطة}) * 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن طرق قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير المعتمدة وتتمثل أوجه الاختلاف فيما يلي:[3]

- ✓ الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتبيان السن المحددة لقياس السكان النشطين؛
- ✓ الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع-أشهر) ؛
- ✓ كيفية التعامل إحصائيا مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- ✓ التباين في كيفيه إنتاج البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق حجمها.

لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدل البطالة نذكر منها :[4]

- ✓ قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من معدلات الحقيقية، نظرا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد عن العمل؛
- ✓ يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك، غالبا كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة

---

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1966-2010**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر،2012/2011، ص 15.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص25.

[3] ناصر داودي عدون، عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم قطف، **الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص245.

الاقتصادية وهم يمثلون إمكانية فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية؛

- ✓ لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى فيها العامل خلالها بدون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.

ورغم الانتقادات الموجهة للبطالة في الحساب بالنسبة للدول المتقدمة إلا أنها في البلدان النامية تتعرض لانتقادات أكبر منها :

- ✓ ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سلمية لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى؛
- ✓ الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني اكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة .ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية ومن تم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من الحقيقة ؛
- ✓ عدم وجود إحصائيات و بيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

الفرع الثاني أنواع البطالة

تتأثر البطالة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السلوكية، إذ يختلف حسابها باختلاف معايير جمع البيانات، ويعد التمييز بين أنواعها أمرا بالغ الأهمية إذ يساعد على توضيح أي الأنواع أكثر انتشارا، و ترجع الفائدة أيضا من تقسيم البطالة إلى تحيد الأسباب الخاصة المؤ دية إلى كل نوع وبالتالي تطوير السياسات المناسبة لعلاج كل نوع من أنواع البطالة ويمكن تصنيف البطالة إلى:

[1] علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] محمد ساحل، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 41.

- ✓ **البطالة حسب نمط التشغيل:**وتضم البطالة السافرة، البطالة الجزئية والبطالة المقنعة.
- ✓ **البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد** : وتضم البطالة الاحتكاكية، البطالة الدورية والبطالة الهيكلية.
- ✓ **البطالة حسب طبيعتها الخاصة** : البطالة الموسمية، البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

أولا البطالة حسب نمط التشغيل.

تنقسم البطالة حسب نمط التشغيل إلى:

- ✓ **البطالة السافرة(الظاهرية)** ترجع هذه الظاهرة لفائض العرض على الطلب في سوق العمل، أي تعني أن هناك جزء من القادرين على العمل والراغبين فيه عند الأجر السائد دون جدوى، وتختلف أسباب ظهور البطالة الظاهرية الإجبارية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، إذ ترجع البطالة الأولى إلى عوامل من ناحية الطلب بينما ترجع البطالة في الدول النامية إلى عوامل من ناحية العرض.[1]
- ✓ **البطالة المقنعة** تنشأ البطالة المقنعة نتيجة زيادة دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث يزداد تدخل الدولة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية ما ينتج عنه سوء توزيع القوى العاملة المنتجة ،على نحو شجع النزوح الريفي وأفرغ القطاعات الإنتاجية من قوة العمل فانخفض الإنتاج واختلال هيكل الأجور والأسعار على النحو الذي خلق آثار سلبية، إذ أن البطالة المقنعة تعكس توزيعا غير كفء للقوة العاملة في الاقتصاد وتنشأ لعدم التوافق بين المقابل المادي والجهد المبذول وهذا ما من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، ومن بين الأسباب المؤدية لحدوث هذا النوع من البطالة ما يلي :[2]

⇦ الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة العمالة في مجالات العمل المختلفة، ومن ثم تضاءل الإنتاجية الحدية للأفراد؛

⇦ سياسة الحكومة بالالتزام بالجانب الاجتماعي، مما يؤدي إلى الاكتظاظ بمواقع العمل، بالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة، التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف.

---

[1] ابراهيم طلعت، **البطالة والجريمة –دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 114.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**، ص54.

ويمكن الحد من البطالة المقنعة بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال، على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة"[1].

- ✓ **البطالة الجزئية** وهي التي تنشأ عند قلة عمل الأفراد وإنتاجهم وتقسم إلى ظاهرة مقنعة.[2]

ثانيا: البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

تنقسم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي إلى:

- ✓ **البطالة الاحتكاكية:** ويقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل، أو طبيعة العمل نفسها.[3] إذ أنها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال اللذان تتوافر لديهم فرص العمل وبالتالي فإن إنشاء مركز المعلومات الخاصة ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر.[4]

وعلى الرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة مؤقتة إذ أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال إلا أن ديناميكية القوة العاملة تجعل هذه البطالة السمة البارزة لأسواق العمل وهي لا تؤذي إلى القلق من الناحية الاقتصادية لأن العوامل المرتبطة بها تعتبر مؤقتة وتؤول إلى الزوال بشكل ذاتي بل يمكن اعتبارها سمة مرغوبة فيها لأنها تساعد على وضع العامل المناسب في المكان المناسب من أجل رفع الإنتاجية

---

[1] مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص334.

[2] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص 73.

[3] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2001 ص 184.

[4] نخبة من الخبراء الاقتصاديين، **دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 114.

وتوجد عوامل محددة لطول فترة البطالة الاحتكاكية منها:[1]

- ⇦ تكلفة البحث والانتظار فكلما ارتفعت هذه التكلفة كلما كان الفرد العاطل أكثر استعدادا لقبول أعمال ذات منفعة أقل؛
- ⇦ الثروة فإذا كان العامل يملك ثروة كبيرة كان أقدر على تحمل أعباء البطالة وأكثر تمسكا بالبحث عن العمل الأفضل وهذا ما يؤدي إلى إطالة الفترة المتوقعة للبطالة؛
- ⇦ تكلفة المصاريف لتغطية الاستهلاك، كلما كانت أكثر ازداد العبء في الاستمرار في البطالة وبالتالي تقل فترة البحث عن العمل؛
- ⇦ خصائص دالة منفعة العامل، فهذه الدالة تختلف من فرد إلى آخر، وبالتالي تختلف منفعة العمل الأمثل بالمقارنة بمنافع الأعمال الأخرى من عامل إلى آخر، فإذا كان الفرق بينهما صغيرا فهذا يدفع العامل إلى الموافقة على العمل بعد فترة وجيزة طالما أن العمل المعروض لا يقل أهمية من العمل الأفضل والعكس صحيح ؛
- ⇦ مستوى النشاط الاقتصادي، وما يمتاز به من انكماش أو انتعاش بدليل أن طول الفترة المتوسطة للبطالة في الاقتصاديات المختلفة أكبر بكثير عن الاقتصاديات المتطورة.

وتوجد عدة عوامل تؤثر في طول مدة البحث ومن ثم في حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها ومن أهمها، مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض، إعانات البطالة، ودالة منفعة العمل، حيث أن العامل يحتاج إلى مصدر بديل ينفق منه لإشباع حاجته طوال فترة البطالة، وكلما توفرت لديه ذلك المصدر من خلال مدخراته أو لإمكانية الاقتراض، كان العامل اقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول والعكس صحيح وفترة البحث عن العمل كذلك، كلما زاد حجم الإعانات المقدمة من قبل الحكومة للعاطلين ومدة سيرانها، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل رغبة الأفراد العاطلين في قبول الوظائف المتاحة فضلا عن تحفيز آخرين على ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل [2]

[1] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، خلال عقد التسعينيات**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، 2004 ص 151.

[2] مصطفى يوسف كافي –**مبادئ العلوم الاقتصادية** –دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 373.

✓ **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة الناشئة عن حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي مما يترتب عليه عدم حدوث توافق فيما بين العمالة المطلوبة وبين العمل القائم [1] إذ تنتج في حالة عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة، وأيضا عدم التوافق بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها وهو ما يمثل عدم التوافق الجغرافي، تنشأ البطالة الهيكلية نتيجة أسباب متعددة لعل أهمها: [2]

⇦ التغير في هيكل الطلب يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب –بصفة عامة –على كثير من السلع إلا أن هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، فهي تكون بنسبة اقل من الزيادة الناتجة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلا على أنه قد يحث نقص في الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية والدنيا ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات الأخيرة التي لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية؛

⇦ التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلا عن إدخال أنواع جديدة من السلع تحل محل بعض السلع القديمة، ويترتب على ذلك، الاستغناء عن عدد من العاملين في مجالات الإنتاج المختلفة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم لديهم القدرة –بطبيعة الحال-على الالتحاق بالوظائف الجديدة لاختلاف مؤهلاتهم وتخلفها عن ما هو مطلوب ويطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان البطالة التقنية وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث فضلا عن أن استخدام المعدلات والآلات الجديدة يكون مكثفا لعنصر رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل

⇦ التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السنة والإناث في القوة العاملة

⇦ زيادة النمو الاقتصادي ودرجة تحديث التقنية تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمليات والمدخلات وتنوعها مما يؤدي إلى تغير في هيكل الطلب على المواد الخام ،العمالة رأس.المال ،المنتجات . .الخ .

---

[1] حسين علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 184.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص374-376.

ويمكن معالجة البطالة الهيكلية والذي يعد ليس بالأمر السهل، حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبيا لمواجهتهما، وهي الفترة التي يتم إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي تستحدثها التغيرات الهيكلية، وهذا الأمر له تكاليف في –التعليم و التدريب وإعادة التأهيل-و ربما لا تتوافر الإمكانيات لذلك في العديد من الدول، خاصة النامية منها .يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه تدريب العمال القدامى على اكتساب مهارات جديدة، إذ يصعب عليهم التخلي عن المهارات التي اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة، والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

- ✓ **البطالة الدورية:** إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء أكانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي، لا بد وأن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة وهذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة، حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل بينما في حالة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة والبطالة الدورية تكون نتيجة لطلب كلي غير كاف، فالعمال لديهم المهارات الضرورية وجاهزين للعمل، ولكن الوظائف غير الكافية بسبب الإنفاق الكلي غير الكافي وتحدث البطالة الدورية عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وراء الناتج الحقيقي الإجمالي المحتمل.[1]

وتفرض البطالة الدورية تكاليف على كل من المجتمع والفرد المتعطل، تكلفة الفرصة البديلة للمجتمع هي كمية الإنتاج الذي لا ينتج ومن ثم يفقد للأبد، إما التكاليف الشخصية التي تحدث أثناء الانكماش هي التوزيع غير المتساوي بين الأنواع المختلفة من العمال.[2]

---

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص165.

[2] دومنيك سلفادور، ترجمة علي أحمد علي ، **مبادئ الاقتصاد ملخصات شوم**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص46.

البطالة الدورية هي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال و يتقلص الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي.[1]

وتتميز البطالة الدورية عن أنواع البطالة الأخرى بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن، وحيث أن الأفراد الباطلين دوريا يرغبون في العمل عند معدل الأجر السوقي السائد ولكنهم لا يجدون العمل فإنهم يعتبرون عاطلين إجباريا.[2]

الشكل(3.2) يوضح البطالة الدورية.

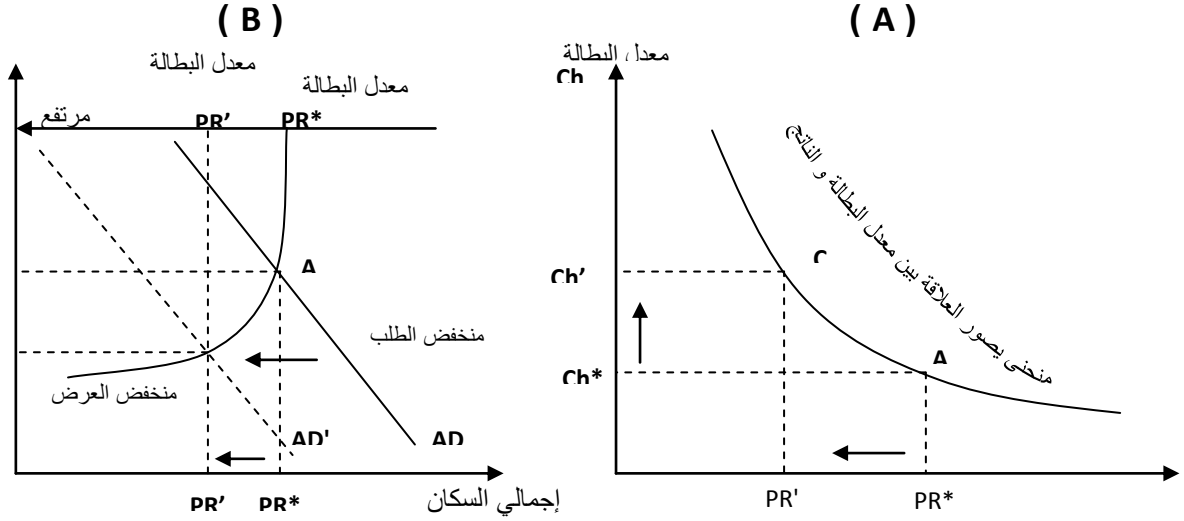

المصدر: على عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005 ، ص 26.

ثالثا تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة.

تنقسم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

- ✓ **البطالة الموسمية:** هي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية ،[3] وهذا النوع من البطالة غالبا ما يكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما

[1] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، المملكة العربية السعودية، ص 204.

[2] طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 158.

[3] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 152.

يتعطل الفلاحون وعمال البناء وعمال صناعة المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية وقد تعطل الصناعات النسيجية أي الملابس نتيجة لتغير الموضة، وبالنسبة للزراعة يمكن التغلب على بعض المحاصيل الزراعية باستخدام الوسائل الفنية في العمل مثل البيوت البلاستيكية أو الملابس التي تتلاءم جميع الفصول وباستخدام وسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.

ويعتبر البعض البطالة الموسمية نوعا من البطالة الاختيارية رغم عدم وجود وظائف باعتبار أن العامل يعلم مسبقا بهذا الوضع قبل قبوله الوظيفة، وأنه عادة ما يحصل على أجر أعلى يعوضه عن شهور انقطاع الدخل خلال فترة البطالة الموسمية.

- ✓ **البطالة الإجبارية** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل،وقادرا عليه وقابلا لمستوى الأجر السائد.
- ✓ **البطالة الاختيارية** هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العم ل، أي يتعطل بمحض اختياره وإرادته برغم أنه قادر على العمل، وذلك أملا في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه.

وهناك أنواع أخرى من البطالة مثل

- ✓ **البطالة السلوكية** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
- ✓ **البطالة المستوردة** هي بطالة ناتجة عن استحواذ العمالة غير المحلية على الوظائف معينة مما يقلل فرص العمل المتوفرة محليا.
- ✓ **البطالة التكنولوجية** وتسمى كذلك بالبطالة الفنية، وسببها إدخال تكنولوجيا جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال، ويتركون إلى

---

[1] اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 153.

[2] حمدي أحمد العناني، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى،1995، ص32.

[3] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، 1998، ص 30.

[4] البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 164

[5] محمد ساهل،**مرجع سابق**، ص 43.

[6] سلام سميسم–**التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 217.

الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام السوق كما أن إدخال الآلات الحديثة في التخصصات دون أن يقابل ذلك تكوينات لخبرات العمال يساهم في إنشاء البطالة .[1]

- ✓ **بطالة الفقر:** فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهكة اقتصاديا) كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال "[2]

الفرع الثالث الآثار التي تحدثها البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها وهذا نتيجة الظواهر السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وفيما يلي نستعرض أهم هذه الآثار

أولا الآثار الاقتصادية للبطالة

قبل ذكر الأثر التي تحدثه البطالة يجب التفريق بأن أثرها يكون على مستويين [3]

- ✓ المستوى الجزئي وهو الدخل الضائع عندما يفقد الشخص عمله ويبقى فترة معينة دون عمل ويقاس إجمالي الدخل الضائع بضرب عدد العاطلين عن العمل في معدل الأجور ويطرح منه أية تعويضات يحصل عليها العاطلون عن العمل مثل تأمينات البطالة .
- ✓ المستوى الكلي وهو الانخفاض في الإنتاج الكلي الناتج عن البطالة ويقاس بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الأمثل والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، ويسمى فجوة الناتج المحلي الإجمالي

وتبرز مجمل الآثار في المجتمع من خلال ما يلي:

- ✓ تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية، ففي كثير من الدول تمنح إعانات للعاطلين وعليه العبء الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة العاطلين يكون كبيرا كلما زادت أعداد البطالين، مما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى

---

[1] Kheldi Mokhtar « introduction a l'économie politique » , office publication universitaires,2éme edition ,2011,p189

[2] البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص147 .

[3] عبد الرحمن فؤاد فارس، وليد اسماعيل سيفو، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن،2015، ص-

انخفاض حجم إيراداتها من جراء انخفاض الضرائب التي تحصل عليها ،مما يضعف قدرتها على الخدمات العامة؛ □

- ✓ إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة؛ □
- ✓ انخفاض حجم إيرادات الدولة بسبب انخفاض حجم الضرائب التي كان من المفروض أن تحصل عليها من دخول العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات بسبب تراجع حجم إيراداتها. □

ثانيا الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة.

تبرز الآثار الاجتماعية للبطالة في النقاط التالية

- ✓ تعيد البطالة توزيع الدخل لغير صالح الفقراء لأنهم أكثر تضررا بها من الأغنياء وهو ما يزيد من تعميق الفوارق الطبقية وينقص من مستوى رفاهية المجتمع، كما أن بعض الدارسات كتلك التي وثقت في جامعة هيكنيز الأمريكية أثبتت أن للبطالة علاقة كبيرة مع الأمراض العقلية وكذا نسبة الجريمة؛ □
- ✓ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العملية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، حيث يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه كمساعدات وقروض للدول النامية، وبريطانيا 56٪،أما كندا فالعائد الذي تجنيه 3أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث؛ □

---

[1] ناجي بن حسين وآخرون، **البطالة في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد الأول، 2002، ص129.

[2] حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص261.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 202.

[4] صالح الخصاونة، **مرجع سابق**، ص 164.

[5] فريدة زنيني، نوال شيشة، **الآثار الاقتصادية للبطالة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء وتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011،، ص9-10.

- ✓ اضطراب الأوضاع مما قد يقصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيه؛[1]
- ✓ ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية؛[2]

المطلب الثاني البطالة في الفكر الاقتصادي.

ركزت العديد من النظريات على العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل مسألة توزيع الثروة والمداخيل بين الطبقات وظاهرة النمو السكاني والتطرق لظاهرتي الفقر والصراع الطبقي وسط قوة العمل حيث أن ظاهرة البطالة أخذت حيز مهم من التحليل لدى رواد ومفكري هذه المدارس الاقتصادية المختلفة وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم النظريات التي تناولت البطالة وساهمت في تشكيل النظرية الحديثة.

الفرع الأول البطالة في الفكر الكلاسيكي.

يعتبر الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن المدرسة الكلاسيكية والأفكار التي حملتها هي الأساس النظري الأول والذي حمل تحليل منطقي للظواهر الاقتصادية، ومن بينها ظاهرة البطالة التي آمن الكلاسيك بعدم وجودها وأن التوظيف الكامل هو الذي يتوازن عنده الاقتصاد الوطني، انطلاقا من قاعدة الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مما يسمح بتحكم قوانين السوق –قانون العرض وقانون الطلب –في ظل المنافسة التامة، مع الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية تسير الكون "وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي موقف المدرسة موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون ساي والذي يقول فيه أن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فان عرض قوة العمل لا بد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية.[3]

وبالإضافة إلى المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية -والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول -أخذ الكلاسيك عن روبرت مالتس نظرته المتشائمة عن

---

[1] حسام داود وآخرون، **مرجع سابق**، ص261.

[2] ابراهيم سليمان قطف، نزارسعد الدين العيسى، **مرجع سابق**،ص 249.

[3] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص230.

السكان بأن هناك سباق غير متكافئ بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، حيث يتزايد السكان وفق متتالية هندسية في حين المواد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية [1]

كما يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التشغيل الكامل يعتبر وضعا عاديا وقائما، اقتناعا منهم بأن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن كفيل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام [2]، ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات والتي تؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل "[3]

ويرى الكلاسيك أن السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية و بالتالي هم ربطوا بين البطالة والأجور والتالي فيه تحليلات لأهم النظريات التي تناولت ذلك:

أولا نظرية حد الكفاف:

تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (وهو ما يسمى بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يتضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، وتسمى الأجور في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل.[4]

وعليه يقرر الكلاسيك أن السبب الرئيسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجر يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى عدم

---

[1] رمزي زكي، **مرجع سابق**، ص 154،147.

[2] Isabelle sandillon, l'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence, document du travail, université de la méditerranée, 1998, p4.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**، ص21.

[4] إبراهيم عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع :دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، مجلد 16 العلوم التربوية والدراسات الإسلامية جزء 1،2003،ص،570-571.

كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب عليه لانخفاض معدلات الأرباح، ووفقا للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى جملة من الانتقادات منها:

- ✓ لو فرضنا صحة هذه النظرية لأدى ذلك إلى اعتبار كل زيادة على أجر العامل من صالح صاحب العمل لا من صالح العامل، لأنها تؤدي إلى خفض أجره الحقيقي، وهذا غير منطقي .
- ✓ إن ارتفاع الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنجاب من قبل العامل، ولكنه يؤدي إلى رغبة العامل في تحسين مستواه المعيشي الذي يؤثر مستقبلا على مستوى الأجور، ومنه نجد أن النظرية ربطت بين ارتفاع الأجور أو زيادة رفاهية العمال وبين زيادة التكاثر بعلاقة طردية، والصحيح أنه لا يلزم من ارتفاع أحدهما ارتفاع الآخر، إذ يلاحظ قلة الإنجاب عند ذوي الدخول المرتفعة.
- ✓ قررت هذه النظرية انخفاض الأجور بزيادة السكان أو الأيادي العاملة، في حين أثبت التطور الاقتصادي لدول أوربا الغربية نقض هذا الافتراض، فقد ارتفعت أجور العمال الحقيقية في الوقت الذي زادت فيه الأيدي العاملة زيادة كبيرة

كما أنه يفترض أن تكون الأجور متساوية بين العمال، بناء على هذه النظرية ولكن الواقع خلاف ذلك لأن العمال المهرة يأخذون أجور اعلي من غيرهم، ومنه عجزت النظرية عن تفسير هذا التفاوت في الأجور والمهن المختلفة

---

[1] حبيبة قشي، عبد الرحم إلياس " **le chomage en algérie :aspect théorique et réalit économique** "ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011،ص 5-6.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 231-232.

[3] دحماني محمد أدريوش،**مرجع سابق**،ص75.

[4] كمال بكري، محمد محروس، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2005،ص، 259-260.

ثانيا الإنتاجية الحدية للأجور:

ظهرت في الأول نظرية عرفت بنظرية إنتاجية العمل في أواخر القرن التاسع عشر على أيدي الاقتصادي الفرنسي لورا بوليو والاقتصادي الأمريكي ولكر، ويتقرر أجر العامل بناء عليها بإنتاجيته فكلما زادت زاد أجره، حيث تدفع أولا حصص عناصر الإنتاج الأخرى من الإنتاج الصافي، وما يتبقى منه يدفع أجورا للعمال، وبالرغم من أن هذه النظرية تفسر أسباب الاختلال إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:[1]

- ✓ أنها أهملت قانون العرض والطلب أثره في تحديد الأجر؛
- ✓ مخالفتها لواقع تحديد الأجر حيث يتحدد سلفا قبل العمل؛
- ✓ لم تبين المقصود بالإنتاجية إن كانت الكمية أم القيمة الحدية

وقد وجهت الكثير من الانتقادات إلى هذه النظرية، منها:[2]

- ✓ أنها تعنى بجانب الطلب على العمال وتهمل جانب العرض ؛
- ✓ أن النظرية لا تستطيع تحديد ثمن العامل (الأجر) لأنها تركز على تحديد الكمية اللازمة من العمال لكي تحقق المنشأة أكبر ربح ممكن عند ثمن معين لخدمات العامل؛
- ✓ أنه لا وجود للمنافسة الكاملة في سوق العمل إلا في حالات نادرة، لأن معظم الحالات تسودها منافسة غير كاملة؛
- ✓ إن بعض العمال يعملون ولكنهم لا ينتجون حقيقة كالمراقبين والبوابين والحراس فهؤلاء عجزت النظرية عن بيان كيفية تحديد أجورهم؛
- ✓ أن النظرية افترضت بعض العوامل ثابتة ولكنها في الحقيقة كلها متغيرة باستمرار.

وترتكز فرضية العمل عند الكلاسيك على فرضيتين هامتين:[3]

- ✓ **ظاهرة الخداع النقدي** فحسب الكلاسيك العمال بحكم عقلانيتهم غير معرضين لوهم النقود أو ما يعرفونه بالخداع النقدي، لأنهم ببساطة يفترضون أن القوة الشرائية للدخل تظل ثابته كون المستوى العام للأسعار يتحرك بنفس الوقت ونفس الاتجاه،

---

[1] صادق مهدي السعيد، **مرجع سابق**،ص 392-393.

[2] إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **مرجع سابق**، ص 570-571.

[3] شعيب بونوة-زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الأولى، 2010،ص 162-163.

ونفس النسبة مع تحرك الأجر النقدي وهذا ما يجعل العامل عند الكلاسيك يتحفظ بنفس السلوك رغم تغير مستوى الأجر النقدي

- ✓ **فرضية تعظيم الدخل** حيث أن العمال يعرضون خدماتهم بحثا عن تعظيم دخلهم في سوق تسوده المنافسة الحرة و الكاملة وهي فرضية منبثقة عن قاعدة تعظيم المنفعة فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة إلا إذا تم تحفيزهم عن طريق وحدات إضافية من الأجر الحقيقي وبهذا كلما ارتفعت الحاجة للعمالة تطلب هذا رفع مستوى الأجر الحقيقي لتعويض انخفاض الرغبة في العمل الناتج عن انخفاض المنفعة الحدية للدخول العمال في الوقت الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

ثالثا عرض العمل عند الكلاسيك

يصدر عرض العمل من طرف الأفراد والعائلات وترتبط دالة عرض العمل طرديا مع معدل الأجر الحقيقي، إذ كلما زاد الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل من الأفراد والتضحية بوقت الراحة، وتعتمد دالة عرض العمل على أساس المفاضلة النظرية، إذ يفترض بكل عامل أن يحصل على منفعة من الاستمتاع بوقت الراحة، وكذلك من الدخل الحقيقي الذي يمكن زيادته فقط عن طريق التضحية بوقت الراحة ويتضمن قرار عرض العمل الفردي وتحقيق أعلى منفعة من وقت العمل والراحة وذلك بتقديم أقصى ما يمكن من ساعات العمل عند مستوى الأجر الحقيقي للساعة الواحدة.[1]

منحنى العرض يصف العلاقة بين الأجر الحقيقي والكمية المعروضة من العمل ويمثل الأجر النقدي هو المبلغ الذي يحصل عليه العامل مقابل يوم من العمل، والأجر الحقيقي وهو كميات السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل التخلي عن وقت الراحة أو مقابل التضحية بيوم من الراحة [2] والشكل التالي يوضح منحنى العرض.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005،ص77.

[2] عبد الرحمن فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو ،**مرجع سابق**، ص 116.

الشكل(4.2):يوضح عرض العمل عند الكلاسيك

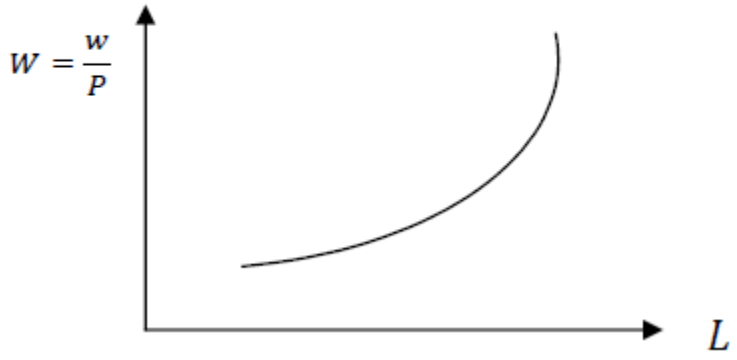

المصدر: محمد الشريف إلمان ،مرجع سبق ذكره ،ص95.

هناك خاصيتين هامتين في النموذج الكلاسيكي لعرض العمل وهما:[1]

- ✓ يعتبر الأجر الحقيقي المحدد الرئيسي لحجم العمل المعروض والذي يجعل العامل في النهاية يتخذ قراره الخاص، بتوزيع وقته بين الراحة والعمل من مقارنته لمقدار السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها مقابل وحدة من عمله؛
- ✓ كون العمالة المعروضة أكبر عند أجور حقيقية أعلى والذي يجعل العامل يختار راحة أقل، أي أن منحنى عرض العمل له انحدار موجب.

بافتراض أن الإنتاجية الحدية للعمل متناقصة $f''(L)<0$ فإن تخفيض الأجور الحقيقية هو الحل الوحيد الذي يؤدي لزيادة الطلب على العمل، ويمكن الوصول لتخفيض الأجور الحقيقية إما بتخفيض الأجر الاسمي W مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا، أو برفع الأسعار مع بقاء الأجر الاسمي ثابتا.

رابعا الطلب على العمل عند الكلاسيك

يصدر الطلب على العمل من طرف المؤسسات وبالتالي في إطار سعي المؤسسة إلى تعظيم ربحها فإنها عند توظيفها لأي فرد جديد فإنها يجب أن تراعي:

- ✓ سعر المدخل أي معدل الأجر الذي يجب أن تدفعه المؤسسة؛

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة،2013،ص78.

- ✓ الإضافة الحدية في شكل وحدات عينية، تساهم بها كل وحدة من وحدات المدخل في ناتج المنشأة الكلي؛
- ✓ سعر الوحدة من الإنتاج الذي يمكن أن تباع عنده.

الشكل(5.2):يوضح الطلب على العمل عند الكلاسيك

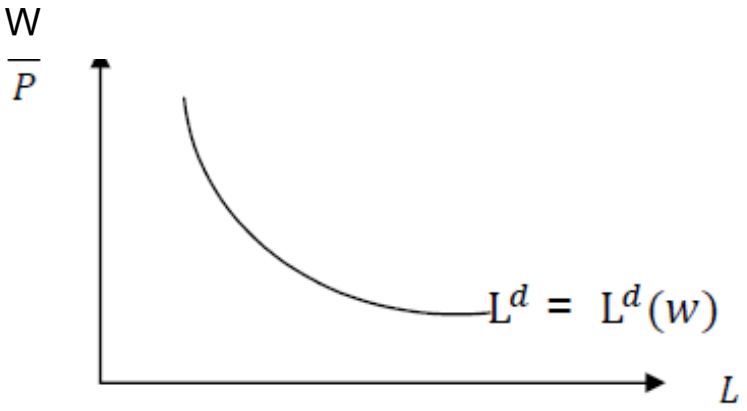

المصدر محمد الشريف إلمان مرجع سابق ،ص 98

يرتكز الاستدلال الكلاسيكي في العلاقة العكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة الكاملة، والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح ويمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بالاستدلالات الكلاسيكية.[1]

- ✓ **الملاحظة الأولى** يستند البرهان الكلاسيكي في الواقع على سلوك المستحدث الفرد (المنتج) في ظل المنافسة الكاملة إذ أن هذا المستحدث يكون هدفه الأساسي تحقيق الحد الأقصى من الربح ولبلوغ هذا الهدف، فإنه سوف يعمل إلى زيادة الإنتاج إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة الإنتاج الحدي مع تكلفة هذا الإنتاج، وهذا يعني أن صاحب المؤسسة الإنتاجية من وجهة نظر الاستخدام، يستعمل عمال إضافيين إلى حد بلوغ نقطة التوازن بين الناتج الحدي للعمل والتكلفة الحدية؛
- ✓ **الملاحظة الثانية** لنفرض أن هذا الشرط قد تحقق، وحيث أن الناتج الحدي للعمل متناقص أي أن $f''(L)<0$ ولذلك نلاحظ أن تخفيض الأجر الحقيقي $\frac{w}{p}$ هو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على لعمل ويمكن الوصول إلى تخفيض $\frac{w}{p}$ بطريقتين:

[1] محمد الشريف إلمان، **مرجع سابق**، ص 98.

⇦ إما أن يخفض في الأجر الاسمي w مع بقاء سعر البيع ثابتا (p) مما يؤدي إلى انخفاض $\frac{w}{p}$.

⇦ إما بارتفاع في الأسعار (p) مع بقاء الأجر الاسمي w ثابتا مما يؤدي إلى تخفيض $(\frac{w}{p})$

حيث عند تخفيض معدل الأجر الحقيقي يدفع المنتج نحو زيادة الطلب على عنصر العمل

خامسا توازن سوق العمل عند الكلاسيك

بما أن التحليل الكلاسيكي هو تحليل جزئي فيرى الاقتصاديين الكلاسيك أن بالإمكان الحصول على دالة الطلب الكلي على العمال، وأيضا دالة العرض الكلي عن طريق الجمع الأفقي لدوال الطلب الفردية في كافة المنشئات الإنتاجية، وبنفس الطريقة بجمع دوال العرض لكافة من هم على استعداد للمساهمة في القوى العاملة على صعيد الاقتصاد الوطني،[1] ويحدث التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل ويتحدد من خلاله مستوى الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية وعنده تتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة و الشكل التالي يوضح ذلك

الشكل(6.2) يوضح توازن سوق العمل عند الكلاسيك

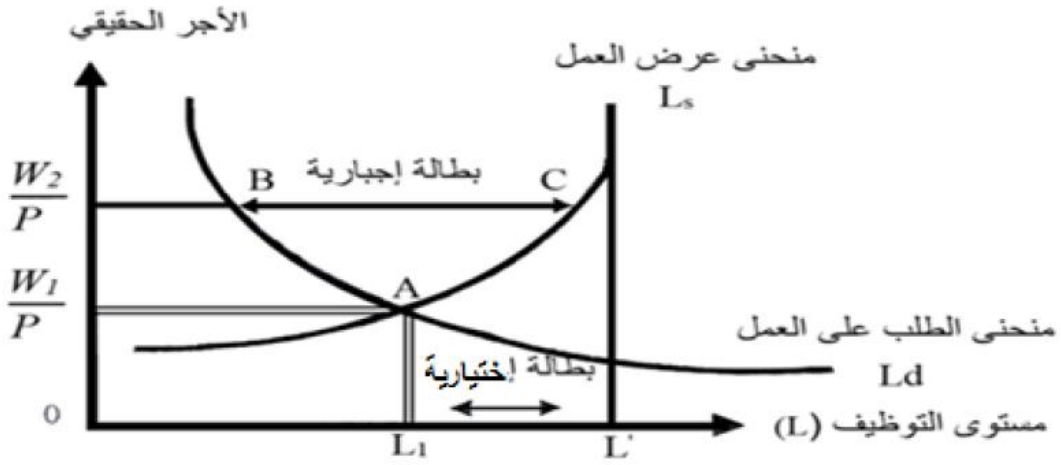

المصدر مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 230

يتوازن سوق العمل عند تلاقي الطلب على العمل مع عرض العمل عند النقطة (A)والذي يتوافق مع أجر التوازن $(\frac{W1}{P})$وكمية العمل التوازنية (OL_1)لا يعني التوازن سوق العمل أن كل

[1] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق**،ص 46،47.

الأفراد يعملون وإنما كل القادرين على العمل و الراغبين فيه عند مستوى الأجر ($\frac{W1}{P}$)سيجدون مؤسسات تقبل بتوظيفهم

وعليه لا يوجد في الاقتصاد سوى بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (L_1L')تمثل الأفراد القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن ($\frac{W1}{Y}$)وعليه لا يوجد في الاقتصاد سوى بطالة إجبارية في طلب بعض العمال أجور أعلى من الإنتاجية الحدية ،إن ارتفاع الأجر الحقيقي عن مستوى التوازن إلى المستوى ($\frac{W2}{P}$) يؤدي إلى تخفيض التوظيف لأن المؤسسات تطلب وحدات أقل من العمال عند مستوى الأجر الجاري، ومن ثم تظهر بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (BC) لكن آلية مرونة الأجور ما تؤدي لانخفاض الأجر الحقيقي لمستوى التوازن، أي أن عدم مرونة الأجور هو الذي ينشأ بطالة

الفرع الثاني البطالة في الفكر الكينزي.

رغم أن المدارس الاقتصادية التي سبقت المدرسة الكينزية درست كل منها مشكلة البطالة، إلا أنها كانت كلها تؤمن أنه يمكن حل هذه المشكلة بدون تدخل الدولة بفضل آليات التصحيح الذاتي للسوق، وشكل فشل هذه النظريات في تفسير البطالة اللاإرادية المرتكز الذي انطلق منه التحليل الكينزي، حيث انتقد كينز النظرية النيوكلاسيكية للبطالة والسياسة المرافقة لها حيث اكتشف أن البطالة قد لا تكون طوعية نتيجة قصور الطلب عن مستوى التوازن أو مستوى التشغيل التام، والذي يمكن انتعاشه بإتباع سياسات تسيير الطلب المالية والنقدية.

يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز، هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة، وتناولها في كتاب كتابه النظرية العامة للعمالة والنقود، قد أحدث هذا الكتاب منذ نشره مناقشات عنيفة بين الاقتصاديين، وثورة كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي ولقد كان لنشر هذا الكتاب سنة 1936 حدثا شبيها في دلالته بنشر كتاب ثروة الأمم في عام 1776 لسميث والطبعة الأولى من كتاب

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 231

[2] Ahmed Sulaiman ,Bain –obaid,op,c,i,t ,p157

[3] دحماني محمد أدريوش،**مرجع سابق**،94.

رأس المال في العام 1867 لكارل ماركس وكان هذا الكتاب كما أراده كينز، ضربة قاتلة للاستنتاجات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بشأن الطلب والإنتاج والعمالة وما ينتج عنها من سياسات.[1]

ورفض كينز من خلال كتابه فكرة البطالة الإرادية للتحليل الكلاسيكي وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق منها سوق العمل، ويرى أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل وأن البطالة من الممكن أن تستمر إلى الأبد في ظل غياب سياسة اقتصادية ملائمة، [2] إن هذا الاختلاف في التحليل الكينزي لسوق العمل ولد لدى كينز مفهوما جديدا للبطالة حيث ترتبط هذه الأخيرة عنده بمفهوم الطلب الفعلي وتغيراته، وإن جوهر الاختلاف في التحليل الكينزي لسوق العمل عنه في التحليل الكلاسيكي سببه الاختلاف في دالة عرض العمل، [3] قبل الخوض في عرض التحليل الكينزي لسوق العمل لا بد إظهار مؤاخذات كينز على قصور التحليل الكلاسيكي

- ✓ **نقد قانون ساي** (J.B.Say[4]) عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي والذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي إذ يرى كينز بأنه ليس أن العرض هو الذي يخلق الطلب، بل أن العكس صحيح، أي أن الطلب يخلق العرض عليه فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي ولذلك يصنف تحليل كينز ضمن اقتصاديات الطلب انتقد كينز القانون ساي الثاني و الذي ينص على حيادية النقود، وبين أن هناك فعالية للنقود وأنها تؤثر على المتغيرات الحقيقة.
- ✓ **نقد كينز لفكرة مرونة الأجور** [5]: يرى كينز أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي وذلك على عكس الكلاسيك، وأن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الاسمي، السبب حسب كينز هو أن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة لمستوى الأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة وغير واضحة من طرف هذا العامل.

---

[1] جون كينز ترجمة أحمد فؤاد بليع، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، سلسلة دار المعرفة، العدد 261، سبتمبر 2000،الكويت، ص 245

[2] Jaque Freyssinet ,le chomage,11éme édition ,edition la découverte,paris,2004 ,p75

[3] بشير أسامة الدباغ، **مرجع سابق**، ص180.

[4] دحماني محمد دريوش،**مرجع سابق**،ص 95.

[5] محمد شريف إلمان، **مرجع سابق** ص 271-272.

أما النقطة الثانية فينتقد فيها كينز الكلاسيك التي مفادها أن الأجور الحقيقية والأجور الاسمية تتغير بشكل نسبي، وحيث ليست هناك ضرورة لان يكون الأمر كذلك، نظرا لكون المستوى العام للأسعار يتحدد من كمية النقد المتداولة، بينما يتحدد معدل الأجر الاسمي في سوق العمل.

قام كينز ببناء نظريته الخاصة بالاستخدام والبطالة على مجموعة هامة من الفرضيات، تعتبر في غاية الأهمية من أجل فهم أساس الاقتصاد الكينزي وحدوده، وهذه الفرضيات يمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

- ✓ **اقتصاد الاستهلاك** جعل كينز الاستهلاك العنصر الرئيسي في نظريته وحسب ما يعتقده فإن الاستهلاك هو الذي يحدد الإنتاج وليس العكس واستخدم كينز فكرة الميل الحدي للاستهلاك الذي اعتبره متغيرا مستقلا ويذكر كينز أن الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب وأن الاستهلاك في دوره يخرج إلى حيز الوجود كلا من الإنتاج و رأس المال هو عنصر من عناصر الإنتاج ويتوقف الاستهلاك عند كينز على أمرين
  - ⇦ مستوى الدخل النقدي الكلي أي مستوى التوظيف؛
  - ⇦ الميل الحدي للاستهلاك .

ويقصد كينز بالاستهلاك، الإنفاق على السلع الاستهلاكية فكينز يعتبر الإنتاج من المسلمات ويوجه اهتمامه نحو الاستهلاك.

- ✓ **اقتصاد كساد** افترض كينز وجود الكساد في تحليله لنظرية الاستخدام والبطالة، وذلك بسبب الظروف التي كانت سائدة خلال الكساد العظيم في بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي هذا الكساد جعل افتراض أي زيادة في الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة، وهذا النوع من الفكر عرف بالنقص في الاستهلاك زمن الكساد العظيم.
- ✓ **تنافر المصالح** إن النظام الكلاسيكي يفترض توافق المصالح وتماثلها بين أطراف المجتمع ،فإن كينز يرى عكس ذلك لأن هناك عدم توافق في المصالح ويقول كينز إذا نشأ إفراط في الادخار فإن مصالح المدخرين والمستثمرين لا تبقى متوافقة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافق مع مصالح المستهلكين

[1] محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات** ، مصر الطبعة الاولى،2009، ص464-.465

- ✓ **التدخل الحكومي** اعتبر كينز الرقابة الحكومية شيئا أساسيا من أجل القدرة على الاستبعاد أي وضع مرغوب فيه في الاقتصاد القومي بشكل عام وكذلك الحفاظ على هذا الوضع بمعنى آخر تفترض نظرية كينز أن الميول للادخار، أي عدم الاستهلاك، يمكن أن يكون أكبر من الميول للاستثمار، الأمر الذي ينجم عنه فجوة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لا يمكن للاستثمار ملؤها، وهذا بدورها يؤدي إلى الإنقاص من الطلب الفعال الذي يترتب عليه انخفاض في مستوى الناتج وحجم التوظيف، وبالتالي يتأثر ذلك كل من الدخل والاستهلاك وعلى ذلك انتهى كينز إلى نتيجة مفادها أنه لابد من وجود الحكومة لأنه لا يمكن الاعتماد على النشاط الخاص وحده
- ✓ **التوظيف الكامل** جعل كينز التوظيف الكامل هدفا للإدارة الناجحة، وهذا المستوى من التوظيف لا يوجد فيه أثر للبطالة الاختيارية أو الاحتكاكية وفي ظل التوظيف الكامل فإن الأجور الحقيقية تتعادل مع المنفعة الحدية للأعمال التي يؤديها العمال في العمليات الإنتاجية، وبشكل عام فإن كينز يعتقد أن القضاء على البطالة الغير اختيارية هو معيار النجاح للأداء الاقتصادي وإدارته .

اعتقد كينز أن مستوى الأجور ليس هو الذي يحدد مستوى التوظيف والإنتاج، وإنما الذي يحدد مستوى التوظيف هو الطلب الكلي على السلع، فيتحدد مستوى التوظيف والإنتاج عند المستوى الذي تطلب عنده الكمية المنتجة من السلع أي أن نقطة التحول عند كينز هي الدخل القومي وحيث أن الطلب الكلي يساوي الإنفاق الحكومي ويساوي الدخل القومي، فإن مستوى التوظيف سوف يزداد إذا زاد الدخل القومي.

ومستوى التوظيف في الاقتصاد يتوقف حسب التحليل الكينزي على ما يلي:□

- ✓ الطلب الفعال الذي يعتمد بدوره على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبالتالي إذا أردنا تحقيق مستوى عال من التوظيف أو تقليل حجم البطالة يجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو كليهما معا؛
- ✓ إذا كان الإنفاق الاستهلاكي أقرب ما يكون ثابتا وخاصة على المدى القصير فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في مستوى التوظيف ترتكز على زيادة الإنفاق الاستثماري؛

[1] محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان،**مرجع سابق**، ص464.

- ✓ هذا يعني أن تناقص الحجم الكلي للتوظيف (البطالة) لم يرتبط ارتباطا وثيقا بالنقص الذي يحدث في الطلب الكلي؛
- ✓ طالما تساوى الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي فإن الزيادة التي تحدث على مستوى التوظيف تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي؛
- ✓ ولكن إذا زاد الدخل القومي وزاد معه الإنفاق الكلي عن الاستهلاك وكانت هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أقل من تلك التي حصلت على الدخل، أي أن زيادة الاستهلاك بنسبة اقل من الزيادة في الدخل فمن أجل أن يكون الطلب الفعال كافيا لضمان اكبر قدر من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الإنفاق الاستثماري مساوية للفرق بين الدخل و الإنفاق وبعبارة أخرى فان التوظيف لا يمكن أن يزداد إلا إذا زاد الاستثمار.

أولا الطلب على العمل عند كينز .

يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال الذي يتحدد بالميل للاستهلاك والميل للاستثمار، ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار، بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي [1] في جانب الطلب على العمل، حيث أن الطلب على العمل دالة متناقصة لمعدل الأجر الحقيقي

$$\frac{\Delta ld}{\Delta w} < 0$$ وحيث ، $L^d=f(w)=f(w/p)$

ومن أجل أن يحقق المنتج أكبر ربح ممكن فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يصبح فيه الإنتاج الحدي لعنصر العمل متعادل مع الأجر الحقيقي [2]

$$MPL=W/P$$

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 242.

[2] بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي نظريات، نماذج، تمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،الطبعة الأولى، 2007،ص 197.

ثانيا عرض العمل عند كينز

1. إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف عن دالة عرض العمل الكلاسيكية[1]، فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العم، وإن جوهر الخلاف بين كينز والمدرسة الكلاسيكية يتعلق بنقطتين أساسيتين

✓ **الاختلاف الأول** يتمثل في نوع معدل الأجر المعتبر، فبينما يفترض الكلاسيك أن العرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي، يعتبر كينز أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي أو النقدي (W) ويمكن تلخيص رأي كينز في نقطتين أساسيتين:

⇦ **النقطة الأولى:** مفادها أنه وبخلاف الكلاسيك الذين اعتبروا أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي، يعني أن العمال لا يتعرضون إلى ظاهرة الوهم أو الخداع النقدي، أي لا يخدعهم ارتفاع معدل الأجر الاسمي أو انخفاضه لأنهم يأخذون بعين الاعتبار ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار العام، يرى كينز **أن** هذا غير أكيد، وأن الرأي الأكثر واقعية هو أن العمال معرضون للخداع النقدي وأن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الاسمي وأن العامل يبحث على أكبر معدل أجر اسمي، وكلما كان أحسن بغض النظر عن تغيرات مستوى الأسعار العام، السبب في ذلك حسب كينز هو أن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى الأسعار العام الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة وغير واضحة من طرف العامل.

⇦ **النقطة الثانية:** التي ينتقد فيها كينز الكلاسيك هي أن فرضية تستلزم تغير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية بشكل تناسبي، ولكن من الواضح أنه ليست هناك أي حتمية في أن يكون الأمر كذلك، نظر لكون مستوى الأسعار العام يتحدد بكمية النقد المتداولة، بينما يتحدد معدل الأجر الاسمي في سوق العمل، يترتب على هذا أنه ليست هناك أية ضرورة في أن تتغير الأجور الحقيقة والأجور الاسمية.

---

[1] راجع في ذلك

- بشير أسامة الدباغ ،**مرجع سابق**،ص 180
- خالد أحمد فرحان المشهداني، عبد الخالق عبد الله،عبد الله العبي، **مبادئ الاقتصاد**،دار الأيام للنشر والتوزيع،الأردن ،الطبعة الأولى ،2013،ص131.

✓ **الاختلاف الثاني:** بين موقف كينز وموقف الكلاسيك يتعلق بوضع معدل الأجر الحقيقي المرن، فبينما يفترض الكلاسيك مرونة عالية في الأجور، أي أنها تتغير نحو الارتفاع ونحو الانخفاض، وبشكل أدق هناك حد أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه ولا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته مقابل هذا الأجر.

وتترتب على هذه الاعتبارات أن دالة عرض العمل تتحد وفق معدل الأجر الاسمي وأنه هناك حد أدنى لا يمكن تتجاوزه.

الشكل رقم (7.2) يوضح دالة العرض الكينزية.

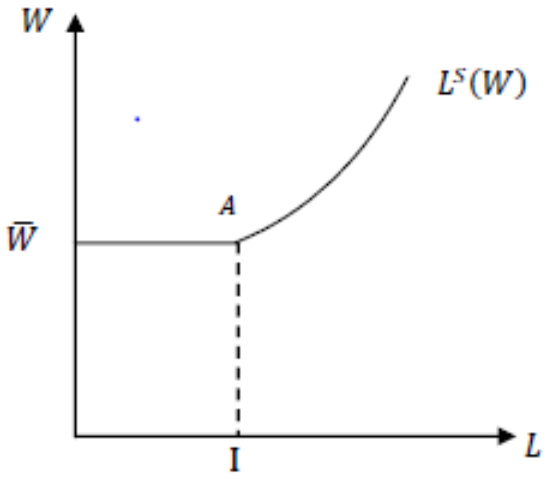

المصدر محمد شريف إلمان ، **مرجع سابق** ،ص272.

لدى يرى كينز أن دالة عرض العمل تتكون من جزئيين هما:[1]

✓ **الجزء الأول** وهو الجزء الذي يعرض فيه العمال كمية العمل التي تتراوح بين الصفر والنقطةL من أجل $\dot{W}$

✓ **الجزء الصاعد**: شبيه بمنحنى عرض العمل عند الكلاسيكي يفيدنا بما يلي :عندما يتم توظيف كل الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر بمعدل الأجر الاسمي $\dot{W}$ ،فإذا ما أريد زيادة حجم العمل فلابد من رفع هذا المعدل .

أما عن أسباب جمود الأجور في التحليل الكينزي، فهي تتمثل في:[2]

✓ وجود قوى احتكاكية مؤسسية في سوق العمل تحول دون انخفاض معدل الأجر النقدي بعد بلوغه مستوى معين، إذ أدى اتساع رقعة العمل النقابي في القرن العشرين

[1] محمد الشريف إلمان، **مرجع سابق**،ص273.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص 301.

إلى جعل النقابات العمالية قادرة على تحديد الأجور الاسمية لفترات زمنية طويلة، وعلى ذلك أصبحت المؤسسات غير قادرة قانونا من تغيير الأجور الاسمية، عندما تأخذ الأسعار بالانخفاض في ظروف الانتكاس الاقتصادي؛

- ✓ إن الطبيعة التنظيمية للنقابات العمالية تخلق عند الزعماء العماليين الرفض التام لقبول التخلي عن الزيادات في الأجور التي أحرزوها بعد بدل جهد كبير؛
- ✓ يعاني العمال من ظاهرة الوهم النقدي أي أن العمال لا يقيمون أجورهم على أساس الأجر الحقيقي، ولكن على أساس الأجر النقدي الاسمي، فعند انخفاض مستوى السعر وحتى يبقى سوق العمل عند مستواه التوازني الأول، لا بد من حصول انخفاض مناسب في الأجور الاسمية، إلا أن العمال يرفضون مثل هذا الانخفاض في أجورهم الاسمية نتيجة معاناتهم من ظاهرة الوهم النقدي إذ يعتقدون أن انخفاض أجرهم النقدي يعني بالضرورة انخفاض أجرهم الحقيقي؛
- ✓ في الوقت الحاضر تعتمد الدولة إلى تحديد الحد الأدنى للأجور الذي يشمل تقريبا جميع مجالات الاقتصاد وأن مثل هذا التحديد لا يسمح بانخفاض الأجور دون مستوى الأجر النقدي المحدد قانونا.

ثالثا توازن سوق العمل عند كينز.

بافتراض المستوى العام للأسعار معطى وتابت، فإنه يمكن رسم منحنى الطلب على العمل بدلالة الأجر الاسمي بدلا من الأجر الحقيقي، وبارتفاع الأجر الاسمي يرتفع الأجر الحقيقي على طول منحنى الطلب على العمل، عليه يمكن مقابلة منحنى الطلب على العمل وعرض العمل في معلم واحد.□

الشكل(8.2) يوضح منحنى التوازن في سوق العمل عند كينز

[1] ضياء مجيد المسوى، **مرجع سابق**، ص238.

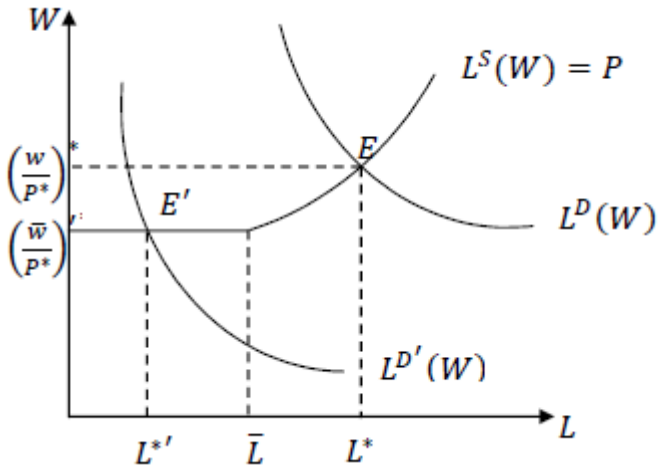

المصدر:محمد الشريف ألمان، **مرجع سابق**،ص 278.

إذا كانت دالة الطلب على العمل هي L^d، فإن نقطة التوازن هي $(L^*, (W/P)^*)$ والتي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي، في حالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل .

أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي $L^{d\prime}$ فإن نقطة التوازن $(L^{*`}, (W`/P)^*)$ التي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل ومستوى البطالة يساوي $(L-L^{*`})$.

الفرع الثالث البطالة في الفكر الماركسي.

يمكن إجمال المبادئ التي استند عليها ماركس فيما يلي:

- ✓ يقصد بالسلعة ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني والذي يتسم بوجود طابع مزدوج، قيمة استعمالية يقصد بها صلاحية الشيء لأن يشبع حاجة إنسانية، وقيمة تبادلية تهم رجال الأعمال وتحقق لهم أقصى ربح ممكن □
- ✓ تتناسب القسمة التبادلية لأي سلعة مع كمية العمل الإنساني الذي تتضمنه، أي كمية العمل اللازمة لإنتاجها في ظل الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقا لما هو سائد في المجتمع.□
- ✓ كبديل للأجر مقابل الحياة (نظريات مستوى الكفاف) الذي تبناه مختلف مفكري التيار الكلاسيكي القديم فإن الأجر في المنظور الماركسي وإن لم يختلف على أجر

[1] رمزي زكي، **مرجع سابق**، ص 187

[2] رمزي زكي، **مرجع نفسه** ، ص 190.

الكفاف في مضمونه، إلا أنه يتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط وإنما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية، فوفق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج، ويرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة [1]

- ✓ كما تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني، وإنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم والتي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصناعة عن استيعابهم، وهو ما يصطلح عليه ماركس بجيش الصناعة الاحتياطي.[2]

وتفسر **البطالة عند ماركس**، كما يلي :[3]

العمل – قوة العمل = فائض القيمة الناتج من استغلال الطبقة التشغيلية في شكل عمل غير مدفوع الأجر، وهو ما يمثل الربح الذي يؤدي إلى التراكم الذي تكون نتيجته الاستثمار من خلال بناء منشئات جديدة.

رغبة الرأسمالي في استبدال العامل بالآلة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومضاعفة الأرباح فتكون النتيجة جيش من البطالين (الاحتياطيين).

أن الرأسمالي يشكو فائض الإنتاج لأن القدرة الشرائية منعدمة أي أزمة في نقص الاستهلاك، وبهذا نقول أن الفكر الماركسي ينتظر إلى البطالة على أنها تجسيد لعجز النظام الرأسمالي

[1] دحماني محمد أدريوش،**مرجع سابق**،ص79.

[2] محمد جلال مراد، **مرجع سابق**، ص 15،16.

[3] بلعربي عبد القادر، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر تلمسان السنة الجامعية، 2009-2010،ص37.

المبحث الثاني النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

بعد عجز النظرية الكلاسيكية والكينزية في تفسير أنواع البطالة التي ظهرت مع بداية السبعينيات وتقديم التفسيرات المقنعة لها خاصة البطالة المقنعة، ظهرت نظريات حديثة بنيت على فروض أكثر واقعية وسيتم من خلال هذا المبحث عرض أهم النظريات.

المطلب الأول نظرية التوقعات الرشيدة

برزت هذه النظرية كانتقادات موجهة للنموذج النقدي الذي تبناه ميلتن فريدمان، وظهرت هذه الانتقادات على يد الفكر النيوكلاسيكي والذي رفض الإيمان بنظرية التوقعات المتوائمة، وركز على إبراز الرشادة في توقعات الأفراد للسوق، ومنطق هذه المدرسة هو الاعتماد أساسا على المعلومة أي التصرف في حالة التأكد التام وتعتمد المدرسة على أربع فرضيات قائمة:[1]

- ✓ مدام أن هناك استغلال لكل المعلومات من قبل الأفراد والمؤسسات، فالقرارات حتما تكون مثلى؛
- ✓ تكون التوقعات المستهدفة صحيحة وصائبة، مدام أنها مبينة على معلومات كاملة وكافية؛
- ✓ تكون السوق تحت الشروط المذكورة متوازنة، وبالتالي لا يحدث أي تعديل سواء في الأجور أو في الأسعار، مدام أن ذلك لن يحسن في وضعيتهم؛
- ✓ النقود لها دور محايد حيث كمية عرض النقود المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار أما التغيرات غير المتوقعة في عرض النقود يكون لها أثر ولكن لمدة قصيرة على التشغيل والناتج.

[1] تومي صالح، **مرجع سابق**،ص26.

ومضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية، لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات، ووفقا لهذه النظرية، لا يتحقق منحنى فيلبس بشكله التقليدي في الأجل القصير نظرا لتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور، مما يؤدي إلى ثبات معدل الأجر الحقيقي (أي عدم انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم)،[1] ووفقا لهذه النظرية استطاع الكلاسيك الجدد، من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة، الوصول إلى تفسير جديد للعلاقة بين التضخم والبطالة فاستطاعوا من خلال افتراض التوقعات الرشيدة الذي صيغ من طرف J.Muth سنة 1961 من جامعة Indiana وأعيد من طرف Lucas سنة 1972، التغلب على قصور نظريات التوقعات المتوائمة التي يقوم عليها نموذج فريدمان،[2] ولم تجد هذه النظرية تأييدا كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين وأصحاب القرار السياسي وأصبحت موضع شك كأداة تحليل اقتصادي ومن بين ما وجهت له من انتقادات نذكر:[3]

- ✓ أن الأسعار لا تتغير بسرعة وهذا ما تثبته الإحصائيات، حيث أن التغير يتم بصورة بطيئة ونفس الشيء بالنسبة للأجور حيث هناك قوي هي التي تتحكم في ذلك نقابات العمال القوية إضافة إلى إبرام العقود و الاتفاقيات والتي غالبا لا تقل عن سنة ؛
- ✓ تتطلب التوقعات العقلانية بعد النظر، كما أن الحصول على المعلومات الأكيدة يحتاج تقنيات تسمح بدقة التوقعات، غير أن التجربة أظهرت أن التوقعات لا يمكن أن تكون دائما بالدقة التي تفرضها الفرضية العقلانية.

المطلب الثاني: التفسير الجزئي النيوكلاسيكي للبطالة.

من النظريات التي حاولت تقديم تفسيرا جزئيا للبطالة في الفكر النيوكلاسيكي ما يلي

الفرع الأول نظرية رأس المال البشري:

[1] محمد أحمد دريوش، **مرجع سابق**،ص115.

[2] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص25.

[3] نزار سعد الدين العيسى، **مرجع سابق**،ص 360.

هذه النظرية طورت من طرف العالم الأمريكي Gary Becker، وهي تحلل الطلب على العمال المؤهلين إبتداءا من سنة 1950 وكما هي العادة مع الأدبيات النظرية تعرض نموذج بيكر للتناول بواسطة مختلف الكتاب بهدف تبسيط محتواه دون التقليل من أهمية مقترحاته النظرية ، وتتمثل أحد أهم محاولات التبسيط في تلك التي جاء بها كارد ، والافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن المهارات التي يكتسبها الفرد خلال تكوينه تساهم في زيادة إنتاجيته، ومن ثم فإن الأفراد يفضلون التضحية بجزء من وقتهم من أجل التعليم وزيادة مؤهلاتهم، على أن تكون لهم حظوظ أكبر في سوق العمل من حيث توظيفهم وكذلك استفادتهم من دخول مرتفعة

بالإضافة إلى جملة من الفرضيات منها :

- ✓ أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية ؛
- ✓ يتوقع الأفراد، عدم اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب؛
- ✓ يفترض أن تقصر تكلفة على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب؛
- ✓ يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتا خلال الفترة العملية.

يعتبر معدل العائد على الاستثمار (المردود الداخلي للرأسمال البشري المستثمر)أحسن مؤشر على جودة عملية الاستثمار، وهو يمثل معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية للقيمة الحالية للتكاليف ويمكن كتابته من الشكل:

---

[1]Michel Bialés et autre « **l'essentiel sur l'économie** » ,Berti editions , 4 éme edition ,Alger,2007,p 352

[2] علي عبد القادر علي، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عائد عوائد الاستثمار البشري**، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،أكتوبر 2001،ص7

[3] Mark Taylor , « Skills,Employment,incom,inequality and poverty : theoty ,evidense and estimation framework » ,Josheph rowntre fondation program paper (J,R ,F) Institute for social&economic reserarch ,University of essex ,2012, p 9

[4] علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**،ص4-5.

$$\sum_{i=n1}^{n2} \frac{Ri - Ci}{(1+r)^2} = 0$$

Ri الدخل المتأتي للفرد في الفترة (i)

Ci تكاليف التعليم أو تكاليف أخرى مصاحبة لها كتكاليف الفرص البديلة في الفترة (i)

N1 السن القانونية المسموح فيها للفرد أن يترك المدرسة ويلتحق بالتكوين أو سوق العمل(السن الأدنى للعمل)

N2 سن التقاعد القانوني و التي يخرج الفرد بعدها من سوق العمل أي السن الأقصى للعمل.

r : معدل العائد أو معدل المردود على الاستثمار.

بعد حساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة لفئة معينة مثلا بموجب المعادلة السابقة، تجري مقارنة ذلك العائد مع العائد لفئة أخرى من القوى العاملة تسمى فئة المقارنة فإذا كان العائد للفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة فإن ذلك بشير إلى أن الاستثمار في تلك الفئة من القوى العاملة مربح ومرغوب فيه والعكس صحيح، فمثلا إذا كان العائد المتأتي من الإداريين أو المحاسبين أكبر منه في سلك الأطباء، يجب التوسع في الاستثمار على مستوى كليات العلوم الإدارية بدلا من كليات الطب وهكذا .

خضعت هذه النظرية للعديد من الانتقادات نتيجة أن أخضعت للعديد من الدراسات وتوصلت إلى نتائج تختلف عن ما جاءت به ومنها نذكر □

- ✓ افتراض كمال السوق، وهي ليست ذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور الحركية ؛
- ✓ افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصية العامل؛
- ✓ عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري؛
- ✓ اختلاف الدخول حسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل .فهناك مثلا التصرفات تمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين دراسات أمريكية

[1] بوبكر بن العايب، **دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر –منهجية التنبؤ باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR**"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003،ص 56.

[2] محمد درويش، **مرجع سابق**،ص136،137.

والخاصة بالأجور أن هناك فورقات واضحة بين النساء والرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني؛

- ✓ اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة؛
- ✓ وجود أهداف أخرى لتعليم غير اقتصادية؛
- ✓ أما النقد الأخير فيعود للباحث (J.C.Esher) الذي تحدث عن مشكلة تخص نظرية رأس المال البشري حيث كتب "لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان على أن التباينات في الأرباح (الأجور) الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعليم والتكوين

الفرع الثاني نظرية الإشارة:

كان مايكل سبنس (spense) و ك. أرو (KJ Arrow) من الاقتصاديين والأكاديميين الأوائل غير المقتنعين بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري والتي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية وبدلا من ذلك، اعتبر الباحثين أن التعليم على أنه امتحان يمكن التحقق منه رسميا لاختبار القدرات الفكرية وبدلا من ذلك، اعتبر الباحثين أن التعليم على أنه امتحان يمكن التحقق منه رسميا لاختبار القدرات الفكرية المتأصلة لدى الباحث عن عمل، واعتقدا بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، ولكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية ،[1] وتعتبر هذه النظرية التعليم أداة للتمييز بين العمال يتحدد منها الأكثر كفاءة بدلا من التحديد بواسطة الإنتاجية مباشرة.[2]

تتشارك نظرية رأسمال المال البشري والإشارة في أن كل منهما يبرز دور التعليم في زيادة دخول الأفراد لكن نظرية رأس المال البشري ترى أن الإنتاجية تزيد بزيادة التعليم، في حين نظرية الإشارة تبرز دور التعليم في إمكانية تصنيف العمال وتحديد احتياجاتهم.

الفرع الثالث نظرية البحث عن العمل

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Phelps, Gordon, Hall, Evry استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، [3]

---

[1] دحماني محمد أدريوش، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] Mark Taylor ,op cit ,p9

[3] مليكة يحيات، **إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص37.

وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة في سوق العمل الأمر الذي يترتب عنه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد إلى السعي لتعرف على هذه المعلومات، [1] وترتكز هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات:[2]

- ✓ أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة ؛
- ✓ وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه

وترتكز هذه النظرية على فكرة أن الأفراد لديهم عقلية رشيدة في المفاضلة بين العمل والبطالة في ظل منفعة الاقتصادية الشخصية، [3] وقد وجهت لهذه النظرية جملة من الانتقادات منها:[4]

- ✓ عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي لأنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل كما دعت؛
- ✓ أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أم فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛
- ✓ من منطق البحث عن العمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة، ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس فكلما ارتفعت مدة البطالة، قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد ؛
- ✓ عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

المطلب الثالث تفسير البطالة لدى الكينزيون الجدد:

نشأ مفهوم المدرسة الكينزية الجديدة كرد فعل على أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة من طرف مجموعة من الاقتصاديين الذين طورو تحليلاتهم، وترى هذه المدرسة أن

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**،ص238.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**،ص33.

[3] Michel Bialés,op cit,p 353

[4] علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص49.

النظام الاقتصادي يتصف بعدم الاستقرار وبالتالي وجب تدخل الدولة، كما يرون أن النمو النقدي ليس له علاقة بالتضخم، بل يعتبرونه سبب في تحفيز الطلب الكلي، وتعتبر هذه المدرسة مشكلة البطالة أكبر مشكلة اقتصادية تواجه أي دولة ويقترحون اعتماد سياسة مالية نقدية توسعية وتفترض هذه النظرية ما يلي:[1]

- ✓ الثقة بين رجال الأعمال متذبذبة (المعلومات غير أكيدة) وبالتالي تتوقع أن يكون الإنفاق متذبذبا؛
- ✓ العقود والتوقعات المكيفة بإمكانها أن تؤدي إلى الاستقرار والابتعاد عن سرعة تعديل الأسعار والأجور، بالإمكان أن تؤدي عملية التعديل البطيئة هذه إلى تجاوب النتائج والتشغيل مع الصدمات الخارجية؛
- ✓ يرى هذا التيار أن البطالة أخطر من التضخم

كما حاول الفكر الكينزي الجديد أن يبين حتمية الطابع الظرفي للتشغيل غير الكامل، وأن الطابع غير المرن للأجور يبقي الأجور الحقيقية عند مستويات أعلى من المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بمعنى آخر حاول الكينزيون المجددون تفسير الأسباب التي تجعل الأجور لا تنخفض عندما يكون هناك فائض في العمل، [2] غير أن المدرسة لم تأت بنظرية واحدة تشرح من خلالها تفسير الاختلال في سوق العمل بل طرحت عدة نظريات ومن أهم النظريات هي:

الفرع الأول نظرية الأجور الكفأة:

طورت هذه النظرية في سنوات الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية "واعتبرت أكبر مساهمة لتحليل النيوكينزي في تفسير البطالة اللاإرادية والأسباب العقلانية التي تؤدي إلى جمود الأجور في ظل هذه النظرية فإن العمل يعتمد على كميات العمل المستخدمة، ولكن على قدرة العمال وقراراتهم في منح مستوى جهد معين، [3] وقاست هذه النظرية قوة العمل ليس بعدد الأفراد المشتغلين بل بإمكانياتهم، وفسرت هذه النظرية العلاقة بين

---

[1] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] كمال بوصافي،حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية-دراسة تحليلية للفترة 1990-2002- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتخطيط،جامعة الجزائر ،2016/2015، ص 109.

[3] Fedirca Sartoise, « la théorie de salaire d'efficiece et l'évolution des salaire réels en suisse »séminaire d'histoire économique et de poltique et sociale ,faculté des sciences économique et sociales ,N°332 ,1999,P8

الإنتاجية والأجر، وبررت أن الأجر هو الذي يؤثر على الإنتاجية وليس العكس ويعود بالأساس هذا إلى كل من تفسيرات رواد الكلاسيك مثل سميث، مارشال وهيكس [1]

وفي ظل هذه النظرية فإن الزيادة في الأجور هي الأداة الوحيد لدفع العمال لزيادة إنتاجيتهم والنموذج اعتمد في ظل تفسيرات متعاقبة هي:

- ✓ ترتكز على التحفيز النفسي للعمال وذلك من خلال التحكم في الراتب الذي يتقضاه العامل، فتدفع له المؤسسة أجر أعلى وتنافسي بالنسبة للمؤسسات الأخرى، في حين يخضع العامل للمراقبة المستمرة مع إمكانية التخلي عنه في ظل عدم تأدية المهمة.
- ✓ تحفيز العمال من خلال الأجور المرتفعة على التمسك بمناصبهم مما يقلل سرعة دوران القوة العاملة ويقلل من البطالة اللاإرادية في ظل غياب التفاوت بين الأجور في المؤسسات

الفرع الثاني نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد دراسة تجريبية عن الضعف في البنى التحتية وأطلقت من طرف M.Piore &P.Doeringe ونظرية التجزئة تشرح الاختلاف والتميز بين العمال ، [2] قامت هذه النظرية على إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وهو أحد الفروض الأساسية التي للنظرية التقليدية، وتهدف هذه النظرية غلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات الطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخري، [3] وتفرض النظرية وجود نوعين من الأسواق ويتم تصنيفها وفق درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل، [4] كذلك يتم التصنيف وفق:[5]

---

[1] Boutaleb Kouider « politique des salaires »,office des publication universitaires ,2013 ,p102

[2] Michel Biaré,et autre « l'essentiel sur l'économie » ,op,cit,p353.

[3] علي عبد الوهاب النجا،**مرجع سابق**،2005،ص55.

[4] Fedrica satorie ,op,cit,p16.

[5] علواش وردة، **ظاهرة البطالة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر، دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فيليس** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000،ص35.

- ✓ الأسباب التاريخية تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، ففرض رجال الأعمال سيطرتهم على أسواق عناصر الإنتاج مما دفعهم إلى تقسيم قوة العمل وهذا لاستمرار العملية الإنتاجية بأقل تكلفة
- ✓ التغيرات التكنولوجية تنتشر في السوق الرئيسي والمؤسسات الكبيرة التي تستخدم أحدث الفنون الإنتاجية وتشغل العمالة ذات الكفاءة العالية والتي تحرص على الاحتفاظ بها، أما في السوق الثانوي فتنتشر المؤسسات الصغيرة، والتي تميز بإنتاج ضعيف وتستخدم عمالة كثيرة وإن واجهت صعوبات أو تعرضت لأزمات فإنها تستطيع التخلص منها وبسرعة.

وتصنف الأسواق وفق هذه النظرية إلى

- ✓ **السوق الأولي** هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المؤسسات على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، □ ويتميز بأنه يضم العمال الأعلى أجرا، بالاستقرار، ومزايا اجتماعية هامة، بالإضافة إلى مسار مهني واعد.□
- ✓ **السوق الثانوي** يضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة المنخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات العمر، ومن حيث الجنس، وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية، مما يعني أن المشتغلين بها يكونون أكثر عرضة للبطالة، □ بالإضافة إلى انه يتميز بغياب التأمين ومحدودية العروض □

وتفترض هذه النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على التحرك داخل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف في كل منهما، □ حيث من الصعب انتقال العمل من السوق الثانوي إلى الأولي بسبب طبيعة وظائفهم، وظائفهم، حيث يختص السوق الأولي بتوظيف عمال جدد في حين السوق الثانوي يبرز مؤشرات

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**،ص 244.

[2] Michel Biaré ,et autre « **l'essentiel sur l'économie** » ,op,cit,p353.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان عايب، **مرجع سابق**، ص 32،33.

[4] Michel Biaré, et autre « l'essentiel sur l'économie », op, cit, p353

[5] مصطفى يوسف كافي، **مرجع نفسه**،نفس الصفحة.

سلبية من حيث نوعية العمال ومنه فالبطالة الناشئة هي بطالة إيراديه إجبارية حيث من الممكن للعاطلين عن العمل الدخول إلى السوق الثانوي لكنهم يرفضون ذلك، وبالتالي هم في البطالة الإرادية، في حين أن العمال المنتمين لسوق الثانوي مستعدين للعمل في السوق الأولي حتى بأجور أقل من الأجر السائد في السوق وبالتالي نحن أمام بطالة إجبارية. [1] وأن سوء الاستخدام يمكن القضاء عليه، لأن البطالة أغلبها تكون إرادية من طرف الذين يبحثون على العمل في القطاع الأولي ويفضلون العمل في القطاع الثانوي، فالبطالة في هذه الحالة إرادية ويمكن أن تكون إحتكاكية (الانتقال من قطاع إلى آخر).[2]

الفرع الثالث نظرية الداخلين و الخارجين

في سنة 1984 قام العالم السويدي A.Lindbeck والانكليزي D.Snowe بطرح نظرية الداخلين و الخارجين والتي تتوافق مع نظرية تجزئة سوق العمل من خلال تقسيم سوق العمل إلى سوق داخلي وآخر خارجي، وتعني Inseder كل العمال المشتغلين بالمؤسسة و outsider هم فئة الأشخاص الذين ينتظرون فرصتهم للتوظيف ولو حتى عند مستوى الأجور الأدنى من الأجر التوازني وذلك بحكم البطالة التي تعيشها، وتشرح النظرية دور الداخلين لسوق العمل في رسم السياسة الأجرية وذلك من خلال المفاوضات بين المؤسسة والنقابات العمالية، وهم انطلاقا من صعوبة تسريحهم والعواقب التي تتحملها المؤسسة مثل (تكاليف التوظيف و التدريب. .) فإنهم يرفعون أجورهم إلى مستويات أعلى من أجر التوازن وبالتالي سيصبح ذلك بقاء الخارجين لفترة أطول في البطالة [3]

وأن أي محاولة من المؤسسة لتخفيض أجور عمالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين، هما:[4]

---

[1] Fedrica satorie, op, cit, p16.

[2] قصاب سعدية، **سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2006/2005،ص88.

[3] أنظر في ذلك:

Assare lindbeck,Dennis snower « **the insider /outsider theory :a survery** » discussion paper IZA, N°534 ,JULY2002.

Jacques freyssinet « **chômage, l'affrontement des modèles** »l'économie repensée théorie,enjeux,politique,N°22 SEPTEMBRE/OCTOBRE1998.

[4] محمد أدريوش، **مرجع سابق**،ص141.

- ✓ أنه يستطيع العمال المهددون الاستلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالاة ثم تخفيض المجهود المبذول في العملية الإنتاجية؛
- ✓ أن مغادرة العمال الحاليين لمنصبهم، سيجل المؤسسة تلجأ لتوظيف عمال كانوا في عدد البطالين بأجور أقل، ليصبحوا بعد داخلين، ومنه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض الأجور لدى فعلى المؤسسة أن تحافظ على الداخلين الأوائل بأجور أعلى، وخبرة وكفاءة وإنتاجية أكبر من خارجين يصبحون داخلين جدد بأجور دنيا وكفاءات أقل .

الفرع الرابع نظرية اختلال التوازن:

في النصف الثاني من الستينيات اقترح كل من R.Clower(1965) و ALeijonhufVud(1968) إعادة قراءة مساهمة كينز من منظور اقتصاد جزئي ويبدو أن هذا الاتجاه لا يزال مستمرا كما تدل على ذلك مثلا حوصلة J.C.Fitoussi(1974) و(1980)E.R.Weintraub، ولكن بشكل ضعيف ومحدود وسرعان ما نشأ اتجاه آخر على إثر مساهمات R.J.BARRO و H.I.GROSSMAN واللذين أعطينا صيغة نموذجية لمقترحات COLWER ومن تابعهم خاصة الكتاب الفرنسيين أمثال J.C.BENASSY وE.Malinvaud.[1] وظهرت لتفسير معدلات البطالة المرتفعة التي عرفتها الدول الصناعية خلال عشرية السبعينيات، وتقوم هذه النظرية على أساس رفض الفرض الخاص بمرونة الأجور والأسعار، التي بنيت عليها بعض النظريات التقليدية في تفسير البطالة، وتتمثل هذه الفرضية الأساسية لهذه النظرية في جمود الأجور والأسعار على الأقل في الأجل القصير، ولا يرجع جمود الأجور والأسعار، التي بنيت عليها بعض النظريات التقليدية في تفسير البطالة، وتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في جمود الأجور والأسعار إلى أسباب غير اقتصادية (مثل النقابات العمالية) بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود لسوق العمل □

وتقر هذه النظرية بوجود نوعين من البطالة هما:□

[1] محمد امحمد دريوش، **مرجع سابق**، ص119.

[2] رابح بلعباس، **مرجع سابق**، ص93.

[3] ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**، ص35.

- ✓ **النوع الأول** يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي
- ✓ **النوع الثاني** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعرضون من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منها الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها:[1]

- ✓ أنها تفرض تجانس عنصر العمل؛
- ✓ وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية ؛
- ✓ تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية ؛
- ✓ تعتبر أن هذه الاختلالات هي اختلالات وقتية.

الفرع الخامس نظرية العقود الضمنية:

تقترن نظرية العقود الضمنية تقترن نظرية العقود الضمنية Azaridis(1975), Baily(1974) Fordon(1975)، واستطاع هؤلاء من خلال هذه النظرية إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل، حيث تقوم على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية.[2] وعمدت هذه النظرية إلى تفسير الجمود في الأجور، وعدم مرونتها في الانخفاض، إلى العقود المبرمة بين منشآت الإنتاج والعاملين لديها، والتي تغطي في العادة عدد من السنوات يتفق عليها ومنشأ هذه النظرية إلى ما جرت عليه العادة في أسلوب تقرير الأجور الصناعية ففي البلدان المتقدمة اقتصاديا، نادرا ما يكون لأسواق العمل التقليدية دور مهم في تحديد مستوى الأجر النقدي، وإنما يعتمد بدلا من ذلك

[1] علي عبد الوهاب النجا، **مرجع سابق**،ص54.

[2] مليكة يحيات، **مرجع سابق**، ص54.

على مبدأ التعاقد، الذي يتم إما بصياغة واضحة، ومكتوبة، أو يترك ليتفق عليه ضمنيا بين العمال وأصحاب العمل [1]

وترى هذه النظرية الأجور غير مرنة لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى:[2]

- ✓ الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعمال تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؛
- ✓ عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن؛
- ✓ للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ ،بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابت.

[1] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سابق**، ص 406-407.

[2] رابح بلعباس، **مرجع سابق**، ص99.

المبحث الثالث العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهداف السياسة المالية، التي تحصر لها أدواتها ومن بينها الإنفاق العام حيث أن التشغيل الكامل لا يعني انعدام البطالة بل ارتفاعها فوق المعدل الطبيعي، والذي لا يتعارض مع حالة التوازن الكلي في الاقتصاد وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وحسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي[1].

والمتتبع لنظرية كينز فإن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية:

- ✓ الطلب الفعال وفقا ليكنز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار .
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحدد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال .
- ✓ سعر الفائدة يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.
- ✓ المضاعف إن المضاعف الكينزي يقوم على أربع فروض هني وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 157.

[2] بودلال علي، **تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2011/2001، دراسة قياسية تقييمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001،جامعة سطيف يومي 12/11 مارس 2013،ص 8.

المطلب الأول آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

إن أثر الإنفاق العام على التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (الأرض، عمل، رأس المال، تنظيم)، [1] وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:[2]

- ✓ التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛
- ✓ تغير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية ،ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض ؛ على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

وتستطيع الحكومية زيادة الإنفاق الحكومي بإحدى الوسيلتين هما :[3]

- ✓ اللجوء إلى الموارد غير العادية من اقتراض وإصدار نقدي وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمال؛
- ✓ اللجوء إلى الموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخول التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر للطبقات الفقيرة مما يساهم في زيادة الطلب ويتبع ذلك في زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة

اقترح كينز للخروج من حالة البطالة، ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قصد دفع الطلب الكلي نحو تحقيق التشغيل الكامل وأقر كينز أن الدولة ومن خلال سياستها المالية التوسعية (خفض الضرائب، زيادة الإنفاق العام، أو كليهما معا) تستطيع معالجة

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،بدون طبعة، 1999،ص 78.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 161.

[3] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي :نظرية مالية الدولة –السياسات المالية لنظام الرأسمالي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، 1999،ص90.

الاختلال في سوق العمل في ظل فرضية أن الطلب هو الذي يحدد العرض، إذ أن أي زيادة في الطلب الكلي تؤثر على زيادة الإنتاج وبالتالي المحافظة على مناصب الشغل المستحدثة وخلق مناصب شغل جديدة وعلى الرغم من اعتراف كينز بارتفاع معدلات التضخم جراء تلك السياسات التوسعية إلا أنهم يرون ذلك ليس بالمشكلة الكبيرة لأن العرض سيستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد مالية غير مستغلة، [1] كما أن مرونة الجهاز الإنتاجي والتي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بين الفروع الإنتاجية دورا هاما في تحقيق التشغيل الكامل وتختلف ذلك في الاقتصاديات المتقدمة عنها في الاقتصاديات النامية ففي الدول المتقدمة التي تعاني من بطالة واسعة وبما أنها تملك جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في النفقات العامة، تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، طالما أن الاقتصاد القومي لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل ووصوله مراحل عليا، فإن أثر الزيادة في الطلب الفعلي الناجم عن زيادة النفقات العامة سوف ينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما في الدول النامية والتي تتميز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فإن أثر زيادة الطلب الفعلي يتجه إلى المستوى العام للأسعار، ذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج، ويكون تأثيرها في الإنتاج تأثيرا محدودا [2]

وتبرز خاصيتين أساسيتين للنفقة العامة في الطرح الكينزي:[3]

- ✓ بالنسبة للكينزيين فالفكرة ترتكز على الحجم الكلي للنفقة العامة كأداة لسياسة اقتصادية ظرفية بدون أن يمتد طرحهم أو تحليلهم لأهمية حجم القطاع العمومي بعبارة أخرى فزيادة النفقة العامة من طرف عجز الميزانية يريح القطاع العمومي الذي يعتبر أن النفقة العامة معطاة.
- ✓ الكينزيون لم يأخذوا بعين الاعتبار توزيع النفقة العامة بين مختلف الاستخدامات ولا منفعتها الجماعية ولا إنتاجيتها، بل يركزون على فعاليتها في إحداث الطلب الفعال الحقيقي، ومن ثم العمل على زيادة الدخل القومي.

---

[1] بتول مطر الجبوري،دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013**، مجلة القادسية للعوم الإدارية و الاقتصادية، العدد1،المجلد رقم 16،، 2014،ص 4.

[2] خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية "**مرجع سابق**، ص 97.

[3] Ahmed Zakane ,op cit ,p38

الشكل (9.2) موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسة مكافحة البطالة.

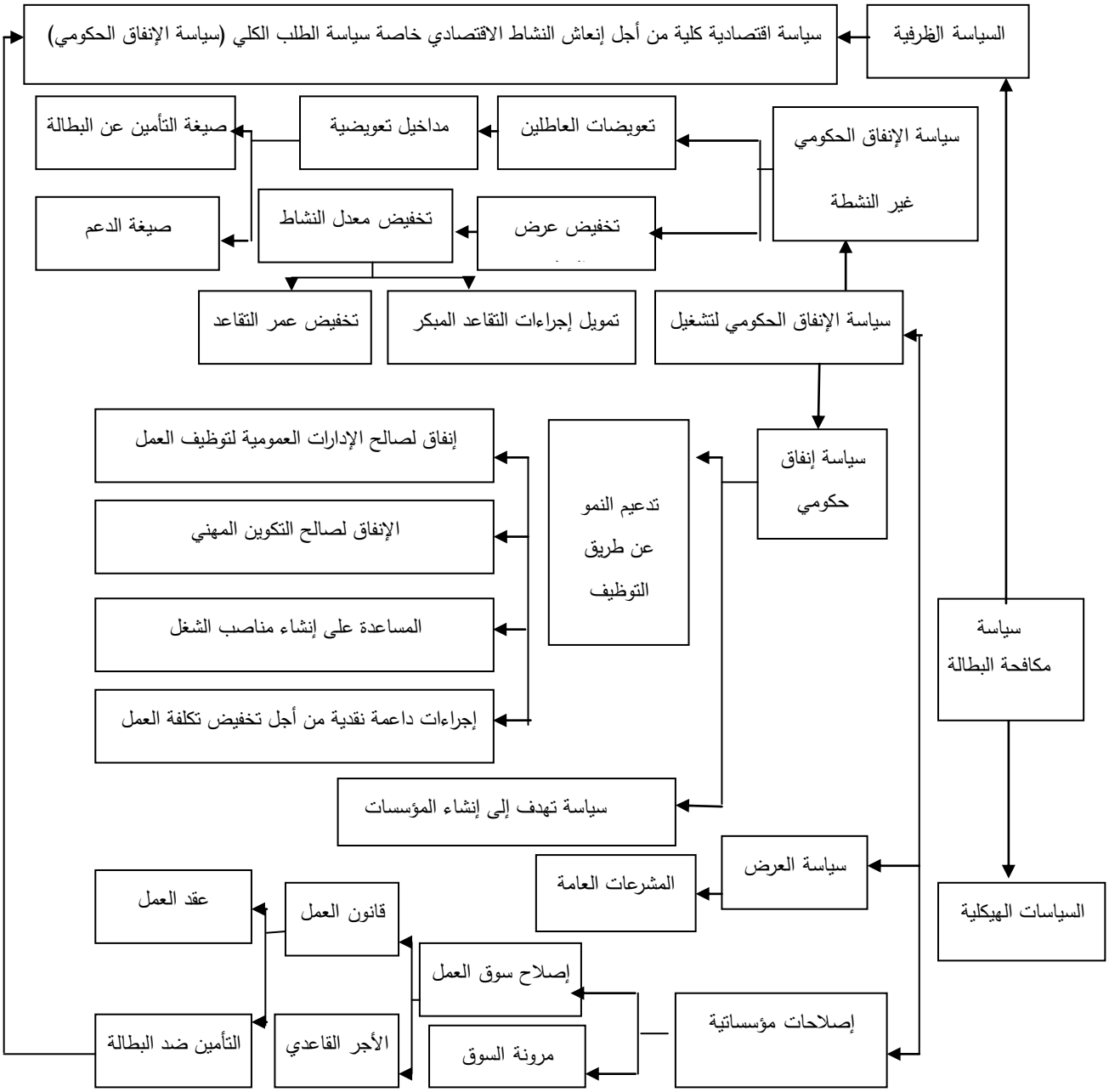

المصدر:عبد الرحمان عايب، **مرجع سابق**، ص162.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على التشغيل من خلال سياسات ظرفية تسعى من خلالها الدولة إلى إنعاش الاقتصاد والخروج من حالة الكساد، أما الآثار الهيكلية التي تحدثها فتكون من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتي تعمل على جلب الاستثمارات الخاصة سواء الأجنبية أو المحلية مما يسمح بخلق مناصب الشغل.

المطلب الثاني الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج البنية التحتية والاستثمارات العمومية والتي تتكفل بإنجاز المشاريع ذات الطابع الاجتماعي خاصة البنى التحتية والتي يعزف عنها القطاع الخاص بسبب ربحيتها المالية الضعيفة في الأجل القصير، وتعتمد نجاح المشروعات العامة مرهون بمجموعة من الشروط:

- ✓ إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازمة إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيت البدء في تنفيذها؛
- ✓ على الدولة أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

إذ على الدول تحجيم النفقات المخصصة لاستيراد السلع الاستهلاكية، ودعم استيراد النفقات العامة التي تخصص لشراء سلع رأسمالية من الخارج والتي تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي، أي زيادة المقدرة الإنتاجية القومية وبالتالي زيادة الناتج القومي الجاري في الفترة نفسها، وهو ما يدفع لزيادة التشغيل.كما يمكن للدولة تسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في مشروعات البنية التحتية وفق نظام BOT(operate,build,trasfer) ، أي تشييد، تشغيل، نقل الملكية للدولة بعد فترة معينة.

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكرة الاستثمارات العمومية كأحد الخيارات التي تنتهجها الدولة للحد من البطالة هو اتسام الاستثمار العمومي بأنه غير مرن نحو التخفيض في الفترة القصيرة وذلك لأنه يقدم خدمات عامة و بالتالي لا يمكن تعديله حتى لو تطلب الوضع الاقتصادي ذلك

---

[1] طالبي صلاح الدين، **محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2014**-ملتقى الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 11،12/1 مارس 2013 ص4.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 163

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، ، **مرجع سابق**،ص 97

[4] طالبي صلاح الدين، **المرجع نفسه**، ص4.

[5] نفس المرجع،ونفس الصفحة.

المطلب الثالث الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي

ويتضح دور الآثار التي تحدثها النفقات العامة فيما يلي:

الشكل (10.2):يوضح آلية تأثير الإنفاق الحكومي على تحقيق التشغيل الكامل

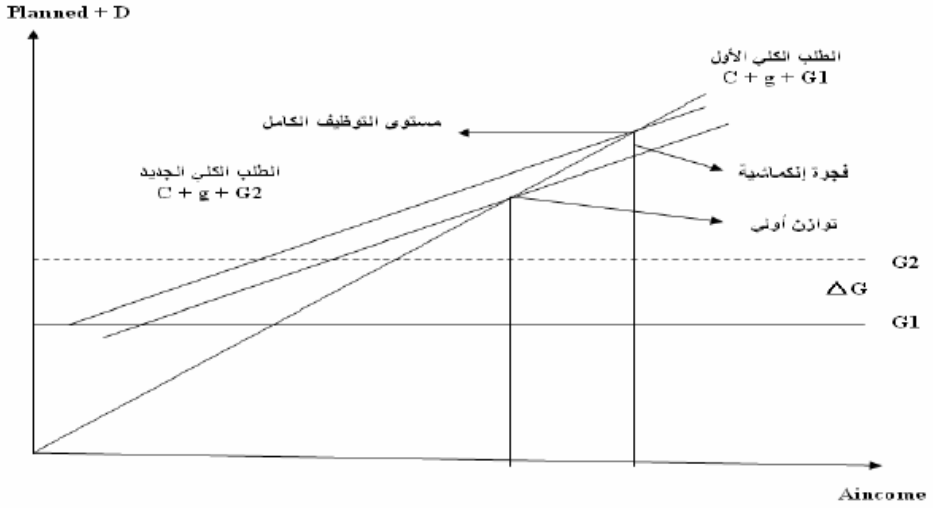

المصدر: بن عزة محمد ، **مرجع سابق**، ص170.

من الشكل نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بغرض توسعي لن يحقق أهدافه إلا عند العجز فكلما كانت سوق العمل تعاني بطالة فإنه من الصعب أن يقترن التوسع في الإنفاق الحكومي بارتفاع في تكلفة العمل ومن ثم التقليل من ربحية المنشآت كما يحدث في حالة ارتفاع الطلب على العمالة في ظل التوسع الاقتصادي وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأثر المرغوب من التوسع بدفع عجلة النشاط الاقتصادي.[1]

وتتم آلية زيادة الإنفاق العام من خلال ما يلي

[1] عبد الله شحاته خطاب، " **الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية :رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية**، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19ديسمبر 2009،لبنان،ص3.

الشكل رقم (11.2):يوضح دور سياسة الإنفاق العام في تنشيط الإنتاج و تحقيق التشغيل الكامل

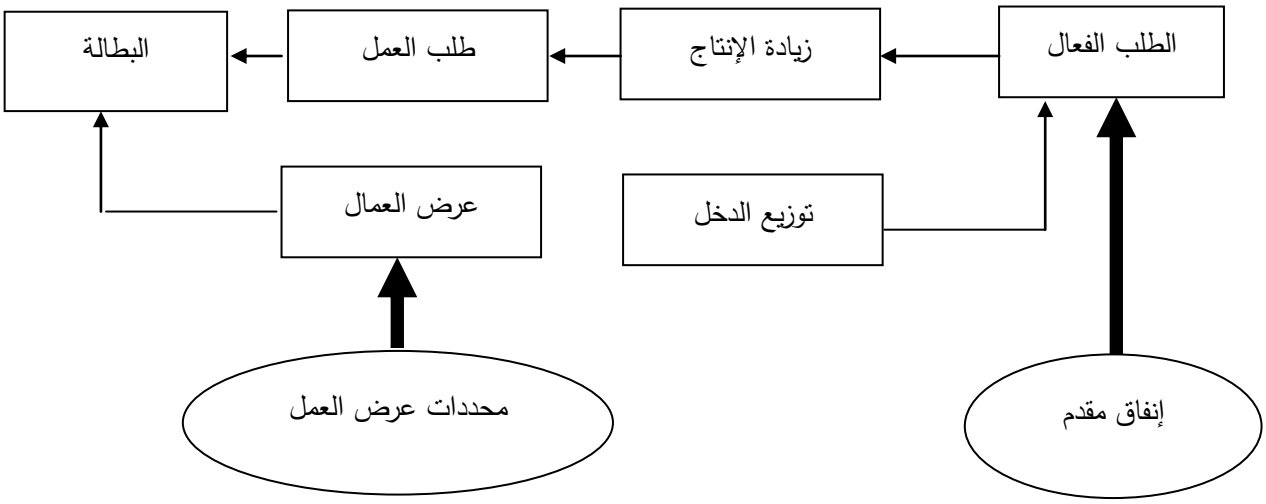

المصدر:بن عامر نبيل ،تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000/2011) مداخلة مقدمة للمتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001، 2014، جامعة سطيف يوم 11/12 مارس 2013، ص 10.

الملاحظ من الشكل أعلاه أن دفع الطلب الفعال تتم وفق آلية الإنفاق الحكومي وهذا ما يدفع إلى زيادة الانتاج التي تأتي كاستجابة لزيادة في الطلب الداخلي "ويشترط وجود رأس مال مفعل (موجود على أرض الواقع) تجنبا لتأخر العرض الانتاجي عن الطلب، وكذا سياسة نقدية قادرة على تجنيبنا الوقوع في ما يسمى بمصيدة السيولة " [1]، وأهمل التحليل الكينزي البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني علما أن النفقات الحكومية تمول عن طريق الضرائب، الدين العام (الاقتراض) أو خلق النقود، تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض، مما يدفع بالإنفاق الخاص للتراجع إلى أن تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هو إلا تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى العام، [2] كل هذا يتم وفق آلية المضاعف (التي سبق أن أشرنا لها في الفصل السابق)

[1] بن عامر نبيل، **مرجع سابق**،ص10.

[2] عبد الرزاق فارس،**مرجع سابق**،ص 25.

ويحسب مضاعف الانفاق الحكومي رياضيا كما يلي :

معادلة التوازن (1).....Y=D=C+G0+I0+X-M

معادلة الاستهلاك :(2).....C=α+βY

من خلال (1)و (2)نجد:.....Y= α+BY +G0+I0+X-M

ومنه

$$Y = \frac{\alpha + G0 + I0 + X - M}{1 - \beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

بوضع $\mu = \frac{1}{1-\beta}$ و $A = \alpha + G_0 + I_0 + X - M$

والتعويض في المعادلة (3) نجد: $Y = \mu A$

عند حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي مقداره ΔG فإن ذلك يدفع بالدخل إلى الارتفاع بمقدار ΔY

$$Y + \Delta Y = \mu(A + \Delta G) \rightarrow Y + \Delta Y = \mu A + \mu \Delta G$$

$$\Delta Y = \mu \Delta G \rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta G}{1 - \beta}$$

وبما أن $1-\beta$ هو الميل الحدي للادخار و الذي هو أقل من الواحد الصحيح،وعليه المقدار μ أكبر من الواحد وهذا ما يجعل $\Delta Y > \Delta G$.

خلاصة:

من خلال العرض السابق نلاحظ تواصل الجدل بين المفكرين الاقتصاديين حول مشكلة البطالة وتحليلها ويبدأ الخلاف الأول حول تحديد مفهومها، أسبابها وأثارها، نظرا لاختلاف هيكل اقتصاديات الدول والسرعة الكبيرة للتغير التي تشهدها أسواق العمل، كما اختلف تفسيرها بين المدارس الاقتصادية المختلفة فبين الكلاسيك الذين يقرون بوجود فقط البطالة الاختيارية وهذا لوجود آليات السوق الكفيلة بتصحيح أي اختلال، وماركس الذي يرى أن وجودها جاء نتيجة تراكم لعملية الإنتاج الرأسمالي الذي يقع بين مفارقة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية نفسها التي تتطلب الجماعة، ليأتي كينز بعدها ويفسر البطالة على أنها ضرورة حتمية في الاقتصاد وهذا لعجزه عن التوظيف إلا في المشاريع الإنتاجية التي تسعى لتلبية الطلب المتوقع.

ومع نهاية القرن الماضي وتغير ظروف العمل وتركيبة العمال ونمو القوة العمالة جاءت أفكار تحمل فروضا أكثر واقعية لسوق الشغل مثل نظرية رأس المال البشري والتي ترجع البطالة إلى ميل الأفراد لتضحية بمزيد من الوقت في التكوين لزيادة كفاءة رأس المال البشري، فيما تفسر نظرية البحث عن العمل سبب البطالة إلى نقص المعلومات المتوفرة على سوق العمل، بينما نظرية العقود الضمنية ترى أن هناك اتفاق ضمني بين أرباب العمل والعمال من أجل تخفيض حالة عدم اليقين التي تسود السوق وهو ما يدفع الأجور إلى الجمود و بالتالي وجود بطالة، وهو نفس السبب عند نظرية الأجور الكفأة إذ أن أرباب العمل يبحثون عن كفاءة العمال لرفع الإنتاجية مما ينجر عنه بطالة عند الآخرين، فيما ترى نظرية تجزئة سوق العمل إلى عدم التجانس بين سوق العمل وتقر بأن هناك مستويين للعمال

انطلاقا من هذه المقاربات الفكرية حاولنا إيجاد التأصيل النظري للعلاقة بين متغيرات موضوع بحثنا لإبراز مدى الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في التخفيض من البطالة خاصة مع الاهتمام المتزايد من قبل الخبراء الاقتصاديين لمحاولة تقديم الحلول الأكثر واقعية للحد من البطالة.

الفصل الثالث:

واقع السياسة الإنفاقية وسياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة:

2016-2000

تمهيد:

أصبحت مسألة التشغيل من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول على اعتبار معدل التشغيل مؤشر يعكس حالة الاقتصاد ويساهم في الاستقرار الاجتماعي للدولة، وقد اهتمت الجزائر بالتشغيل منذ الاستقلال حيث أوجدت الديوان الوطني لتشغيل منذ نوفمبر1962 وارتبطت سياسات التشغيل في الجزائر بالسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة والتي دائما ما راعت الشق الاجتماعي لتتحمل الدولة نفقات الأجور للمناصب المفتوحة التي لا تدر أي عائد اقتصادي

غير أن بداية التسعينيات وما نتج عنها من وضع مالي صعب وجب التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية، ساهم في زيادة معدلات البطالة بعد غلق المؤسسات وتسريح العمال وما صاحب هذه الفترة أيضا من وضع أمني صعب أثر آنذاك على الاستثمارات والمشاريع الخالقة لفرص العمل، وأيضا زيادة خرجي الجامعات والمعاهد ساهم في زيادة نسبة البطالة، وقصد معالجة الوضع تبنت الجزائر مع بداية الألفية ونتيجة الانفراج المالي سياسة مالية توسعية اعتمدت على مخططات إنفاقية رصدت من خلالها مبالغ مالية هامة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإنفاق العام في الجزائر كأحد الخيارات المستخدمة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر مستعرضين تقسيماته وأهم الأسباب المؤدية إلى زيادته وإنعكاساته على معدلات التشغيل، كما سنتطرق إلى هيكل البطالة والآليات المرصودة في إطار الإنفاق العام للحد من البطالة، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول الإنفاق العام في الجزائر

المبحث الثاني عرض واقع سوق التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة

المبحث الأول الإنفاق العام في الجزائر

يختلف تحديد النفقات العامة باختلاف الحاجات العامة والتي تخضع في تحديدها للنظام الاقتصادي المتبع من طرف الدولة، وبالتالي فإن دور النفقات العامة يحدد كيفية تقسيمها وفي هذا المبحث سوف نتناول تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري ونحلل تطورها وأسباب زيادتها خلال الفترة 2000- 2016.

المطلب الأول تبويب النفقات العامة في الجزائر

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة والتي وضح المشرع الجزائري بأنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها ،[1] كما اعتبر النفقات أعباء ،[2] ملقاة على عاتق ميزانية الدولة وجب تنفيذها، ولا يتم صرف أي نفقة إلا بوجود نص صريح من خلال قانون المالية.

وقد قسم المشرع الجزائري النفقات العامة وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشمل:[3]

- ✓ نفقات التسيير؛
- ✓ نفقات التجهيز؛
- ✓ القروض والتسبيقات.

ويصنف المشرع الجزائري النفقات وفق جداول، ب، ج، د و ه، حيث يمثل الجدول (ب) نفقات التسيير يمثل الجدول (ج) نفقات التجهيز، يمثل الجدول (د) نفقات استثمار المؤسسات والجدول (ه) خاص بتدعيم الأسعار.[4]

ومعيار التفرقة بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير هو الغرض الذي وضعت من أجله النفقة، فنفقات التسيير تضم كل مستلزمات تسيير المصالح العمومية التي تعتمد في الميزانية

---

[1] المادة رقم (3) من القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15، الموافق ل 24 محرم 1411هـ، والمتعلقة بالمحاسبة العمومية.

[2] المادة (4)من القانون 21/90، نفس المرجع .

[3] المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[4] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص 30.

العامة، في حين نفقات التجهيز تخصص لزيادة القدرة الإنتاجية من خلال توفير التجهيزات وتكوين رأس مال الدولة

الفرع الأول تبويب نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات . الخ، وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية ،[1] وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول ب بحيث تظهر الدوائر الوزارية الاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة بين الوزارات ،[2] وتعكس هذه النفقات التدخل غير المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية وتعكس صورة الدولة الحارسة

وتقسم نفقات التسيير إلى أربع أبواب هي :[3]

- ✓ **أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات** يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات؛
- ✓ **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الوطني الاقتصادي .)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات؛
- ✓ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح** وتشمل مجموعة الاعتمادات التي تتوفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات؛
- ✓ **التدخلات العمومية** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن .[4]

---

[1] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

[2] قانون 15-18المؤرخ في2015/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد72، 2015، ص37.

[3] قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984يتعلق بقوانين المالية، المادة 24

[4] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ، ص54.

الفرع الثاني تبويب نفقات التجهيز.

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. [1]

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات، وإن ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة، وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والمواد، ويتم تمويل هذه النفقات من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك من خلال رخص التمويل. [2]

ويتم تصنيف نفقات التجهيز كما يلي

- ✓ **تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين** كما يلي: [3]
  - ⇦ الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
  - ⇦ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
  - ⇦ النفقات الأخرى
- ✓ **تقسيم النفقات العامة حسب القطاعات**: تُجمع نفقات التجهيز حسب القطاعات في عنوان تتضمن أبواب النفقات المعتمدة في قانون المالية سنويا والتي تكون نهائية، وتظهر ميزانية التجهيز في الجدول (ج) من قانون المالية.
- ✓ **تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات الفرعية:** تنقسم القطاعات السابقة إلى قطاعات فرعية والتي بدورها تقسم إلى فصول تضم مواد توضح المبالغ المالية المحددة لها

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] درواسي مسعود، **السياسة الماليةودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006/2005، ص 350.

[3] المادة 35 من القانون 17/84المؤرخ 1984/07/07المتعلق بقانون المالية.

- ✓ **نفقات المصالح و النفقات التحويلية** يقوم هذا التقسيم على أساس المعيار المباشر للإنفاق الحكومي، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة أما النفقات التحويلية فهي تؤدى بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي، فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية حيث أصبح مقبولا أن يجرى الإنفاق الحكومي بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية كالمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي.[1]

المطلب الثاني تطور النفقات العامة في الجزائر

يعكس النشاط المالي للدولة دورها في الاقتصاد، إذ تعكس النفقات العامة المسار الذي تتبناه الدولة سواء أكانت حارسة أو منتجة أو متدخلة، ومع بداية الألفية انتهجت الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي بعد التحسن الكبير الذي عرفته الإيرادات العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول بإطلاق جملة من المخططات التنموية قصد دفع الطلب الكلي الفعال.

وترتبط السياسة الانفاقية في الجزائر بثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي المحدد الاقتصادي والمذهبي المتمثل في حتمية تغير الهيكل الاقتصادي المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب عالي المرافق والخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات [2]

الفرع الأول تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة2000- 2016

خلال فترة الدراسة سجلت النفقات العامة زيادة كبيرة وهذا نتيجة اعتماد الدولة لسياسة انفاقية توسعية من خلال اعتماد مخطط تنمية محلية ومخططات لدعم الإنعاش الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين تطور إجمالي النفقات العامة ونسبة تطورها خلال الفترة 2000- 2016.

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص38.

[2] شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسةالمالية والقدرة على الاستدامة وتحمل العجز الموازني والدين العام، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ، ص230.

الجدول رقم (1.3) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة2000- 2016

السنوات	مجموع النفقات العامة(مليار دينار)	نسبة النمو٪
2000	1178.1	-
2001	1321	**12.05**
2002	1550.6	**17.3**
2003	1766.2	**13.9**
2004	1891.8	**7.11**
2005	2052	**12.02**
2006	2453	**19.5**
2007	3108.5	**26.72**
2008	4191	**35.5**
2009	4246.3	**1.31**
2010	4466.9	**5.19**
2011	5853.6	**31.04**
2012	7169.9	**22.5**
2013	6024.2	**15.9 -**
2014	6995.7	**16.19**
2015	7656.3	**9.44**
2016	7383.6	**3.56 -**
متوسط المدة		**12.13**

المصدر إعداد الطالبة بالاستعانة بتقارير بنك الجزائر المالية و النقدية للسنوات 2003،2006،2011،2016.

نلاحظ من خلال الجدول الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2012حيث انتقلت من 1178.1 مليار دينار إلى حدود 7169.9مليار دينار سنة 2012، إذ تضاعفت بأكثر من 6 مرات وهذا كاستجابة لسياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الدولة نتيجة تحسن ايرادتها العامة بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمية ،حيث انتقل سعر البرميل من 27.72 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 92.57دولار سنة 2008 لتصل إلى حدود 102.8 دولار للبرميل سنة 2011، وقد كانت هذه السنة قد سجلت اكبر نمو للنفقات العامة في الجزائر بنسبة 31.04٪ ،في حين سجلت نسبة النمو للنفقات العامة في الفترة ككل 12.13٪

في حين عرفت الفترة 2013- 2016 زيادات متذبذبة نتيجة الحساسية الكبيرة لأسعار البترول في السوق الدولية وذلك على اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وهو ما استلزم سياسة ترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة منذ 2016.

الفرع الثاني تطور هيكل الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر

شهدت النفقات العامة خلال الفترة 2000- 2016 تطورات عديدة وهامة أثرت على هيكلته والأبواب الموجه إليه و الجدول التالي يوضح تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

الجدول رقم (2.3) تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة2000- 2016.

السنوات	الإنفاق الجاري (مليار دج)	الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى النفقات الكلية٪	نسبة النفقات الجاري إلى النفقات العامة٪
2000	838.9	339.2	28.8	**71.2**
2001	798.6	522.4	39.5	**60.5**
2002	975.6	575	37.08	**62.9**
2003	1138.1	628.1	35.6	**64.4**
2004	1251.1	640.7	33.8	**66.2**
2005	1245.1	806.9	39.4	**60.6**
2006	1437.9	1015.1	41.4	**58.6**
2007	1673.9	1434.6	46.2	**53.8**
2008	2217.7	1973.3	47.08	**52.9**
2009	2300	1946.3	45.8	**54.2**
2010	2659	1807.9	40.4	**59.6**
2011	3879.2	1974.4	33.7	**66.3**
2012	4782.6	2275.5	32.3	**67.7**
2013	4131.6	1892.6	31.4	**68.6**
2014	4494.3	2501.4	35.7	**64.3**
2015	4617	3039.3	39.7	**60.3**
2016	4591.4	2792.2	37.8	**62.2**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقارير بنك الجزائر المالية و النقدية لسنوات2003،2006،2011،2016 .

مثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نسبتها خلال فترة الدراسة ب 58.3٪ ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الأجور والتحويلات الاجتماعية والتي نتجت عن مراعاة الدولة لشق الاجتماعي لنفقاتها بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العام التي اعتمدتها الدولة قصد تخفيض المديونية الخارجية.

في حين مثلث نفقات الاستثمار ما نسبته 37.9٪من إجمالي النفقات العامة، حيث ارتفعت من 28.8٪ من إجمالي الإنفاق الجاري سنة 2000 إلى 47.08٪سنة 2008 ويرجع هذا بالأساس إلى إتباع الدولة لسياسة اقتصادية تعمل على التوسع في الإنفاق الاستثماري، وعرفت سنة 2008نسة 40.1٪على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، والملاحظ كذلك هو تحول واضح اتجاه النفقات الاستثمارية خاصة من 2005 إلى غاية 2008 وهي الفترة التي عرفت برنامج دعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مخطط تنمية الجنوب والهضاب العليا

وبالرغم من بقاء النفقات الجارية أكبر من النفقات الاستثماري طيلة فترة الدراسة إلا أن نسبة نمو النفقات الاستثمارية أكبر من متوسط نمو النفقات الجارية وهو ما يوضحه عزم القائمين على تنويع الاقتصاد وتلبية الطلب الداخلي من المنتوج الوطني

أولا الإنفاق الجاري في الجزائر:

تعد النفقات الجارية المساهم الأكبر في زيادة النفقات الكلية والتي تضاعف مستواها إلى أكثر من 5 مرات سنة 2014 بالمقارنة بـ سنة 2000، إذ سجلت سنة 2014 أكبر قيمة لنفقات التسيير بـ 4494.3مليار دج و الجدول التالي يوضح تطور الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016

الجدول رقم (3.3) توزيع الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة2000- 2016.

سنوات	نسبة نمو الرواتب و الأجور إلى الإنفاق الجاري٪	نسبة نمو منح المجاهدين إلى الإنفاق الجاري٪	نسبة نمو التحويلات إلى الإنفاق الجاري٪	نسبة نمو معدات و الأدوات إلى الإنفاق الجاري٪	نسبة نمو خدمات الإدارة إلى الإنفاق الجاري٪	نسبة نمو خدمات الدين العام نسبة إلى الإنفاق الجاري٪
2000	31.2	7.2	24.4	6.5	113	**19.3**
2001	36.2	7.02	15.9	7.4	15.03	**18.4**
2002	30.8	7.5	25.12	7.15	13.7	**14.6**
2003	28.7	5.5	33.60	5.1	14.17	**12.8**
2004	31.2	5.6	40.16	5.7	15.5	**4.6**
2005	33.6	6.4	15.05	6.1	15.05	**5.8**
2006	31.1	6.4	36	6.6	14.9	**4.7**
2007	31.4	6.07	35.7	5.6	16.3	**4.8**
2008	37.8	4.6	33.5	5.03	16.3	**2.7**
2009	39.6	5.6	30.3	4.9	17.9	**1.6**
2010	45.6	5.7	23.6	4.6	19.3	**1.2**
2011	45.7	4.2	25.4	3.3	20.3	**0.97**
2012	41.6	3.9	34.4	2.8	16.4	**0.9**
2013	44.9	5.5	27.8	3.6	17.2	**0.98**
2014	44.6	4.8	29.4	3.6	16.4	**1.64**
2015	47.01	4.8	15.8	3.8	15.8	**0.9**
2016	49.64	4.3	26.6	3	15.4	**1**
متوسط المدة	37.9	5.6	27.8	5.3	15.9	**5.6**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقارير بنك الجزائر المالية و النقدية لسنوات2003،2006،2011،2016 .

نلاحظ من خلال الجدول توزيع نفقات التسيير في الجزائر من خلال الفترة 2000-2016والتي تمثل كتلة الأجور النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث وصلت في متوسط الفترة الى 37.9٪ ، ويرجع بالأساس إلى التعديلات الهامة في الحد الأدنى المضمون للأجور حيث ارتفع من 6000دج سنة 2000 إلى 8000دج سنة 2001 ، ثم إلى 10.000دج سنة 2004 ، ليصل إلى 15000 دج سنة 2010 ووصل إلى 18000دج سنة 2012.

كما عرفت سنة 2008 تعديلات هامة في الأجور نتيجة إعادة التصنيف حسب المستوى التعليمي وكذا صدور قانون الوظيف العمومي، وترتب عن هذه الزيادة أثر مالي رجعي ابتداء من جانفي 2008 وهذا ما تجمله سنة 2010 بسبب المخصصات المالية الهامة التي دفعت في تلك الفترة حيث وصلت إلى 45.6٪ من نفقات التسيير، كما أن عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2000- 2016 كانت لها نسبة هامة في زيادة كتلة ا لأجور.

والملاحظ أيضا أن الزيادة الهامة التي عرفتها خدمات الإدارة حيث وصت إلى حدود 3□20٪ سنة 2011 وهذا نتيجة تبني سياسة عصرنه الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن بما يتناسب مع متطلبات التنمية، وعرفت الفترة زيادة هامة في نسبة التحولات الاجتماعية نتيجة زيادة تكفل الدولة بالطبقات الهشة في المجتمع وكذلك الإعانات الموجهة في إطار تحسين السكن الهش والرعاية الصحية ومخصصات القضاء على الأمية، بالإضافة لدعم الموجه للمواد الأساسية .

كما يلاحظ من خلال الجدول انخفاض نفقات خدمة الدين العمومي وذلك لاستفادت الجزائر من إعادة جدولة ديونها وهذا اتجاه نادي باريس ولندن من تخفيض ساعد على التخفيف من حدة المديونية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، فقد انخفضت قيمتها من 28.315 مليار دولار مع بداية الفترة إلى 5.606 مليار دولار سنة 2007، وقد لعبت سياسة الدفع المسبق لديون الخارجية والتي انطلقت سنة 2004دورا هاما في تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي.□

ثانيا تطور النفقات الاستثمارية.

اعتمدت الحكومة سياسة اقتصادية توسعية وازداد حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصيصا للاستثمار خاصة مع إطلاق ورشة كبرى في الجزائر بالنسبة للمنشئات القاعدية الأساسية، والجدول التالي يوضح نسبة نمو الإنفاق الاستثماري.

[1] مراد جنيدي، **الإصلاحات و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر** :دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 161-162.

جدول رقم (4.3) نسبة نمو نفقات التجهيز

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النمو٪	-	54	10.06	9.23	2	25.94	25.80	41.32	37.5
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
نسبة النمو٪	- 1.3	- 7.1	9.2	15.25	-16.8	32.16	21.5	- 8.1	

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بالجدول رقم (2.3)

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنفاق الاستثماري عرف نسب زيادة متذبذبة وعرفت نفقات التجهيز ارتفاعا حادا من جانبها منذ سنة 2005 (25.8٪في 2005 و2006) وبلغت مستويات أعلى لها سنة 2007 و 2008حيث ارتفعت على التوالي بـ ٪41.3و 37.6٪، إلا أنها بعد ذلك عرفت اتجاهًا مستقرا حيث قدرت سنة 2008 بـ 1973.3 مليار دج و1934.2مليار دج سنة 2011[1]، ويعتبر أكبر انخفاض حدث هو في 2013 أي انخفض بنسبة 16.8٪ ويرجع هذا بالأساس إلى انخفاض نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار سنة 2012 إلى 243.6 مليار دينار جزائري[2]

كذلك الأمر بالنسبة لترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة مع بداية سنة 2015 ولمس أثرها مع بداية 2016 حيث انخفضت النفقات العامة بنسبة 8.1٪ ومست الانخفاضات القطاعات التالية :[3]

- ✓ الطاقة و المناجم - ٪76.5 من 114.7 مليار دج إلى 27مليار دينار؛
- ✓ الفلاحة و الموارد المائية - ٪33.6 من 305.4 مليار دينار إلى 202.8مليار دينار؛
- ✓ البنى التحتية الاقتصادية والإدارية
  - ⇦ 12.8٪ من 1032.2مليار دينار إلى 899.9 مليار دينار؛
  - ⇦ التربية و التكوين - 24.3٪ من 227.9 مليار دينار إلى 172.5 مليار دينار؛

[1] Rapport annuelle de la banque d'Algérie 2011 ,p66

[2] تقرير بنك الجزائر 2013، ص 93.

[3] تقرير بنك الجزائر 2016، **مرجع سابق**، ص ص 75-76.

- ⇦ البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية - 11.9 من 135.4مليار دينار إلى 119.4 مليار دج؛
- ⇦ السكن- 28.7 ٪ من 615.7مليار دينار إلى 438.4مليار دينار.

المطلب الثالث أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر

من خلال التحليل السابق نلاحظ تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة2000- 2016 ويرجع منها إلى أسباب حقيقية وأخرى غير حقيقية، والملاحظ إن تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عاما بعد عام، حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن هذا التزايد هو عبارة عن قانون في المدى الطويل،[1] وسوف نحاول معرفة هذه الأسباب في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

وتعني الزيادة الظاهرية التضخم الذي يحدث في أرقام النفقات دون أن يصاحب ذلك زيادة في كمية الخدمات و السلع التي يستفيد منها المجتمع

- ✓ **ارتفاع المستوى العام للأسعار** إن دراسة النفقات العامة بالأسعار الجارية يعطي نتائج مظللة، حيث أن تزايد النفقات العامة مع زيادة المستوى العام للأسعار ينتج زيادة ظاهرية ولمعرفة حجم هذه الزيادة الظاهرية وجب استبعاد أثر النفقات العامة كما رأينا في الفصل الأول من خلال :

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة الجارية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2001}} * 100$$

[1] وليد عبد الرحمن عايب، **مرجع سابق**، ص 261.

جدول (5.3) نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة.

السنة	النفقات العامة	الرقم القياسي للأسعار	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي لنفقات بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي للنفقات بالأسعار الثابتة
2001	1321000	100	13210	-	-
2002	1550600	101.43	15287.4	17.3	**15.7**
2003	1766200	105.75	16701.6	13.9	**9.2**
2004	1891800	109.95	17206	7.11	**3.02**
2005	2052000	111.47	17408.5	12.02	**1.17**
2006	2453000	114.05	21508.1	19.5	**23.5**
2007	3108500	118.24	26289.7	26.72	**22.2**
2008	4191000	123.1	34045.5	35.5	**29.5**
2009	4246300	131.1	32389.7	1.31	**4.86 -**
2010	4466900	136.23	32789.4	5.19	**12.1**
2011	5853600	142.39	41109.6	31.04	**25.3**
2012	7169200	155.05	46237.9	22.5	**12.47**
2013	6024200	160.10	37627.7	15.9 -	**18.6 -**
2014	6995700	164.77	42457.3	16.19	**12.8**
2015	7656300	172.65	44345.7	9.44	**4.4**
2016	7383600	183.70	40193.8	3.56 -	**9.3 -**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقارير بنك الجزائر المالية و النقدية

لسنوات2003،2006،2011،2016 .

l'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014 ,2016), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار اتخذ اتجاها تصاعديا واستمر بالوصول إلى أعلى مستوى له سنة 2016 حيث وصل إلى 183.70 والسبب في ذلك أنه ونتيجة الزيادة في الموارد النفطية واعتماد الدولة على سياسة مالية انفاقية توسعية وما صاحب ذلك من زيادة في الطلب الداخلي وأمام عجز الجهاز واتجاه النسق العام للواردات إلى الزيادة والذي يعود إلى عاملين أساسيين هما:[1]

[1] طارق قدوي، **مرجع سابق**ص 210.

- ⇦ **من حيث الحجم** توسيع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق برامج مخططات التنمية المتعاقبة والتي ساهمت في زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية السلع التجهيزية المرتبطة ببناء البنية التحتية وتحسينها ؛
- ⇦ **التأثير المرتبط بتطور الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية** : لقد تأثر الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية بفعل تزايد حجم الاستثمارات العامة، وحيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني لم يتمكن من زيادة طاقته الاستخدامية لموارده ولم يوسع قدراته الإنتاجية فقد أدى ذلك إلى تلبية الطلب المتزايد عن طريق الواردات بدون ضوابط ترشيدية، مما جعل الاختلال الهيكلي للجهاز الإنتاجي يزداد تفاقما (عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة) وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني والتأثير الايجابي على الاقتصاديات التي تتعامل مع الجزائر خاصة في ظل الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، حيث ارتفعت الواردات الاستهلاكية منها الغذائية من حدود 3.7 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 20 مليار دولار مع نهاية 2014.

وقد صاحب هذه الزيادة زيادة في النفقات الجارية، وبعد إبعاد أثر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك نلاحظ أن النفقات العامة وبالأسعار الثابتة استمرت في التزايد لكن بمعدلات أقل من تلك المسجلة في النفقات العامة بالأسعار الجارية حيث وصلت سنة 2005 بالأسعار الثابتة 1.17٪ في حين سجلت بالأسعار الجارية 12.02 ٪ وهذا ما يؤكد على وجود زيادة ظاهرية في النفقات العامة

- ✓ **تخفيض قيمة العملة الوطنية** إلى غاية سنة 1986 وهي **سنة** حدوث الأزمة النفطية لم تكن هناك تحولات كبيرة في سياسة سعر الصرف إذ كان يتحدد إداريا منفصلا عن المتغيرات الاقتصادية ويكون سعر صرف ثابت، لكن بعد حدوث الأزمة ولجوء الدولة لصندوق النقد الدولي واعتماد برنامج التعديل الهيكلي والذي يهدف لجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير وتخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب لصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي، □ أصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يعتمد على أهم أساسيات

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 147.

الاقتصاد الوطني، لا سيما أسعار البترول ومستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية وفي التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسين[1]

والجدول التالي يوضح تطور معدل سعر الصرف بالدولار[2] مقابل الدينار خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(6.3) تطور سعر الصرف خلال الفترة2000- 2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف(دج)	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	6929	64.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر الصرف(دج)	72.64	74.38	72.93	77.53	97.36	80.57	100.69	*109.47	

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببيانات البنك الدولي.

*بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2016.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض متذبذب في قيمة العملة خلال فترة الدراسة مع التزايد في النفقات العامة التي شهدتها الفترة، وقد أثبتت بعض الدراسات أن تخفيض سعر الصرف بنسبة 10 ٪يترتب عليه زيادة الإنفاق المحلي بنسبة 3.7٪بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، و7.7٪ بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية،[3] وهو ما يؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة

إن سياسة تخفيض قيمة العملة تمارس تأثيرها على هذه النفقات كلما زاد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في هذا المجال وذلك عبر قناة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من جراء التغير في قيمة العملة، ومن ثم تزداد النفقات العامة للدولة كلما ازداد المكون الأجنبي في المنتجات المحلية أو في الاستهلاك النهائي.[4]

- ✓ **زيادة السكان** لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أن من أهم الأسباب الظاهرية المؤدية لزيادة الإنفاق العام هي النمو السكاني وسنحاول تأكيد ذلك في الجدول التالي:

[1] تقرير بنك الجزائر الدولي سنة 2016، ص 64.

[2] ثم ربط سعر الصرف بالدولار لان صادرات الجزائر الجزائر مقومة بالدولار والتي تعتبر المصدر الأساسي للنفقات العامة.

[3] بوعتروس عبد الحق، **مرجع سابق**، ص 108.

[4] بوعتروس عبد الحق، **مرجع نفسه**، ص 108.

الجدول رقم (7.3) الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في الجزائر.

السنوات	عدد السكان (مليون)	النفقات العامة (مليار دج)	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة	الزيادة السنوية للسكان	الزيادة الظاهرية
2000	30416	1178.1	38732.9	-	-
2001	30879	1321	427798	1.5	**64169.7**
2002	31357	1550.6	49449.8	1.54	**76152.6**
2003	31848	1766.2	55457.1	1.56	**86513.07**
2004	32364	1891.8	58453.8	1.62	**94695.1**
2005	32906	2052	62359.4	1.67	
2006	33481	2453	73265.4	1.74	**249102.36**
2007	34096	3108.5	91169.05	1.83	**166839.36**
2008	34591	4191	121158.6	1.45	**175679.97**
2009	35268	4246.3	120400.9	1.95	**234781.75**
2010	35978	4466.9	124156.4	2.01	**249554.36**
2011	36717	5853.6	159424.7	2.05	**326820.63**
2012	37495	7169.2	191204.1	2.1	**401528.61**
2013	38297	6024.2	157302.1	2.13	**335053.47**
2014	39144	6995.7	178717.04	2.21	**394964.65**
2015	39963	7656.3	191584.7	2.09	**400412.02**
2016	40836	7383.6	180811.04	2.18	**394168.06**

SOURSE : L'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014 ,2016), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزايد تصاعدي لنصيب الفرد من النفقات العامة خلال فترة الدراسة لكن لا يمكن الحكم على هذا الإنفاق إلا بجملة من الشروط وجب توفرها:[1]

- المعيار الأفقي أي مستوى انتشار وشمولية النفقات العامة، لتمس كافة السكان شاملة لكافة الميادين ومنتفعا بها كافة الأفراد أيضا؛

[1] قداوي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 120.

- ⇦ المعيار العمودي ونقصد به مقدار تشبع حاجة كل فرد بواسطة النفقات العامة حسب احتياجه؛
- ⇦ معيار الفعالية ونعنى به مدى تحقيق الأهداف المسطرة في مشروع النفقات العامة لكل فرد بالنظر إلى ما يكلفه الوصول إلى تحقيقها، وكذا حجم تأثيره في النفع العام للسكان.

والملاحظ أن هذه الزيادة في النفقات العامة كانت متوافقة مع زيادة السكان مما يؤثر على محدودية المنافع الناتجة عن زيادة النفقات العامة، وبالتالي فإن نسبة من هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

الفرع الثاني الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

بعد أن تطرقنا لأهم الأسباب الظاهرية المؤدية لزيادة النفقات العامة سنحاول تسليط على أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة

- ✓ **الأسباب الاجتماعية** مع تحسن الوضعية المالية العامة للدولة واعتمادها على السياسات الاجتماعية لتحسن الظروف العامة وتحقيق التنمية البشرية وتحديث الخدمة العمومية، زادت النفقات العامة في الجزائر، وقد تمت النفقات الاجتماعية في الجزائر بنحو 18٪ كمعدل سنوي خلال المدى الزمني 1999- 2008،[1] وعلى الرغم من الوضع المالي المقلق الذي عاشته بعد انخفاض أسعار البترول إبتداءً من سنة 2014، وإتباع الدولة لسياسة والمعلقين عليها رسميا في السداسي الأول من 2016 إلا أن الدولة ارتأت في الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية حيث وصلت المخصصات المالية 1711.7 مليار دج، أي 9.1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي وعلى قدره 6.4٪ مقارنة بسنة 2014.[2]
- ✓ **الأسباب الاقتصادية** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي

[1] بن حاج منير، بلعاطل عياش، **أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، **مرجع سابق** ص 07.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الأول 2015، ص 134.

- ⇦ زيادة الدخل القومي فنتيجة الانفراج المالي الذي حدث وتحسن المداخيل العامة للدولة نتيجة التحسن في أسعار النفط أطلقت الدولة مخططات خماسية للإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى مشروع تنمية الهضاب العليا والجنوب وبرنامج التمويل الفلاحي، ما ساهم في زيادة النفقات العامة للدولة؛
- ⇦ زيادة المشروعات العامة التي أطلقتها الدولة حيث عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا خلال فترة الدراسة كالهياكل الأساسية خاصة الطرق وإنجاز السكنات بمختلف الصيغ بالإضافة إلى عمليات الصيانة الكبرى بالإضافة إلى انجاز المسجد الكبير والمطار الجديد.ساهمت في ارتفاع النفقات العامة ؛
- ⇦ المراجعة المستمرة التي حدث للحد الأدنى المضمون للأجور خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 8000دج سنة 2001 إلى غالية 18000دج سنة 2012، كما شهدت الفترة إلغاء المادة 87 مكرر وما نتج عنها من التزامات مالية للدولة بالإضافة إلى تلبية جملة المطالب النقابية بالنسبة للقطاعات بأثر رجعي ما ساهم في زيادة المخصصات المالية لميزانية التجهيز وزيادة النفقات العامة ككل؛
- ⇦ زيادة القروض الممنوحة من طرف الدولة فرغم الظرف المالي الصعب التي تمر به الدول فقد زادت نسبة القروض بـ 22.7٪ سنة 2015 بالمقارنة مع 2014 وزادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 14.4٪ وللقطاع العمومي بنسبة 31٪ والقروض الممنوحة للعائلات بنسبة 8٪؛
- ⇦ تقليص المديونية الخارجية، فقد انخفضت قيمتها من 28.315 مليار دولار مع بداية الفترة إلى 5.606 مليار دولار سنة 2007،وقد لعبت سياسة الدفع المسبق لديون الخارجية والتي انطلقت سنة 2004دورا هاما في تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي.[1]

[1] مراد جنيدي، **الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 161-162.

المبحث الثاني عرض واقع سوق التشغيل في الجزائر

إن الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بقضايا التشغيل ورصد الجهود لمكافحة، وجب توفر سياسة تشغيلية واضحة تتوفر من خلالها الآليات والبرامج التي تسمح بخلق وظائف شغل

المطلب الأول مفهوم سياسات التشغيل.

لتشغيل مفهومين أحدهما تقليدي وآخر حديث، فالمفهوم التقليدي يعني أنه تمكن الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل أما المفهوم الحديث فيرى أن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل ويعطي له حق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب.[1]

الفرع الأول تعريف سياسة التشغيل

تعرف سياسات التشغيل على أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة –أصحاب الأعمال العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط و المعايير لأداء سوق العمل، [2] وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE سياسة التشغيل هي مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج [3]

ولا تعتبر سياسات التشغيل من سياسات الاقتصاد الكلي، ولا هي سياسة مختصة بأحد القطاعات وكذلك لا تختص بسوق العمل إنما هي "عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل السياسات السابقة الذكر أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة بالتشغيل.[4]

---

[1] سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 13، 2017، ص 187.

[2] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي" خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"**، 30 نوفمبر –3 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية –المركز الدولي لتدريب، ص 9.

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011**، مجلة الباحث، عدد 10 2012، ص 191.

[4] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 164.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف سياسة التشغيل على أنها مختلف التدابير والآليات التي يعتمدها من قبل الدولة ولا تختص فقط بسياسات سوق العمل وإنما بمجمل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمدها الدولة وتساهم في زيادة التشغيل، وتهدف سياسة التشغيل إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق

الفرع الثاني:الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

أبعاد سياسة التشغيل متنوعة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ونذكر منها:

- ✓ **البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا و بالبلاد ثانيا ؛
- ✓ **البعد الاقتصادي** يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي
- ✓ **البعد الهيكلي و التنظيمي لسياسة التشغيل** يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة والهادفة إلى:
  - ⇦ الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل؛

---

[1] بوزار صفية، **فعاليات و إتعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3، ص 09.

[2] أحمد سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26-27 أفريل 2009، ص 03.

[3] سرير عبد الله رابح، **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، الملتقى الوطني حول:سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13-14 أفريل 2011، ص 291-292.

- ⇦ تكييف الطلب على التشغيل أي مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية مع حاجيات سوق العمل؛
- ⇦ العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه؛
- ⇦ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل إضافية دائمة؛
- ⇦ ترقية التكوين المؤهل لا سيما في موقع العمل وفي الوسط المهني وهذا بهدف تيسير الإدماج في عالم الشغل؛
- ⇦ ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع خلق مناصب الشغل؛
- ⇦ محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛
- ⇦ تنمية روح المقاولة لدى الشباب

الفرع الثالث سياسات التشغيل الاقتصادية

عادة ما يتم تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للتشغيل انطلاقا من تحديد أسباب البطالة وحتى النظريات الاقتصادية نجد أنها تختلف في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، ففي حين يرتكز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي لتفعيل عملية التشغيل وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، يرتكز الاتجاه الثاني وهو الاتجاه النيوكلاسيكي على تحسين كفاءة العرض عن طريق دعم ملكية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل □

وفيما يلي نستعرض السياسات الاقتصادية للتشغيل:

- ✓ **سياسة تنشيط جانب الطلب** يتم تنشيط جانب الطلب عبر أحد الأسباب التالية:□
- ⇦ تحسين **مناخ الاستثمار:** وهذا باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف تخفيض سعر الفائدة، التحكم في الإنفاق الحكومي، تخفيض عجز الموازنة العامة، تخفيض معدل التضخم، تطوير أسواق رأس المال، خفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار منع الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين،

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص192-193.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي **مرجع سابق**، ص 193.

تشجيع عمليات التصدير والتكامل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص؛

- ⇦ **تنمية المشروعات الصغيرة:** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي توفر المزيد من فرص العمل حيث أن الفرص التي توفرها تمثل أكثر من 75٪ من حجم التشغيل في الدول المتقدمة، ومن بين وسائل تنمية هذه المشروعات نجد تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والتزويد بالأجهزة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ⇦ **تنشيط التشغيل في قطاع الخدمات** من خلال تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات كاستخدام ما يسمى ببرامج العمل الجماعي.

✓ **سياسة تحسين كفاءة جانب العرض سوق العمل** تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل ولهذا يتم العمل على تحسين كفاءة اليد العاملة من خلال:

- ⇦ **التدريب** يدخل التدريب ضمن سياسات تأهيل القوى العاملة ويتوقف نجاحه على مدى الوصف الدقيق للمتعطلين، مدى معرفة خصائصهم بالإضافة إلى التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل ونشير إلى أن التدريب قد يتم في أماكن حكومية كما قد يتم في أماكن خاصة؛
- ⇦ **التعليم**تعمل عملية التعليم على تحسين مهارات وقدرات القوى العاملة ومن ثم فإن تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

✓ **سياسة تحسين نظام معلومات سوق العمل** وتهدف هذه السياسة إلى إحداث تقابل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل ومن بين آليات هذه السياسة نجد:

- ⇦ تكوين هيئات مؤسساتية مسؤولة عن خدمات التوظيف؛
- ⇦ إقامة معارض تساعد على التقاء العارضين للعمل مع الباحثين عنه؛
- ⇦ تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال إقامة شبكات لربط مكاتب التوظيف

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي **مرجع سابق**، ص 193.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تجارب دولية في معالجة قضية البطالة**، مجلس الوزراء، مصر2004، ص07.

- ✓ **سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب العمل**:تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم في انتظار التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى تقديم منح للشركات وأرباب العمل لتحفيزهم على تشغيل وتدريب المتعطلين. [1]
- ✓ **سياسة الاستقرار الوظيفي** وتمثل في تشجيع الاستقرار الوظيفي عن طريق العمل على تخفيض كل من دوران العمل وعقود العمل المؤقتة، ومن بين الآليات التي يمكن أن تحقق هذا الهدف نجد تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية. [2]

المطلب الثاني سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر .

لقد جعلت الجزائر من قضية التشغيل ومكافحة البطالة أحد أولوياتها، ولعل ذلك يظهر من خلال مختلف الآليات والبرامج التي وضعتها

الفرع الأول السياسة القائمة على دعم العمل المأجور

إن تطبيق مختلف سياسات التشغيل والوصول إلى النتائج المرجوة منها يتطلب وضع أجهزة تسهر على العمل على تطبيقها، ومنذ الاستقلال أولت الجزائر أهمية لتنظيم سوق الشغل حيث أسست الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بموجب القانون رقم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر1962 ،لتطور هذه الهيئات محاولة مجارات التطورات الحاصلة في سوق الشغل ومنها.

- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب** : ثم إنشاء الوكالة الوطنية وتشغيل الشباب(ANSEJ)بمقتضى القانون رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق ل 8سبتمبر 1996 م والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق ل 13 جوان 1998، فطبقا لهذا المرسوم نشأت هيئة ذات طابع خاص تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي يمكن تعريفها على أنها وكالة متخصصة بمساعدة ودعم الشباب المستثمرين

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **مرجع سابق**، ص07.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **مرجع نفسه**، ص09.

وتوجيههم وإعطائهم النصائح الخاصة باختيار مشاريعهم، ودراسة ومراقبة هذه المشايع في مختلف الفترات. □

- ✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة في سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم (14- 04) المؤرخ في 22 فيفري 2004، وهي وكالة ذات طابع خاص مهمتها المساعدة على مكافحة البطالة من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر مساعدتهم على إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات، هذه المساعدة تكون من خلال القرض المصغر الذي يعتمد في تمويله للمشاريع الشخصية للمستفيد، سلفة بدون فائدة من هذه الوكالة ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي □
- ✓ **الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC:** تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94- 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة حيث وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، وكان الهدف عند إنشائه إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 3 سنوات، مع إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من 35 سنة إلى 50سنة ولا سيما عبر منح قروض غير مكافأة، كما كلف الصندوق بمهمة جديدة ابتداء من ديسمبر 2003 تتمثل في دعم ومرافقة الأنشطة المنشأة من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 50 سنة.
- ✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :** تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع ب الشخصية المعنوية والاستقلال المالي في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب وجاءت هذه الوكالة لتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار حيث تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39الصادر بتاريخ 1993/10/05المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)

---

[1] بن شنهو فريدة، شعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كحل لمحاربة البطالة** –دراسة ميدانية لحالة وكالة تلمسان 1999/2013– Revue d'étude sur les institution et le dévelopement–سبتمبر 2014، ص 97، 98.

[2] ناصر سليمان، محسن عواطف، **القرض الحسن لتمويل الأسر** المنتجة –دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر، ملتقى دولي حول المالية الاسلامية، جامعة صفاقس 27–29 جوان 2013، ص3.

وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03المؤرخ في 20أوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)المعدل و المتمم بالأمر رقم 06- 08المؤرخ في 2008/07/15.

الفرع الثاني السياسة القائمة على ترقية الشغل المأجور

من الوكالات التي استحدثتها الإدارة الجزائرية لترقية الشغل المأجور ما يلي:

- ✓ **الوكالة الوطنية لتشغيلANEM** هي نتاج عملية التحديث التي طالة الديوان الوطني لليد العاملة حيث في سنة 1990 غير اسم الديوان إلى الوكالة الوطنية لتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259- 90 المؤرخ في 8سبتمبر 1990 ، وفي ديسمبر 2004 أعلن عن إعادة تنظيم القانون الخاص بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل لتصبح مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحدد مهامها وتنظيمها وسيرها ، بعد أن كانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وذلك بموجب القانون رقم 19/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 ، وبموجب هذا القانون تحصلت الوكالة على استقلاليتها في التسيير الإداري والمالي □
- ✓ **الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية ADAIS** هي هيئة عاملة ذات طابع خاص ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09- 232 في 29 جوان 1996 وقد أحدثها الدولة من جل تخفيف حدة نتائج برنامج التعديل الهيكلي، وقد كانت تحت سلطة رئيس الحكومة لكن بداية من سنة 2008 أصبحت تحت إشراف وزارة التضامن والوطني والأسرة بموجب المرسوم التنفيذي 08- 09 الصادر في 27 جانفي 2008 وتشرف على الأجهزة التالية:
  - ⇦ **جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعيDAIS** يتمثل هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل لمدة تقدر بسنتين قابلة لتجديد لمرتين، ويشترط في البطالين امتلاكهم الجنسية الجزائرية وأعمارهم من 18 إلى 59 سنة وعد التوفر على أي دخل إضافة إلى إقامتهم بالولاية.[2]

[1] بلعباس رابح، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS متوفر على الموقع http://www.ads.dz تاريخ الاطلاع 2018/12/7

- **مشروع الجزائر البيضاء:** يعمل هذا البرنامج على استحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان وهذا لإدماج البطالين لاسيما الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي تقدر مدة العقد بثلاث أشهر تجدد ثلاث مرات.[1]
- **المنحة الجزافية للتضامن(AFS):** تعتبر واحدة من الإجراءات التي وضعتها الدولة للفئات الفقيرة والمعوزين الغير قادرة على العمل سنة 1994، وقد حددت بداية مبلغ المنحة بـ1000دج شهريا لكن منذ جانفي2009 تم رفع المنحة إلى 3000دج مع مبلغ إضافي 120 دج لكل شخص تحت كفالة المستفيد بشرط ألا يتجاوز عدد المكفولين ثلاث أشخاص.
- **جهاز الإدماج الاجتماعي لشباب حاملي الشهادات** : جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية في نشاطات مطابقة لتخصصاتهم الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية والبالغين من العمر بين 19 و35 سنة ولا يملكون دخل مع شرط إقامتهم بالولاية وهذا قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية وقابلية تشغيلهم
- **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثفة لليد العاملة (TUP-HIMO)** أنشئ سنة 1997 وتُمولُه وكالة التنمية الاجتماعية يهدف لمساعدة الفئة العاطلة من الشباب ويتميز البرنامج بأنشطة بسيطة لا تتطلب التقنية العالية
- **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية ESIL:** يمثل البرنامج تدعيم الجماعات المحلية في إطار مجهوداتها الرامية إلى محاربة البطالة ودفع التنمية وهو برنامج موجه أساسا للفئة العمرية بين 19- 30سنة و الذين هم بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة وعرف أول انطلاق له سنة 1990في إطار الجهاز الأول "جهاز الإدماج المهني للشّباب يهدف هذا الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري والغابات، وقد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل هذا البرنامج الأداة الملائمة

[1] جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، مرجع سابق

لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجامعية والهياكل الاجتماعية.[1]

- **عقود ما قبل التشغيلCPE:** إن هذا البرنامج مسير بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02ديسمبر 1998 والمتضمن إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي، وكذا الحاصلين على شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين، ويمنح امتيازات سواء لحامل الشهادة أو المستخدم.[2]

المطلب الثالث تقييم سياسة التشغيل في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي ترسم معالم سوق الشغل في الجزائر، ومن بينها عاملين هامين يتمثل العامل الأول في مؤسسات سوق العمل، أما العامل الثاني فيتمثل في الصدمات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي وهذا العامل مرتبط أساسا بالنمو في الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية[3] وسنحاول تحليل أهم خصائص سوق العمل في الجزائر

الفرع الأول سوق العمل الرسمي

إن القراءة في نوعية مناصب العمل المستحدثة حسب المهنة يسمح لنا بالتعرف على طبيعة مناصب العمل المستحدثة

[1] سمية قنيدرة، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص41.

[2] الجريدة الرسمية رقم 91–الصادرة بتاريخ 06ديسمبر 1998.

[3] سميرة العابد، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2012، 11، ص 77.

الجدول رقم(3-8) واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة2000- 2016

السنة	عرض العمل المعلن فعليا	طلب العمل المعلن فعليا	التشغيل الفعلي		
			دائم	مؤقت	المجموع
2000	101520	24533	3014	19201	**22215**
2001	99913	25662	3191	20505	**23696**
2002	147914	31358	3647	23400	**27047**
2003	234093	47057	6696	32509	**39205**
2004	570736	73311	11689	45357	**57046**
2006	590784	132117	17627	79223	**96850**
2007	749678	168950	19307	106334	**125641**
2008	1176156	213194	21304	133968	**155272**
2009	963016	235606	21286	149572	**170858**
2010	612834	234666	22033	157788	**179821**
2011	742272	253605	18580	163009	**181589**
2012	903134	287110	23007	191805	**214812**
2013	1136477	349179	26627	233527	**260154**
2014	1232016	400734	25202	279181	**304383**
2015	1005506	441812	19204	318917	**338121**
2016	1003095	465901	10482	359662	**370144**

Source : L'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014 ,2016), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن عرض العمل خلال فترة الدراسة عرف تذبذب بين الزيادة والنقصان، في حين أن الطلب على العمل عرف هو أيضا تزايد حيث انتقل من 24533 منصب إلى 465901 منصب عمل، وهو ما يثبت التحسن في وتيرة مناصب العمل المستحدثة وقد استطاع الاقتصاد الوطني استحداث أكثر من 2.5 مليون من مليون منصب عمل، غير أن معطيات الجدول تشير إلى أن 90.1٪ من منصب العمل المستحدثة أي2313958 منصب عمل هي مناصب عمل مؤقتة، في حين أن مناصب العمل الدائمة تمثل 9.9٪وهي نسبة ضعيفة جدا ما توحي بهشاشة سوق العمل في الجزائر وأن التحسن في التشغيل هو تحسن ظرفي فقط.

- ✓ **تحليل التشغيل حسب الحالة المهنية** لمعرفة سلوك سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 نستعرض الجدول التالي توزيع المشتغلين خلال الفترة حسب الحالة المهنية، علما أن سوق العمل الجزائري يتضمن أربع حالات منها:

- ⇦ المستخدمين؛
- ⇦ الأجراء الدائمين؛
- ⇦ الأجراء الغير الدائمين والمتمدرسين؛
- ⇦ المساعدات العائلية.

الجدول رقم (9.3) تطور بنية التشغيل حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2016

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مستخدمين	1645	1826	1855	2741	2183	2846	2516	**2655**
النسبة	26.6	29.32	26.56	33.9	27.14	32.08	29.24	**29.03**
أجراء دائمين	3017	2570	2829	2902	3076	2901	2909	**3198**
النسبة	48.8	41.27	40.51	35.9	38.2	32.7	33.8	**34.96**
أجراء غير دائمين	1213	1306	1515	1784	2202	2430	2680	**2815**
النسبة	19.6	20.9	21.69	22.11	27.3	27.3	31.15	**30.7**
مساعدات عائلية	303	525	784	639	582	692	498	**477**
النسبة	4.90	8.4	11.2	7.9	7.2	7.8	5.7	**5.2**
التشغيل الكلي	6178	6227	6983	8066	8043	8869	8603	**9145**
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2	**2016**
مستخدمين	2762	2847	2963	2882	3117	2811	3042	**3133**
النسبة	29.15	29.32	30.8	28.3	28.94	27.45	31.7	**31.8**
أجراء دائمين	3136	3208	3456	3675	3878	3640	3542	**3176**
النسبة	33.10	33.04	36.0	36.13	36.00	35.5	36.9	**32.2**
أجراء غير دائمين	3101	3250	2978	3396	3562	3623	2855	**3382**
النسبة	32.73	33.47	31.02	33.3	33.07	35.38	29.75	**34.35**
مساعدات عائلية	473	404	202	217	213	165	155	**154**
النسبة	4.9	4.16	2.1	2.1	1.9	1.6	1.6	**1.65**
التشغيل الكلي	9472	9709	9599	10170	10770	10239	9594	**9845**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة ب Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulté le 02 janvier 2019.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض الأجراء الدائمين فبعد أن كان سنة 2000 تمثل 48.8٪ وصل سنة 2016 نسبة 32.2٪ وهذا نتيجة عدم توائم عرض العمل والطلب عليه، في حين سجل الأجراء غير الدائمين ارتفاع تدريجي فبعد أن كان مساهمته في التشغيل من19.6٪ سنة 2000 إلى 34.35٪ سنة 2016 وهي تعتبر هي الزيادة الأعلى بين المهن،

وهذا ما يعكس طبيعة مناصب العمل المستحدثة وأن التشغيل المؤقت هو المعتمد بكثرة في الاقتصاد الجزائري.

في حين عرفت شريحة المستخدمين والمستقلين نسبب متذبذبة طيلة فترة الدراسة فبعد أن كانت تمثل 26.6٪ سنة 2000 وصلت سنة 2016 إلى 31.8٪، أما بالنسبة للمساعدات العائلية فهي منخفضة ولم تتجاوز نسبة 11.2 ٪خلال فترة الدراسة ،ووصلت إلى 1.56 ٪ سنة 2016.

- ✓ **تحليل التشغيل حسب الفئة العمرية** بعد تطرقنا إلى توزيع العمالة على مختلف المهن، نتطرق في الجدول إلى توزيع العمالة حسب فئات الأعمار، مما يساعدنا على معرفة الفئة العمرية الأكثر تشغيلا في الجزائر، والجدول التالي يبين توزيع العاملين حسب فئات الأعمار من 15 إلى أكثر من 60سنة

الجدول رقم (03) توزيع العاملين حسب الفئات العمرية

السنة	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	أكثر من 60سنة
2000	25	316	835	952	994	924	659	638	333	**252**
2001	372	810	962	936	898	738	630	435	223	**220**
2003	670	1518	1545	1286	1111	882	713	536	259	**237**
2004	726	1629	1738	1364	1159	938	746	586	326	**253**
2005	598	1611	1755	1394	1139	993	774	635	345	**242**
2006	469	1201	1360	1305	1253	1205	825	622	346	**279**
2007	560	1615	1870	1480	1179	1128	826	655	399	**252**
2008	555	1663	1939	1486	1247	1115	936	678	436	**260**
2009	539	1659	1993	1497	1235	1148	1015	726	483	**251**
2010	499	1659	2030	1578	1269	1156	1082	741	523	**274**
2011	400	1549	2019	1587	1309	1148	1116	754	531	**247**
2012	407	1543	2107	1853	1400	1282	1183	812	556	**280**
2013	430	1594	2279	1934	1458	1390	1127	895	556	**302**
2014	379	1518	2103	1876	1438	1294	1130	875	554	**286**
2015	352	1384	2114	2003	1649	1384	1202	989	536	**319**
2016	322	1360	2195	2050	1738	1450	1217	972	518	**295**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulter le 02janvier 2019

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية من 20- 49 سنة هي الفئة العمرية الأكثر سيطرة على سوق الشغل في الجزائر ويرجع ذلك إلى البرامج المنتهجة من طرف الدولة والتي تستهدف الشباب بصفة خاصة، كما نلاحظ أن هناك فئة عمرية عرفت زيادة معتبرة

خلال فترة الدراسة، حيث بالنسبة للفئة العمرية من 20- 24 سنة انتقلت من 316 ألف إلى 1360 ألف سنة 2016 في حين تضمنت الفئة العمرية من 25- 29 أعلى نسبة من إجمالي العمال حيث وصلت سنة 2016 إلى 2195 ألف عامل تليها الفئة العمرية من 30- 34 سنة بنسبة قدرة بحوالي 16.9٪ سنة 2016 في حين تبقى مشاركة الفئة العمرية من 15- 19 سنة محدودة نتيجة انشغالها بالتعليم والتكوين

✓ **تحليل التشغيل حسب قطاع النشاط** ولمعرفة توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(3-11) توزيع العاملين حسب قطاع النشاط

السنة	القطاع الخاص		القطاع العام		الإجمالي
	عدد العمال	نسبة العمالة	عدد العمال	نسبة العمالة	
2001	3669	58.9	2560	41.1	**6229**
2003	4026	60.2	2658	39.8	**6684**
2004	5121	65.6	2678	34.4	**7799**
2005	5080	63.1	2964	36.9	**8044**
2006	6123	69.03	2746	30.97	**8869**
2007	5607	65.2	2987	34.8	**8594**
2008	5996	65.5	3149	34.5	**9145**
2009	6238	72.5	3235	27.5	**9473**
2010	6390	65.6	3346	34.4	**9736**
2011	5756	59.9	3843	40.1	**9599**
2012	5816	57.1	4354	42.3	**10170**
2013	6349	58.8	4440	41.2	**10789**
2014	6139	59.9	4100	40.1	**10239**
2015	6139	57.9	4455	42.1	**10594**
2016	6490	59.8	4355	40.2	**10845**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulter le 02janvier 2019

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل معتبرة، فخلال سنة 2001 بلغ التشغيل في القطاع الخاص 3669 ألف منصب شغل بنسبة 58.9٪ لتزداد قدرته على التشغيل حيث وصل سنة 2010الى استحداث 6390 منصب شغل وقد سجلت سنة 2016 أكبر عدد من المناصب المستحدثة حيث ثم توفير 6490 ألف منصب شغل، ويعتبر القطاع الخاص الأكثر توفير لمناصب الشغل في الجزائر حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 69.03٪بمقابل 30.97 ٪ للقطاع العمومي.

وبشكل عام وفر القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة ثلثي مناصب الشغل المستحدثة ،وهذا نتيجة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة و التي هي من إنشاء القطاع الخاص وهو النهج الذي اعتمدته الدولة من خلال مختلف الآليات الدعم المستحدثة كما رأينا.

الجدول(3-12): تحليل العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872	1312	1412	1617	1380	1610	1171	**1252**
الصناعة	826	861	804	1060	1058	1264	1028	**1141**
بناء وأشغال عمومية	617	560	799	967	1212	1258	1524	**1575**
الخدمات والادارة	3862	3405	3667	4151	4392	4738	4872	**5178**
المجموع	6177	6138	6682	7795	8042	8870	8595	**9146**
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الفلاحة	1242	1136	1034	912	1141	899	917	**865**
الصناعة	1194	1137	1367	1335	1407	1290	1377	**1465**
بناء وأشغال عمومية	1718	1886	1595	1663	1791	1826	1776	**1895**
الخدمات والادارة	5318	5377	5603	6260	6449	6224	6524	**6620**
المجموع	9472	9536	9599	10170	10688	10239	10594	**10845**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاستعانة:بـ Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

من الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

⇦ **قطاع الفلاحة:** عرف التشغيل في القطاع الفلاحي نمو معتبر حيث تضاعفت خلال الأربع سنوات الأولى وانتقل من 872 ألف منصب عمل إلى 1617 ألف منصب سنة 2004 وهذا تزامنا مع إطلاق الدولة لبرنامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية، وكذلك المخصصات المالية الهامة التي ارتبطت ببرنامج دعم الإنعاش

الاقتصادي قبل أن تعود وتتراجع منذ سنة 2009 وهذا نتيجة أن العمل في القطاع مرهون بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير إلى أن أغلب العمال مؤقتون يتأثرون بالتقلبات الذي شهدها القطاع من سنة أخرى، وهذا ما يفسر بأن سياسة الدولة في تطوير ودعم القطاع لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتحقيق الكفاءة في التسيير والفعالية في الانجاز من سنة لأخرى دون التأثر بظروف المناخ وتقلبات السوق المحلي والدولي.[1]

- **قطاع الصناعة:** عرف قطاع الصناعة قفزة نوعية من حيث التشغيل حيث انتقل من 826 ألف سنة 2000 إلى 1465 إلف منصب عمل سنة 2016، وهو ما يمثل 13.5٪ من إجمالي اليد العاملة إلا أن هذه النسبة لا تتناسب إطلاقا مع القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد والتي وصلت إلى حدود 50٪ سنة 2006 في حين وصل التشغيل فقط إلى 14.2٪ ويرجع هذا بالأساس إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية (النفط و الغاز الطبيعي) والتي تسند في الغالب إلى الشركات الأجنبية التي تجلب العمالة الخاصة بها ، وتتطلب عمالة محلية ذات خبرة وكفاءة مما يضعف من مساهمتها في التشغيل ويجعلها تستهدف فئة معينة في التشغيل .

كما أدى تراجع الصناعات التحويلية في النمط الصناعي الجزائري (من 6٪ سنة 2000 إلى 5٪سنة 2010 ووصلت فقط الى 4٪سنة 2014 نتيجة ضعف الاستثمارات وتقادم التجهيزات،[2] إلى ضعف المساهمة في التشغيل خاصة وأنها صناعات تتطلب يد عاملة كثيفة إلى حد ما .

- **قطاع البناء و الأشغال العمومية** تميز هذا القطاع بالزيادة المستمرة و المتذبذبة خلال فترة الدراسة خاصة وأنها تزامنت مع إطلاق الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجملة المنشئات القاعدية الهامة والمشاريع السكنية المنجزة، وانتقلت مساهمة العمالة من9.9٪ سنة 2000لتصل إلى 17.22٪سنة 2008 ووصلت إلى 17.4٪سنة 2016.

---

[1] عمر جنينه، مديحة بخوش، "**دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة** " مداخلة في الملتقى الدولي حول "استراتجية الجكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011، ص14.

[2] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص " **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، عدد 12 جوان 2017، ص 199.

⇦ **قطاع الخدمات و التجارة** واستحوذ القطاع على الجزء الأكبر من إجمالي التشغيل خلال فترة الدراسة حيث تجاوزت 50٪ خلال فترة الدراسة حيث تجاوز 50٪خلال فترة الدراسة غير أنه يعتبر قطاعا غير منتج لثروة على اعتبار أنه لا يشارك مباشرة في العملية الإنتاجية.

الفرع الثاني سوق العمل غير الرسمي

إن أحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية هي طبيعة ونوعية فرص العمل، فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، وبالتالي يساهم في الحد من البطالة، وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالاتها، [1] ويعرف القطاع غير الرسمي جميع القطاعات الاقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانوني باستثناء النشطات الزراعية، ويتضمن القطاع غير الرسمي عمالة غير قانونية غير مصرح بها لدى الضمان الاجتماعي، [2] وهو المعيار المعتمد في الجدول التالي لتبيان عدد المشتغلين في سوق العمل غير الرسمي.

الجدول رقم(13) عدد ونسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر.

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عمال غير رسمين	4159	4322	4567	4694	4856	5227	5922	6211	5972	6864	**6747**
نسبة ٪	53.1	49.7	50.1	50.4	50.1	45.6	41.8	42.4	41.7	38.5	**37.8**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بتقرير Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن التشغيل غير الرسمي يمثل نسبة هامة جدا في الاقتصاد الجزائري حيث وصل في سنتي 2008 و 2009 إلى احتواء 50٪ من العمالة، ويرتكز التشغيل غير الرسمي في الجزائر في قطاع الفلاحة، الأشغال العمومية إضافة إلى القطاعات

[1] بلقايد ثورية، بن زاي مبارك، **البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، عدد، 06، 2016، ص 132.

[2] بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2010**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، جامعة بليدة 2، عدد 6، 2014، ص20.

التجارية ويرجع اتساع التشغيل في القطاع غير الرسمي في الجزائر لجملة من الأسباب أهمها:[1]

- ✓ الضعف على طلب العمل في القطاع الرسمي ومحدوديته ؛
- ✓ البيروقراطية وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي؛
- ✓ القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي.

[1] بودلال علي، **مرجع سابق**، ص15.

المبحث الثالث فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في الحد من البطالة

خلال الفترة 2000- 2016 تبنت الدولة سياسة مالية توسعية والتي كانت أكبر معالمها زيادة في الإنفاق الحكومي بالتزامن مع اعتماد المخططات التنموية قصد بعث التنمية الاقتصادية بعد الفترة الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني والمخلفات التي نتجت عنها والتي كان من أبرزها البطالة .

المطلب الأول: واقع البطالة في الجزائر

الفرع الأول وضعية البطالة في الجزائر خلال الفترة2000- 2016

ساهمت المستويات المرتفعة في التشغيل خلال الفترة 2000- 2016 بشكل ايجابي على مستوى البطالة التي عرفت انخفاضا خلال الفترة ،حيث تراجعت من 28.89 سنة 2000 إلى 10.5 سنة2016، غير أن معدل البطالة يعد مؤشرا مظللا إذا ما تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية وتقنيات حسابه وما تخلفه من انتقادات ومعارضات لذلك يتم اللجوء عادة إلى مؤشرات أخرى مساعدة خاصة بسوق العمل لاستجلاء هذا الغموض الذي يلف معدل البطالة □

[1] أحمد لعمى، محمد مسعي، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية 2001-2010)** مجلة الباحث، العدد 14، ديسمبر 2014، ص 215.

الجدول رقم (3-14): معدلات البطالة و النشاط و التشغيل خلال الفترة 2000 - 2016.

السنة	معدل البطالة٪	معدل النشاط٪	معدل التشغيل٪
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي			
2000	**28.89**	**40.2**	**30.5**
2001	**27.30**	**41**	**29.8**
***2002**	**25.7**	/	/
2003	**23.3**	**39.8**	**30.4**
2004	**17.7**	**42.1**	**34.7**
البرنامج التكميلي لدعم النمو			
2005	15.3	41	**34.7**
2006	**12.3**	**42.5**	**37.2**
2007	13.8	40.9	**35.3**
2008	**11.3**	**41.7**	**37**
2009	10.2	41.4	**37.2**
برنامج توطيد النمو الاقتصادي			
2010	10	41.7	**37.6**
2011	**10**	**40**	**36**
2012	11	42	**37.4**
2013	**9.8**	**43.2**	**39**
2014	10.5	40.7	**36**
البرنامج الخماسي			
2015	11.2	41.8	**37.1**
2016	**10.5**	**41.8**	**-**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب حوصلة البيانات الإحصائية1962- 2011 متوفرة على الرابط http://www.ons.dz Et_ Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

*بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2004

في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ انخفاض معدل البطالة من 28.98 ٪سنة 2000 إلى 17.7٪ سنة 2004 كذلك الأمر في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد عرف انخفاض لمعدل البطالة لتستقر عند حدود 10.2٪سنة 2009، ويرجع هذا إلى مختلف البرامج والآليات المستحدثة من طرف الدولة سواء مناصب الشغل المؤقتة أو الدائمة وقد تم خلال الفترة بين 2000- 2008 استحداث :[1]

[1] http://www.premier_ministre.gov.dz تاريخ الاضطلاع 2018/07/18.

- ✓ مناصب شغل دائمة في إطار ترتيبات (laig .tuphimo/esil)قدرت بـ 905034 منصب بين 1999- 2003 و بـ 172699 منصب بين 2004- 2008؛
- ✓ مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر قدرت بـ 379446 منصب بين سنتي 1999- 2008.؛
- ✓ مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيبات عقود ما قبل التشغيل قدرت بـ 41651 منصب بين سنتي 1999- 2003 وبـ258869 منصب بين 2004- 2008؛
- ✓ استحداث 673926منصب لدى الوظيف العمومي و 237992 منصب شغل في إطار الاستثمارات الممولة من طرف البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة).

واستمرت البطالة في التراجع ضمن برنامج توطيد النمو لتسجل أدنى مستوياتها سنة 2013 بـ 9.8٪ قبل أن تعود للارتفاع في 2014 وهذا راجع بالأساس إلى زيادة عدد الداخلين لسوق العمل الجدد حيث سجلت سنة 2014 البطالة بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة16- 24 سنة بـ 25.2٪ كما أن مجمل المناصب المستحدثة تتصف بأنها مناصب مؤقت، حيث بلغت بطالة الأفراد الذين سبق لهم التوظيف سنة 2014نسبة 45.2٪ أي بزيادة في عدد البطالين الذين سبق لهم التوظيف بـ 68000 شخص عن 2013 وهو ما يعكس طبيعة المناصب المستحدثة، كما عرفت سنوات 2015 زيادة في معدل البطالة لتصل إلى 11.5٪ مع تراجع السياسة الانفاقية للدولة وتبنيها لترشيد النفقات العامة مع تراجع أسعار النفط قبل أن تنخفض وتسجل 10.5٪ سنة 2016 .

أما بالنسبة لمعدل التشغيل فقد ارتفع من 30.5 سنة 2000 إلى 37.4٪ سنة 2016 وقد اتصف منذ سنة 2004 بالاستقرار النسبي ويعتبر معدل التشغيل في الجزائر من أضعف معدلات التشغيل العالمية حيث بلغ معدل التشغيل العالمي 71.6٪ سنة 2008، في حين سجل معدل النشاط الاقتصادي استقرارا طول فترة الدراسة في حدود 41٪.

الفرع الثاني هيكل البطالة

إن اعتماد معدل البطالة في التحليل فقط لا يعطينا صورة إجمالية عن الظاهرة بل يجب معرفة هيكلتها من خلال خصائص المتعطلين العمرية و التعليمية ،مدة البطالة وأصنافها.

✓ **هيكل البطالة حسب العمر** يوضح الجدول التالي عدد العاطلين عن العمل حسب العمر

الجدول رقم (3-15) البطالة حسب العمر خلال الفترة2000- 2016

الوحدة :آلاف

السنوات	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	المجموع
2000	640	761	554	254	112	70	47	49	19	**2506**
2001	393	687	578	280	155	93	72	58	18	**2334**
2003	329	666	509	245	133	75	62	40	15	**2074**
2004	256	505	462	206	104	58	41	24	11	**1667**
2005	205	481	398	146	84	43	31	19	07	**1414**
2006	166	369	333	170	91	48	28	25	06	**1236**
2007	175	421	393	187	93	48	22	24	09	**1372**
2008	140	388	348	149	69	34	19	15	07	**1169**
2009	125	342	320	142	65	32	19	17	10	**1072**
2010	116	349	336	140	58	32	22	13	10	**1076**
2011	95	342	323	134	74	36	32	14	12	**1062**
2012	129	408	337	159	91	57	38	17	17	**1253**
2013	129	373	306	163	87	50	31	23	13	**1175**
2014	114	365	355	178	88	54	34	20	8	**1216**
2015	136	382	389	198	95	64	33	25	14	**1336**
2016	99	350	401	203	94	63	31	19	11	**1271**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب: حوصلة البيانات الإحصائية 1962- 2011 متوفر على:
et Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz
http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

من خلال الجدول نلاحظ تناقص عدد البطالين بالنسبة لجميع الفئات العمرية وهذا ناتج عن انخفاض البطالة بشكل عام خلال فترة الدراسة، كما يبرز أن الفئة العمرية من15- 24 سنة قد تنقص عرض عملها حيث انتقل من 1401000 سنة 2000 إلى 449000 سنة 2016 أي لأقل من النصف إذ وصلت مشاركتها في الفئة النشيطة سنة 2000 ما يقارب 15.63٪ في حين لم تتجاوز نسبة مشاركتها سنة 2016 حوالي 3.70٪، كما أن اشتغال هذه الفئة بالتعليم و التكوين ساهم في محدودية عرضها للعمل .

أما بالنسبة للفئة العمرية بين 35- 60 سنة والذي قدرت نسبة بطالتها في سنة 2000ب3.41 ٪قبل أن تنخفض وتسجل نسبة 1.79٪و يفسر انخفاض البطالة عند هذه

الفئة أنها مستهدفة في سوق العمل نتيجة أن التوظيف في الاقتصاد الجزائري دائما ما يتطلب خبرة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص

أما بالنسبة للفئة العمرية 25- 34 سنة فإنها الفئة العمرية الأكثر عرضت للبطالة فبعد أن كانت في سنة 2000 تمثل 32.35 قفزت لتشكل 47.52 وهذا نتيجة زيادة الفئة النشطة كما نلاحظ انخفاض في عدد الأفراد منذ سنة 2004 مع بداية إطلاق الدولة لجملة من الآليات لزيادة التشغيل منها ANGEM و CNAC وترجع إلى عدم توائم مخرجات التعليم مع سوق الشغل

والملاحظ أن البطالة في الجزائر هي بطالة شباب بالدرجة الأولى حيث تمثل بطالة الأفراد الأقل من 40سنة -وهذه الفئة تضم الغير متمدرسون والمتسربون من المدارس وخريجو التكوين المهني والتعليم العالي 93٪و 89.82٪و 88.28٪ سنوات 2014،2015،2016 على التوالي وهو ما يعتبر خسارة في أحد عناصر العملية الإنتاجية ويضيع على الاقتصاد الوطني فرصة تثمينه لاستغلال هذه الطاقات

- ✓ **هيكل البطالة حسب الجنس** يوضح الجدول التالي توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس

جدول رقم (16[3]) معدل البطالة حسب الجنس

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ذكور٪	11.8	12.8	10.1	8.6	8.1	8.4	9.6	8.3	9.2	9.9	8.1
إناث٪	14.4	18.3	17.1	18.1	19.1	17.2	17	16.3	17.1	16.4	20

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب: حوصلة البيانات الإحصائية 1962- 2011 متوفر على:
et Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz
http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة مرتفعة عند الإناث مقارنة بالذكور حيث بلغت في سنة 2016 أكثر من الضعف، ويعود ذلك إلى أن الوظائف التي استحدث خلال فترة الدراسة كانت أكثر بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والخدمات مثل النقل والتي لا تقبل عليها النساء بالإضافة إلى:□

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد (مشاركة المرأة العربية في سوق العمل)**، الفصل العاشر، 2004، ص 13.

- ⇦ إقبال المرأة الجزائرية بقوة على التعليم فضلا عن تغير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة في المناطق الريفية، مما رفع من مشاركة المرأة في سوق العمل وبالتالي زيادة عرض العمل من طرفهن؛
- ⇦ تحيز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم والصحة مما جعل هذه القطاعات تتسم بالعمل النسوي وبالتالي قل الطلب عليهن فيها، وهو ما انعكس في شكل بطالة إضافية لهن مما عمق من معدلات البطالة بين الجنسين.

غير أن هذا لا ينفي الدور الهام التي تلعبه المرأة حيث تشكل المرأة 50٪ من قطاع التربية والتعليم ٪60من الصحة و 55٪ من الإعلام و الصحافة و 30٪ من القضاء.[1]

✓ **هيكل البطالة حسب مدة البحث عن العمل:** يوضح الجدول التالي مدة البحث عن العمل في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016.

الجدول رقم (17-3) مدة البحث عن العمل خلال الفترة2010- 2016

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
مدة البحث عن العمل	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
اقل من سنة	383	35.5	292	27.4	427	34.1	417	35.4	446	36.7	336	25.1	411	32.36
12- 23 شهر	208	19.3	199	18.7	264	21.08	239	20.3	259	21.3	310	23.1	335	26.3
24 شهر وأكثر	485	45.07	560	52.6	532	42.4	475	40.3	484	39.9	655	48.9	485	38.1
غير مصرح به	-	-	13	1.22	29	2.3	45	3.8	24	1.9	36	2.6	39	3.07

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب: حوصلة البيانات الإحصائية 1962- 2011 متوفر على:
et Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site http://www.ons.dz
http://www.ons.dz consulter le 02janvier2019.

بعد أن رأينا في التحليل السابق أن البطالة في الجزائر هي بطالة شباب وهذا نتيجة عدم توافق عرض العمل والطلب عليه وضعف الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، مما صعب من خلق مناصب الشغل، وهذا ما يجعل مدة البحث عن العمل طويلة نسبيا، وهذا ما تأكده أرقام الجدول أعلاه وحيث نلاحظ في سنة 2010 تبلغ نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل

[1] ريم بين زيادة، **واقع المرأة وسوق العمل في الجزائر–مقارنة مع تونس و المغرب –** مجلة الإنسان والمجتمع عدد 13، جوان 2017، ص93 .

لأكثر من سنتين 45.07٪ في حين بلغ سنة2016 نسبة 38.1 بينما تجاوزت النسبة 48.9٪ سنة 2015 وهو ما يؤكد أن البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأمد.

✓ **هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي** يوضح الجدول التالي البطالة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (18-3) توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي2010- 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بدون تأهيل	1.9	2.5	3	2.7	2.7	3.6	2.6
ابتدائي	7.6	6.3	8.3	6.7	7	7.7	6.8
متوسط	10.7	12.6	13.3	11.1	12	13.4	10.6
ثانوي	8.9	8.6	9.7	9.7	9.7	10.1	9.5
عالي	20.3	15.2	14.6	14	15.4	14.1	16.7

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ب: حوصلة البيانات الإحصائية 1962- 2011 متوفر على: http://www.ons.dz Activité, emploi et chômage 2016 disponible sur le site et consulter le 02janvier2019. http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن هناك استقرار في نسبة البطالة بالنسبة لفئات بدون تأهيل والابتدائي والمتوسط والثانوي حيث وصلت في المتوسط إلى 2.3٪، 10.4٪، 6.3٪، 8.2 ٪على الترتيب، في حين أن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي فئة أصحاب الشهادات الجامعية حيث بلغت نسبة العاطلين 20.3٪ سنة 2010 لتسجل انخفاض سنة 2016 وتصل إلى 16.4٪ غير أنها تبقى نسبة معتبرة وترجع البطالة بالأساس لدى حاملي الشهادات و الكفاءات إلى:[1]

- ⇦ وجود خلل واضح في هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعجز عن استيعاب المؤهلات والكفاءات ما يعني أن هذا الاقتصاد غير قائم على رأس المال البشري؛
- ⇦ ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل مما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار ولا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم، وفي ظل شح فرص العمل ساعد هذا الوضع على انتشار ظواهر سلبية كالرشوة، المحاباة وتوريث المناصب، فغاب معيار الكفاءة وبرز وسطاء وهميون في مجال التوظيف؛

[1] حسين رحيم، **سياسات التشغيل في الجزائر (تحليل وتقييم)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61-62 شتاء -ربيع 2013، ص ص 138-139.

- ⇦ ضعف فعالية سياسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة والتي تعرف في معظمها بسياسات دعم تشغيل الشباب لا سيما تلك الموجهة لحاملي الشهادات، حيث أنها ترجح المعالجة الاجتماعية قصيرة الأمد لمشكلة البطالة، بدلا من المعالجة الاقتصادية طويلة الأمد والتي لم تحظ منها فئة خريجي الجامعات في الأغلب إلا بما يعرف بعقود ما قبل التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك تعود البطالة بين خريجي الجامعات إلى:

- ⇦ عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وضعف التنسيق بين القطاعات بعد المكتسبات العلمية عن ما يصادف الطالب الجامعي في سوق العمل؛
- ⇦ عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه،وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.

✓ **هيكل البطالة حسب الشهادة المحصل عليها:** يوضح الجدول التالي البطالة حسب الشهادات المحصل عليها

الجدول رقم (3-19) البطالة حسب الشهادات المحصل عليها في الفترة2010- 2016

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بدون مؤهل	7.3	8.2	9.2	8.1	8.6	9.8	7.7
تكوين مهني	12.5	12.4	14.4	12.3	12.7	13.4	13
تعليم عالي	21.4	16.1	15.2	14.3	16.4	14.1	17.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقارير Emploi et chomage (2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016)

من خلال هذا الجدول تتأكد ملاحظة ما رأيناه في الجدول السابق حيث نلاحظ أن بطالة خريجي التعليم العالي كبيرة بالمقارنة مع بطالة حاملي شهادات التكوين المهني التي تبقى متوسطة على العموم وهذا نتيجة مراعاة هذه المراكز لاحتياجات سوق الشغل، في حين تبقى بطالة الذين لا يحملون أي مؤهل منخفضة جدا حيث وصلت الى 8.4 ٪في متوسط فترة الدراسة وهذا لاستيعاب هذه الفئة من خلال التشغيل غير الرسمي.

[1] عبد الغاني كحلة، "**نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر**" الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل و الاستشراف، الرهانات و المحك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية يوم 04و 05ديسمبر 2013، ص 07.

المطلب الثاني المخططات الانفاقية في الجزائر خلال الفترة2001- 2016

مع بداية الألفية انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية نتيجة الانتعاش المالي، ظهرت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والذي اهتمت فيه الجزائر بتحقيق التشغيل في إطار عملية تنموية شاملة، وقبل التطرق إلى البرامج التنموية وجب التعرف على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي

أولا تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

هي سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى دفع اقتصاد ما، لا يستخدم كل قدراته الإنتاجية بهدف تعزيز النمو لمكافحة البطالة وهي سياسة ترمي إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستهلاك و الاستثمار [1]، ويتم تطبيقها إما بواسطة الطلب عن طريق استخدام إحدى الآليات التالية أو عن طريق المزج بينها:[2]

- ✓ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة ،مساعدات اجتماعية مختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب؛
- ✓ الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاك و الاستثمار) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛
- ✓ تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض الذي يهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، فعند تدخل الدولة (غير مباشرة) يكون بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- ✓ تخفيض العبئ الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص؛

---

[1] شليغم سعاد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع**، مجلة دراسات استرايجية، مركز البصيرة، الجزائر العدد 2016، 23، ص94.

[2] محمد مسعي، **مرجع سابق**، ص 148-149.

- ✓ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى عملية تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها.

ثانيا الشروط العامة لتطبيق الإنعاش وضمان فعاليتها

تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية تتمثل فيما يلي:

- ✓ يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- ✓ أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة)يكون في هذه الحالة ضعيفا ،كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري.

الفرع الثاني برنامج الإنعاش الاقتصادي2001- 2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، وقد تم تخصيص غلاف مالي أولى بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة و إجراءات تقييمات لمعظم المشايع المبرمجة مسبقا [1]،هذا المبلغ الذي اعتمد خارج ميزانية الدولة لتمويل البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى [2]، والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية والفلاحية تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل ،الهياكل القاعدية ،تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية

[1] محمد مسعي، **مرجع سابق**، ص149.

[2] محمد مسعي، **مرجع سابق**، ص 147.

[3] شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، **حجم الدولة والنمو الاقتصادي:دراسة تحليلية قياسية**، منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 2010، 01مختبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر ص08.

وتنمية الموارد البشرية ،وقد تزامن هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية□

وقد رصد البرنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق الناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5 ٪سنويا وتوفير ما يقارب 850000منصب شغل وعموما تنوعت أهداف البرنامج بين الأهداف الكيفية والأهداف العملية وهي:□

- ✓ **الأهداف الكيفية للبرنامج**
  - ⇦ تهيئة وانجاز قاعدة تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان ؛
  - ⇦ محاربة الفقر و المشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية ؛
  - ⇦ خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
  - ⇦ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية .
- ✓ **الأهداف العملية للبرنامج** تترجم الأهداف العملية من خلال
  - ⇦ إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسة الانكماشية و تحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛
  - ⇦ دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا لا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال الفلاحي و المؤسسة المنتجة لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها ؛
  - ⇦ إعادة تأهيل الهياكل القاعدية ، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بالموارد البشرية.
- ✓ **مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي** تفصيل محتوى البرنامج فيما يلي:□
  - ⇦ **القطاع الفلاحي** من أجل مواصلة الجهود التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ، استهدف البرنامج زيادة الإنتاج الفلاحي وتشجيع استقرار سكان الأرياف ومكافحة الفقر،وقد تم تخصيص 55.9 مليار دينار للقطاع الفلاحي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :

---

[1] نبيل بوفليح، "**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** "، مجلة الباحث، 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص147.

[2] ميهوب مسعود "**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية** للفترة 1990-2015"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017 ص159.

[3] مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية، ملف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

- زيادة المنتجات الفلاحية وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- ضمان حد أدنى من الإنتاج؛
- حماية المناطق السهبية والرعوية من التصحر؛
- المحافظة على المساحات الفلاحية وتوسيعها؛
- حماية السهول و الأراضي المعرضة لظاهرة انجراف التربة ؛
- تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها؛
- تشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور؛
- إعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي وزيادة فرص العمل،وحل مشكلة ديون الفلاحين .

⇦ **قطاع الصيد والموارد الصيدية** رغم الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وبرغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة، لم ينل الاهتمام اللازم من أجل تدارك النقائص في هذا القطاع تم تخصيص 9.5 مليار دينار من قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من عدد السفن وقوارب الصيد وصيانتها؛
- تحسين شروط عمل الصيادين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم (النقل،التبريد)؛
- دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع من خلال التسهيلات الضريبية والقانونية؛
- دعم الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات؛
- تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات؛
- معالجة ديون الصيادين

⇦ **التنمية المحلية والبشرية** ركز برنامج الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية على الأهداف التالية:

- تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية؛
- رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب ؛
- تطوير شبكات الصرف الصحي؛
- إعادة تأهيل المناطق المتضررة في فترة التسعينيات والبلديات المهمشة والفقيرة؛

- دعم المشاريع والأنشطة الإنتاجية؛
- توسيع وتطوير النقل وشبكات الاتصالات.

⇦ **التشغيل و الحماية الاجتماعية** وذلك بالتركيز على برامج التشغيل كثيفة العمالة و التركيز على المناطق الفقيرة، من خلال :

- خلق 70000 منصب عمل طيلة فترة البرنامج؛
- دعم شريحة المعوزين و الاهتمام بالمناطق المحرومة؛
- تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة؛
- تنظيم سوق العمل و إنشاء وكالات للتشغيل

⇦ **تنمية الموارد البشرية** تم تخصيص 90.2 مليار دينار ،وقد تم التركيز في هذا المحور على المنشآت القاعدية لقطاعي الصحة و التربية،وتطوير الجامعات من حيث الهياكل والتأطير وتشجيع البحث العلمي، إضافة إلى تشجيع الأنشطة الرياضية والترفيهية، ودعم قطاع الشؤون الدينية.

⇦ **تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي** تم تخصيص 2105 مليار دينار لهذا المحور، تضمنت التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الحضرية، وذلك على النحو التالي :

- التجهيزات **الهيكلية المتعلقة بالعمران** خصص لها 142.9 مليار دينار، وقد تم توجيهها إلى المراكز الحضرية الكبرى وإلى البلديات الفقيرة والمناطق المهمشة
- **إعادة تأهيل الأرياف و مناطق الهضاب العليا و الواحات** استهدف البرنامج في هذا الصدد تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت 67.6 مليار دينار .

✓ **التقسيم القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** ركز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على دعم الهياكل القاعدية للدولة لتوفير مناخ مناسب للأنشطة الإنتاجية ودعم الفلاحة و الصيد البحري، وكذلك الاهتمام بالتنمية البشرية ومشاريع الخدمات العمومية لتحسين الإطار المعيشي للسكان، وقصد تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج .

الجدول رقم (03) التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

الوحدة مليار دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	القطاعات الفرعية*	مخصصات القطاعات الفرعية	المجموع	النسبة٪
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	تجهيزات الهياكل	142.9	210.5	40.1
					تنمية المناطق الريفية	32		
					السكن و العمران	35.6		
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	التنمية المحلية	97	204.2	38.8
					التشغيل و الحماية الاجتماعية	17		
					تنمية الموارد البشرية	90.2		
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	الفلاحة	55.9	65.4	12.4
					الصيد البحري	9.5		
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	-	525.0	525.0	100

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87.

*أضيفت من طرف الطالبة بالاستعانة بنفس التقرير

من خلال الجدول نلاحظ ضخامة المخصصات المالية للبنية التحتية والقواعد الهيكلية للاقتصاد –الاستثمارات غير المنتجة –والتي بلغت 40.1٪ من مجموع مخصصات البرنامج وهذا قصد تحسين المحيط مما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة لتكون فعالة في السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب دور المؤطر والمدعم والمنظر للنشاط الاقتصادي، حيث أن تجهيز الهياكل أخذ نسبة 67.9٪ من مجموع المخصصات التي رصدت للهياكل والأشغال الكبرى، في حين أن تنمية المناطق الريفية والسكن كان له نسبة 32.1٪وهو ما يعكس رغبة الدولة في تأهيل المناطق الريفية والعمل على ديمومتها واستيطان العمالة فيها بتحسن ظروف المعيشة ومحاولة خلق نشاط اقتصادي.

[1] مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، نظرة تحليلية، أبحاث المؤتمر الدولي –تقييم برامج الاستثمرات العامة وانعكاستها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر 12/11 مارس 2013، ص10.

وكذلك الأمر بالنسبة للشق الاجتماعي على اعتباره من أهم أهداف البرنامج حيث بلغت مخصصات التنمية المحلية و البشرية 204.2مليار دينار جزائري كانت نسبة 47.5 منها لتشجيع التنمية المحلية من خلال محاولة تقديمة خدمة عمومية نوعية من خلال تحسين المرافق العمومية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط بالإضافة إلى المخططات البلدية التي وضعت ،كذلك عمل البرنامج للحد من البطالة، ومظاهر الفقر وذلك من خلال تميل المشاريع العمومية ذات الكثافة العمالية، ومحاولة تأطير سوق العمل وعرفت الفترة زيادة الاهتمام بالفئات الهشة من خلال زيادة التحويلات الاجتماعية والمنح وشكلت المخصصات المالية في البرنامج نسبة 8.3٪ ،بينما وجهت نسبة 44.2 لتحسين مؤشرات التنمية البشرية خاصة تطوير المستوى التعليمي و الصحي و الثقافي من خلال زيادة المؤسسات التعليمة و الهياكل الرياضة و الثقافية ولضمان نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي تم تسطير مجموعة من الإجراءات والإصلاحات ويمكن توضيح أهم السياسات المصاحبة للبرنامج ومخصصاتها السنوية في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21) السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	17.7	15.2	46.58

المصدر مصالح الحكومة الجزائرية، ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ص 18.

يلاحظ أن السياسات المصاحبة للبرنامج، تضمنت محاولة عصرنة الإدارة وتطويرها، وكذلك ترقية المنافسة الصناعية ومحاولة دعم المؤسسات والمرافقة وتقديم جميع التسهيلات سواء قبل العملية الإنتاجية أو بعدها وهذا قصد خلق ديناميكية في السوق والعمل على تحسين بيئة النشاط الاقتصادي

الفرع الثالث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005- 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5دولار سنة 2004،[1] وقد قدر الغلاف المالي الأولي للبرنامج بـ 4203 مليار دينار وأضيف له:[2]

- ✓ برنامج التكميلي الخاص لفائدة ولايات الجنوب ب377 مليار دينار؛
- ✓ البرنامج التكميلي لفائدة الهضاب العليا 693 مليار دينار؛
- ✓ برنامج لانجاز 270000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش بقيمة 800مليار دينار؛
- ✓ 200 مليار دينار من البرامج المحلية التكميلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات من 2005 إلى 2008،
- ✓ 815 مليار دينار خاصة بعمليات إعادة التقييم للمشاريع (الناتجة عن النقص في إنضاج الدراسات وكذا ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات)؛
- ✓ 1376 مليار دينار كتمويلات إضافية .

لتصبح قيمة البرنامج ككل إلى 8464 مليار دينار (حوالي 113.6مليار دولار)،كما أضيفت1216مليار دينار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتصل التكلفة الإجمالية للمشروع 9860 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى:[3]

- ✓ **تحديث وتوسيع الخدمات العامة** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة،بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة وتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني ؛

---

[1] بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية** –الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001–2014، مرجع سابق، ص 13.

[2] محمد مسعي، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014:دراسة تحليلية لأهم آثرها الاقتصادية الكلية** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 105.

[3] بخثة سعدي "**مرجع سابق،** ص 158–159.

- ✓ **تحسين مستوى معيشة الأفراد** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ،سواء كان الجانب الصحي ،الأمني أو التعليمي؛
- ✓ **تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية** ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي،إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع و الخدمات وعوامل الإنتاج؛
- ✓ **رفع معدلات النمو الاقتصادي** :يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي لبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.

وقد تم توزيع مخصصات البرنامج حسب القطاعات كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (22-3) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

القطاعات	المبالغ	النسب	توزيعات المبالغ	المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	29.1	السكن	555
			التربية، التعليم العالي و التكوين المهني	399.5
			البرامج البلدية للتنمية	200
			تنمية الهضاب العليا و الجنوب	250
			تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز	192.5
			باقي القطاعات	311.5
تطور المنشئات الأساسية	1703.1	40.1	الأشغال العمومية و النقل	1300
			المياه	393
			التهيئة العمرانية	10.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8	الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312
			الصناعة وترقية الاستثمارات	18
			السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7.2
تطور الخدمة العمومية	203.9	4.8	-	-
تطور تكنولوجيا الاتصال	50	1.2	-	-
المجموع	4202.7	100	-	-

المصدر ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص 6- 7.

وفقا للجدول أعلاه نلاحظ بشكل عام مواصلة الدعم لقطاع المنشئات الأساسية، وأيضا رأس المال الاجتماعي وهو ما اعتبر تكملة لنفس نهج برنامج الإنعاش الاقتصادي وسنتناول كل باب على حدى

- ✓ **باب تحسن ظروف معيشة السكان** : رصد البرنامج نسبة 45.5٪من التكلفة الإجمالية للبرنامج، على اعتبار عنصر العمل من أهم مركبات النشاط الاقتصادي وتحسن الإطار العام لمعيشته أكيد سيساهم في تحسين أدائه مما سينعكس على

الأداء العام في الاقتصاد ، وقد احتل السكن الجزء الأكبر من ذلك بنسبة 29.1٪بقيمة 555 مليار دينار ،ثم التربية التعليم ،التكوين المهني بـ 399.5 مليار دينار حيث أنجزت الكثير من الهياكل التربوية ومعاهد التكوين المهني والعديد من الجامعات والمدارس.

- ✓ **الهياكل القاعدية** أخذ نفس الأهمية ب 40.1٪ ومبلغ 1703.1 مليار دينار كان النصيب الأكبر للأشغال العمومية والنقل نظير الانجازات الضخمة التي أعدت كالطرق الولائية والوطنية بالإضافة إلى الطريق السيار شرق غرب ،لتليه المياه والتهيئة العمرانية.
- ✓ **التنمية الاقتصادية** لم تتجاوز التنمية الاقتصادية نسبة 8٪ من المخطط وكانت النسبة الأكبر منها الفلاحة ب 92.6٪ وهو ما يعكس توجه الدولة نحو الرهان الفلاحي كاستمرار لسياسة التجديد الفلاحي التي تبنتها الدولة ابتداء من سنة 2000، بينما رصدت للصناعة 18 مليار دينار فقط وهو مبلغ صغير جدا بالمقارنة بالمبلغ الإجمالي للبرنامج، على الرغم أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي لنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة ،حيث يحتل الإنتاج الصناعي مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي ،إضافة إلى اعتبارها المحفز الرئيسي للقطاعات الأخرى ومصدر للرقي التقني ولتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع □
- ✓ **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها** حيث رصدت الدولة ما قيمته 203.9 مليار دينار بهدف ترقية وتدارك النقص الذي شهده القطاع خلال فترة التسعينيات وقد اهتم البرنامج بالقطاعات التالية :
  - ⇦ البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنه 61 محطة أرضية؛
  - ⇦ العدالة حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين

[1] عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، مرجع سابق، ص13.

المتعاملين الاقتصاديين ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية؛

- ⇦ الداخلية والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛
- ⇦ التجارة إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف:
  - انجاز مخابر المراقبة النوعية؛
  - اقتناء تجهيزات المراقبة النوعية؛
  - انجاز مقرات تفتيش النوعي على الحدود.
- ⇦ المالية حيث يهدف إلى تحديث وعصرنه الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

الفرع الرابع برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014

يندرج المخطط الخماسي 2010- 2014 ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة مواصلة ارتفاع أسعار البترول واحتياطات الصرف الهامة التي سجلتها الجزائر والتي تجاوزت عتبة 162 مليار دولار مما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي تجاوزت فيه المخصصات التراكمية 21234 مليار دينار جزائري (حوالي 286 مليار دولار)، يذكر أن الطريقة التراكمية التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005 لتقديم برامج الاستثمارات العمومية الجديدة (أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتداد لسابقه ويضم غلافه المالي) نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين، وحتى الاقتصاديين الذين طرحوا تساؤلات حول ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص لبرنامج الجديد (توطيد النمو)، وربما كان مرد هذا الخلط إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات المعنية آن ذاك .[1]

وقد جاء البرنامج لتغطية شقين رئيسين:[2]

- ✓ **تخصيص** 9700مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك

[1] مسعي محمد، **مرجع سابق**، ص 111.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2000-2014، 24 ماي 2010، ص 2.

الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار عند نهاية الفترة؛

- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج(حوالي 156 مليار دولار).

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- ✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز؛
- ✓ نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل؛
- ✓ التعجيل بوتيرة تجسيد مضمون التزامات العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، وضمان متابعة تطبيق الالتزامات من خلال اللجنة الثلاثية المقامة لهذا الغرض؛
- ✓ بذل كل ما من شأنه أن يسمح مع حلول سنة 2019 بتحقيق نسبة النمو الاقتصادي طبقا للأهداف و التوقعات التي تتوخاها الحكومة؛
- ✓ مواصلة السياسات الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة ،من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة؛
- ✓ مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي؛
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة ذات القيمة التكنولوجية القوية ودعم المؤسسات المصغرة، التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات وترقية المناولة؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، لاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة؛

[1] ليليه غضبانة، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2، 2015/2014، ص ص 105-106.

- ✓ ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية؛
- ✓ ترقية الشراكة العمومية الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به.

الفرع الخامس البرنامج الخماسي للتنمية2015- 2019

جاء المخطط الخماسي للتنمية في إطار مواصلة الدولة لبرامج الاستثمارات العمومية والتي شرعت في إنجازها منذ سنة 2001 والذي رصدت له الدولة مبلغ 262 مليار دولار أي حوالي 22.100 مليار دينار بمخصصات مالية سنوية قدرها 52.4 مليار دولار لتحسين ظروف المعيشة والبنية التحتية ويهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- ✓ تسيير المنشآت الأساسية وصونها وتوسيعها بغرض تعزيز دورها في دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسن الظروف المعيشية وتقديم المزيد من الدعم والتحويلات الاجتماعية للفئات المحتاجة؛
- ✓ بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7٪مع حلول سنة 2019؛
- ✓ ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية ،بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي تنويعه؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث لثروة ومناصب العمل؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- ✓ استمرار الحكومة في تعزيز استغلال قطاع المحروقات و المناجم، خاصة الغاز الصخري من أجل توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل هذا في إطار توفير معايير الحفاظ على البيئة

[1] مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص ص 10-15.

المخصصات المالية للبرنامج ترتكز الخطة الخماسية الجديدة على موصلة نفس النهج الاستثماري للبرامج السابقة و التركيز على البنية التحتية وتحسين الخدمة العمومية وتحسين ظروف معيشة السكان ،غير أنه بدأ توجيه الاهتمام أكثر نحو القطاعات الإنتاجية ونحو تبني الاقتصاد الأخضر (الزراعة ،السياحة ،إعادة التدوير) وفيما يلي أهم المخصصات المالية للبرنامج الاستثماري □

- ✓ تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل **نهاية** 2014 بمبلغ 115.مليار دينار يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا على غرار الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره عدل بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدره 2500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا كما تحتوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حساب المهمات الخاصة، والتي حدد لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار بمعدل 500 مليار سنويا تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حساب المخططات التي تم تحديدها مسبقا ؛
- ✓ تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة ؛
- ✓ ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررا تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 4 خط أنبوب لنقل النفط والغاز ، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية تخزين الوقود بـ 60 مليون طن بحلول 2018؛

[1] مشري محمد ناصر، بقة شريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر :دراسة اقتصادية للفترة 2005-2015**، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، موجودة على الرابط htpp://www.kantakji.com تاريخ الزيارة 2019/01/28 الساعة 22.36

- ✓ تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء أعمال بتربينات الغاز ومحولات القوة؛
- ✓ إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة حيث أن أول مركز لتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ في الإنتاج قريبا؛
- ✓ حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي؛
- ✓ ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكك الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة ميترو ،ترامواي، المصاعد الهوائية؛
- ✓ التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 1.2 مليون سكن في طور الانجاز، كما سيتم تسليم 300.000سكن في السنة الحالية، و 600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا؛
- ✓ كما تعتزم الحكومة –بغية تحديث البنية التحتية للاتصالات إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة وأيضا الجيل الرابع الذي بالفعل غطى بالفعل جميع المراكز الإدارية من الولايات

ولكن مع حلول سنة 2015 و استمرار تراجع أسعار النفط بداية من شهر سبتمبر 2014 حيث انخفض سعر النفط الجزائري من 122 مليار دولار إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من 2015، وإصرار الدولة على أن يكون تمويل هذه المخططات التنموية يعتمد على إيرادات الدولة وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد لنفقات العامة، ومن ثم فقد تم قفل حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج عمليات الاستثمارات العمومية

المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج حيث تم نقل فقط النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية الدولة لتجهيز والنفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31ديسمبر2016،[1] كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها هذه البرامج خاصة ما هو متعلق بالنمو و التشغيل.

المطلب الثالث تقييم آليات التشغيل في الجزائر

عادة ما تلجأ الدولة إلى مثل هذه الحلول لمعالجة البطالة من أجل تغطية الفجوة المتنامية بين وتيرة نمو اليد العاملة ووتيرة نمو الاقتصاد والتي تنطوي في الوقت عينه على ضغوط اجتماعية حقيقية أو كامنة، مما جعل الحكومة إلى اختلاق مناصب ولو خارج الاحتياجات الحقيقة للسوق مع دفع أجور هذه المناصب من الخزينة العمومية وأحسن مثال على ذلك عقود الإدماج المهني.[2]

الفرع الأول تقييم آلية الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعيةADS

عرفت الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية تطورات كبيرة في البرامج التي تشرف عليها، حيث مع 1 جويلية 2011، انطلق جهاز نشاط الإدماج المهني (DAIS) والذي تضمن جميع عمال الشبكة الاجتماعية والذين كانوا ضمن برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة والذي كان معتمدا منذ سنة 1994 إلى جوان 2011 وأدرج أيضا كل من عقود تشغيل الشباب والوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL.

ويوضح الجدول الموالي أهم البرامج التي تشرف عليها وكالة التنمية الاجتماعية ومناصب العمل التي توفرها خلال الفترة 2000- 2016.

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الوافق ل 17 يناير2017، يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد3، المادة 3، ص 4.

[2] حسين رحيم، **مرجع سابق**، ص142.

الجدول رقم (23) تطور مناصب الشغل المستحدثة في اطارDAIS للفترة 2000-2016

السنة	ESil L(90-2014)	DAIS (جويلية 2011 الى غاية اليوم)
2000	145481	-
2001	178512	-
2003	149376	-
2004	141501	-
2006	120151	-
2007	126266	-
2008	129894	-
2009	143414	-
2010	90002	-
2011	-	
2012	-	
2013	-	
2014	-	512818
2015	-	523348
2016	-	527581

Source : l'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014 ,2018), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج ESIL تمكن من استحداث منصب شغل، غير أن طابع ظرفية العقد الذي يندرج ضمن مناصب العمل المؤقتة والتي لا تتعدى عام واحد يضعف من فعالية الجهاز على معدلات البطالة.

أما عن جهاز الإدماج المهني والذي استحدث منذ سنة 2011 فقد استحدث إلى غاية 2016 منصب، غير أنه مثل سابقه لا يمكن التعويل عليه كثيرا في احتواء البطالة إذ تقدر مدة العقد بسنتين قابلة للتجديد أي المدة الإجمالية للعقد تقدر بـ 6 سنوات وهو ما يجعل مشكلة البطالة مشكلة مؤجلة بالنسبة لهذه الفئة.

الفرع الثاني تقييم آلية الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة (TUP-HMO):

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج (TUP-HMO)وهذا خلال الفترة 2000- 2016:

الجدول رقم (3-24) مناصب الشغل المستحدثة في إطار TUP-HMO

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2008
مناصب الشغل	139969	130949	155816	169749	124042	19926	18989	14140
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل	15753	14012	16770	26505	27796	44827	43411	34724

Source :l'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014 ,2018), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le (27avril 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج ساهم في استحداث ما يقارب وهو رقم ضئيل مقارنة بالبرامج الأخرى ، غير أن هشاشة هذه المناصب على اعتبار أنها آيلة لزوال تؤثر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمنتسبيها ، إذ اعتبرت مناصب قصيرة الأجل وجهة للفئات المحرومة للعمل على تأهيل البنية التحتية والعمل على دفع عجلة التنمية المحلية وبالتالي يؤكد ضعف فعالية الجهاز على المستوى الطويل.

الفرع الثالث تقييم آلية جهاز المساعدة على الإدماج المهنيDAIP:

يوضح الجدول التالي تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP خلال الفترة 2000- 2016:

الجدول(3-25) عدد المناصب المستحدثة في إطارDAIP.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
عدد المناصب المستحدث	164296	277618	273141	660810	241973	138973	113417	95084	68287

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بـ

l'Algérie en quelque chiffres, résulta (2002, 2004, 2006,2008, 2010, 2012, 2014), disponible sur le : http//www.ons.dz consulté le 27avril 2018.
*Agence national de l'emploi, information statistique, décembre2015,2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجهاز ساهم في امتصاص البطالة بشكل كبير خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات ومراكز التكوين حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة بـ 2.033.599 منصب، وسجلت سنة 2011 رقما قياسيا لعدد التنصيبات وصل إلى

660810 وهذا نتيجة الاحتجاجات التي عرفتها السنة الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكثيف وتيرة خلق مناصب الشغل وعلى مستوى الإدارات العمومية وكذلك القطاع الخاص، في حين نلاحظ انخفاض في سنوات 2015و 2016 وهذا راجع لسياسة ترشيد النفقات التي تبنتها الدولة.

الفرع الرابع تقييم آلية الوكالة الوطنية لتشغيل

نستعرض من خلال الجدول التالي تطور عدد المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ) ومناصب العمل المستحدثة في إطارها وهذا من خلال الفترة 2000- 2016.

الجدول رقم (3-26) عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل(ANSEJ)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المشاريع الممولة	10355	7279	7087	5644	6691	10549	8645	8102	10634
مناصب العمل	28735	20152	19631	147771	19077	3376	24500	22685	31418
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
المشاريع الممولة	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676	11262	
مناصب العمل	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766	

SOURCE :L'agence nationale de soutien a' l'emploi des jeunes (ANSEJ) ,Disponible sur :http://www.ansej.org.dz consulté le :27décembre 2018

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي تم إنشائها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال العام 2000 ب 10359 مؤسسة ،ليصل إلى 65812 مشروع سنة 2012 وهي أكبر سنة لإنشاء المؤسسات عرفتها الوكالة لتبدأ بالتراجع المحسوس ابتداء من سنة 2015 وتصل فقط إلى 22766 مؤسسة سنة 2016 وهذا نتيجة الظرف الاقتصادي الصعب التي مرت به البلاد وما عرفته من عملية ترشيد لنفقات العامة ،وقد وصلت الحصيلة الإجمالية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2016 367980 مشروع بمختلف صيغ التمويل، وساهمت هذه المشاريع في استحداث 878264 منصب عمل ،في حين سجلت الفترة 2014- 2016 استحداث 167476 منصب عمل أي 20٪ من مناصب التشغيل منذ

التأسيس، رغم انخفاض المشاريع الممولة وهذا لتوجه التمويل نحو المشاريع كثيفة العمل خاصة الصناعة حيث مولت الدولة 14257 مشروع

وتبقى النتيجة المسجلة ضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المالية الضخمة التي رصدت والتسهيلات الهامة التي منحت للمستفيدين، وترجع هذه النتيجة بالأساس إلى ضعف المرافقة بعد التمويل خاصة وأن معظم الشباب لا يملك خبرة في مجال الاستثمار، وغلب على هذه الصيغة الطابع الاجتماعي دون أن تكون هناك دراسة جدية للمشاريع الممولة وهذا ما جعل تأثيرها على التشغيل محدودا.

الفرع الخامس تقييم آلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ستعرض من خلال الجدول الموالي حصيلة المشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومناصب الشغل المستحدثة في إطارها من خلال الفترة 2002- 2017.[1]

الجدول رقم (3-27) عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمة المالية (مليون دج)	مناصب الشغل المستحدثة
القطاع الخاص	61926	8570379	1050246
القطاع العام	1197	4518781	131914
مختلط	112	1211500	49434
المجموع	63235	14300664	1231549

Source : l'agence national de développement de l'investissement (ANDI) .disponible sur :http://www.andi.dz consulté le :27 décembre 2018.

ساهمت لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا هاما في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص والذي يحتل الصدارة من حيث المشاريع المصرح بها ب 61926 مشروع

أما بالنسبة للحصيلة الإجمالية للمشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002 - 2016 فقد قدرت بـ 63235 مشروع بقيمة 14300664 مليون دج، أما فيما يتعلق بالتشغيل على مستوى الوكالة فقد تم تقديرها بـ 1.231.594 منصب عمل وهو ما اعتبر مؤشر إيجابي في التخفيف من حدة البطالة ولو بشكل نسبي.

[1] صعوبة الالتزام بفترة الدراسة لعدم توفر بينات سنوية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

الفرع السادس تطوير الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

نستعرض من خلال الجدول التالي تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق ومناصب العمل المستحدثة في إطاره وهذا من خلال الفترة 2004- 2016

الجدول رقم(3-28) عدد المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAC)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المشاريع المصرح بها	13	1901	2236	2574	2429	4221	7465
مناصب العمل المستحدثة	34	5159	6078	6949	5781	9574	15804
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
المشاريع المصرح به	18490	34801	21412	18823	15449	8902	
مناصب العمل المستحدثة	35953	59125	41786	42707	37921	21850	

Source : l'Algérie en quelque chiffres, résulta 2016,disponible sur le :http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

لقد عرفت عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق تطورا كبيرا ، غذ انتقل من مجرد صندوق لتقديم الإعانات إلى صندوق لدعم الاستثمار وبعد أن بدأ بـ 13 مشروع فقط عام2004 انتقل إلى 34801 مشروع سنة 2012 وقد قدرت الحصيلة الإجمالية للمشاريع الممولة إلى غاية 31 ديسمبر 2016 بـ 138716 مشروع وفي ما يخص حصيلة التشغيل فقد تمكن الصندوق من توفير 288721 منصب عمل، بمعدل سنوي للفترة ب 22209 منصب عمل سنويا وهو ما يعكس فعالية الصندوق في الحد من ظاهرة البطالة .

الفرع السابع تقييم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

نستعرض من خلال الجدول الموالي تطور عدد المشاريع الممولة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ومناصب العمل المستحدثة من طرفها خلال الفترة 2004- 2016

الجدول رقم (29) عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المشاريع الممولة	3329	22221	17231	42099	60734	51956
مناصب الشغل المستحدثة	4994	33331	25847	63148	91101	77934
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المشاريع الممولة	107611	146427	110702	117543	84101	21363
مناصب الشغل المستحدثة	161417	219641	166053	176315	126152	32045

Source : l'Algérie en quelque chiffres, résulta 2016,disponible sur le :http//www.ons.dz consulté le 27 décembre 2018.

لقد عرفت المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تطورا ملحوظا على امتداد الفترة 2005- 2016حيث انتقل من 3329 مشروع ممول سنة 2005 إلى 146427 سنة 2012 ونتيجة لذلك عرفت مناصب الشغل المستحدثة هي أيضا دفعة قوية حيث انتقلت من 4994 منصب إلى 219641 منصب عمل سنة 2012 للتراجع فيما بعدها نتيجة تراجع المشاريع الممولة

وتعاني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من نفس المشاكل التي تعاني منها الوكالة الوطنية لدعم الشباب من مشاريع وهمية وعدم تسديد القروض مما اضطر الوكالة لإعادة جدولتها .

الفرع الثامن تقييم آلية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يوضح الجدول الموالي تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000- 2016:

الجدول رقم (3-30) تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2009-2016

السنة	2009	النسبة	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة
مؤسسة خاصة	1494949	96.66	1577030	97.01	1676111	97.2	1800742	98.3
مؤسسة عمومية	51635	3.34	48656	2.99	48086	2.8	47375	1.7
المجموع	**1546584**	**100**	**1625686**	**100**	**1724197**	**100**	**1848117**	**100**
السنة	**2013**	**النسبة**	**2014**	**النسبة**	**2015**	**النسبة**	**2016**	**النسبة**
مؤسسة خاصة	1953636	97.6	2120665	97.8	2327293	98.16	2511674	98.86
مؤسسة عمومية	48256	2.4	46567	2.2	43727	1.84	29024	1.14
المجموع	**2001892**	**100**	**2157222**	**100**	**2371020**	**100**	**2540698**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستعانة ب :

- MDIPI, Bulletin d'information statistique de la PEM, anné2010 N°18 édition avril 2010,p12
- MDIPI, Bulletin d'information statistique de la PEM, anné2012 N°22 édition avril2013,p14
- MDIPI, Bulletin d'information statistique de la PEM, anné2014 N°24 édition avril 2014,p14
- MDIPI, Bulletin d'information statistique de la PEM, anné2015 N°26 édition avril 2015,p13
- MDIPI, Bulletin d'information statistique de la PEM, anné2016 N°30 édition mai 2017,p14

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور ملحوظ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة الدراسة فبعد أن كانت المؤسسة توظف سنة 2009 1.5 مليون عامل أصبحت مع نهاية 2016 تشغل أزيد من 2.5 مليون عامل وهذا كاستجابة لزيادة التي حصلت في عدد الشركات، وساهمت هذه المؤسسات في تشغيل ما نسبته 34.75٪ من إجمالي اليد العاملة المشتغلة سنة 2016، وتظهر جليا سيطرة القطاع الخاص على التشغيل بأكثر من 90٪من حصة التشغيل

ويعد فشل المؤسسات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة إلى:[1]

- ✓ **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع** يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية، ومن جانب

[1] علي السنوسي، **دراسة تحليلة لظاهرة البطالة في الجزائر الأسباب، الحلول –من خلال التطرق الى تجارب دولية**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)؛

- ✓ **بيئة أعمال غير مناسبة** لا تتوفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت المؤسسات الضائعة بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور؛
- ✓ **توفير برامج تدريب عامة لا ترتكز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة** من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة بيئة أعمالهم على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية لشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة لشباب المتعلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة، ومن الجدير ذكره أنه نظرا لمحدودية المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها .

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة واقع السياسة الانفاقية ودورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، حيث تناولنا بالدراسة والتحليل النفقات العامة في الجزائر محاولين التعرف على تقسيماتها وهياكلها وأسباب تزايدها، كما حاولنا التعرف على سوق التشغيل والآليات التي وضعت من أجل معالجة البطالة التي تناولنا هيكلها واستعرضنا البرامج الانفاقية والتي رصدت من خلالها الدولة البرامج محاولين تقييم فعاليتها على الحد من البطالة

والملاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد حقق نتائج ايجابية على مستوى البطالة حيث انحصرت الى 10.5٪ إلا أن هذه النتائج لا يمكن أخذها بعين الاعتبار في الحكم على ظاهرة البطالة، حيث أن جل البرامج التي اعتمدت (ESIL, TUP-HMO, DAIP, DAIS) هي برامج عمل مؤقتة مما يؤجل فقط من مشكل البطالة، وهي أيضا تبتعد عن أساسيات العمل اللائق حيث أنها تقدم أجور زهيدة، وبما أنها موجهة لفئة الشباب فهي تمثل هدر لكفاءة هؤلاء الأفراد وهدر في الطاقة الإنتاجية على اعتبار العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة:

2016-2000

تمهيد:

من خلال دراستنا التحليلية للبطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 لاحظنا تراجع كبير في معدلات البطالة وهذا مع إطلاق الدولة لجملة من البرامج التنموية والتي اعتمدت على تطبيق سياسة مالية توسعية، حيث اعتمدت الدولة على الطرح الكينزي من خلال محاولة رفع الطلب الفعال.

ومن أجل قياس الأثر الذي نتج عن إتباع هذه السياسات سوف نقوم ببناء ثلاث نماذج قياسية تتضمن معدل البطالة كمتغير تابع والنفقات العامة بمركبتيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة وقصد ذلك قسمنا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تضمن أدبيات الطرق القياسية المستخدمة في التحليل والمبحث الثاني تضمن النماذج القياسية حيث كانا كالتالي

المبحث الأول البناء النظري للتحليل القياسي؛

المبحث الثاني قياس أثر السياسة الانفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

المبحث الأول البناء النظري للتحليل القياسي

يعتبر موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية المهمة التي تناولت سلوك الظواهر الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق للمسار الذي تسلكه من أجل بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير سير السلسلة واستخدام هذا التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء.

المطلب الأول مفهوم السلاسل الزمنية وأنواعها

الفرع الأول تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر(الاقتصادية-الاجتماعية .الطبية .) على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول، كما تعرف على أنها عبارة عن مشاهدات متكررة لنفس المتغير مثل معدل البطالة أسعار الأسهم وتكون السلسة الزمنية تعبر عن متغير ما (X)كما يلي:

$$\{x1, x2, x3 \dots . xt\} \quad \text{أو} \quad \{xt\}/ \quad t=1, 2, 3$$

وبصفة عامة هي عبارة عن تتابع مجموعة من المشاهدات والمعلومات الإحصائية لظاهرة معينة جمعة خلال فترة زمنية منتظمة ومحددة، حيث قد تكون يومية، شهرية أو سنوية أو حتى يومية مثل البيانات المالية .

الفرع الثاني ويوجد نوعين من السلاسل الزمنية:

1.السلاسل الزمنية من نوعTS: هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية كون الوسط الحسابي مرتبط بالزمن وتأخذ الدالة شكل:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

---

[2] J.H.Cokrasmne,**timeseries for macrooeconomic and finance**,,Graduate Sckool of Businss,University of Ckicago,1997,2005,p08.

[3] R.Bourbonnais ;M.Terraza ,analyse de series temporelles en economie,edition PUF ,Paris,1998,p13.

[4] عبد الحميد غجاتي، **مرجع سابق**، ص 332-333.

حيث أن$f(t)$كثيرة حدود في الزمن و ε_t خطأ أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي: $y_{t=\alpha_0} + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ ولجعله مستقرا نستعين بالطريقة الانحدارية فنقوم بتقدير المعالم $\alpha_0 \alpha_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ونطرح القيمة $\alpha_0 + t\alpha_1$ من y_t. وتكون بذلك سلسلة البواقي سلسلة خالية من الاتجاه العام، كما أنه في حالة تعرض لصدمة عشوائية في لحظة زمنية معينة يكون مفعولها عابرا أي أنه يختفي بمرور الزمن وتسمى هذه الميزة بعدم إصرار الصدمات propriété de non persistance des chocsوهذا يعني بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الظرفية

2.السلاسل الزمنية من نوع différences stationnaire(DS) هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرار عشوائي وتسمى كذلك بسلاسل السير العشوائي إذ تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة وذلك لعدم ثبات التباين عبر الزمن، وتكتب بالصيغة التالية :

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ولإرجاع السلسلة مستقرة نستعمل طريق الفروق كما يلي:

$$(1 - D)^{\alpha} = \beta + \varepsilon_T$$

حيث أن D تمثل معامل التأخر و d تعبر عن رتبة الفروق، ونستعمل طريقة الفروق من الرتبة الأولى

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ومنه

$$(1 - D)y_t = \beta + \varepsilon_t \rightarrow y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

إذا كان $\beta = 0$ يسمى نموذج DS بدون.مشتقة .وهذا النموذج كثير الاستعمال في دراسة كفاءة الأسواق المالية ويسمى بنموذج المشي العشوائي Random walk model ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى.

إذا كان $\beta \neq 0$ يسمى نموذج DS مع مشتقة ويكتب وفق الشكل ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى، وفي هذه النماذج فان الصدمة في وقت معين تؤثر في مسار الاتجاه المستقبلي لسلسلة الزمنية وتسمى هذه الخاصية بخاصية إصرار الصدمات وتعنى

أن المسار لا يعود لحالته الأولى بسبب الصدمة، كما أن أغلبية سلاسل الاقتصاد الكلي هي من نوع DS

المطلب الثاني دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينتها ثابتين عبر الزمن و بالتالي فالخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية المستقرة هي:

- ✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(YT)=\mu$؛
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن $VAR(YT)=E(YT-\mu)^2=\delta^2$؛
- ✓ أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (k)بين القيمتين (YT)و (YT-K) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عن التغاير$YK=E[(YT-\mu)(YT+K-\mu)]$

حيث μ تمثل الوسط الحسابي، δ^2تمثل التباين، Y_kتمثل معامل التغاير، وهي ثابتة.

الفرع الأول دالة الارتباط الذاتي:

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، ومن الناحية العلمية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، حيث تمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة (K) كما يلي:

$$t = 1,2,3,\dots\dots\dots\dots\dots T \qquad \bar{p}(k) = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(y_t-\bar{y})(y_t-k\bar{y})}{\sum_{t=1}^{T}(y_t-\bar{y})^2}$$

[1] عبد العزيز شربي، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة،1996،ص30.

[2]علال بن ثابت، جلال سويح،**اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،جامعة عمر ثلجي ،الأغواط ،العدد 29،2017،ص34.

[3]شيخي محمد ، **طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،الطبعة الأولى 2012، ص203-205.

نقول عن سلسلة أنها مستقرة إذا كان $P(K)=0$ أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر أي في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع (K)، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإنه يجب تحويلها إلى سلسلة مستقرة باستعمال W_T حيث :

$$Wt=\Delta Yt=Yt-Yt-1 \quad / \quad t=1.2.3\ldots\ldots T$$

بعد استعمال الفروقات للسلسلة نتأكد من عدم وجود شكل عدم الاستقرار أما إذا بقيت W_t غير مستقرة نواصل حساب الفروقات على الشكل:

$$t=1,2,3\ldots\ldots T \quad ,W_t=\Delta^2 y_t$$

ومنه يمكن أن نطبق عامل الفروقات مرة واحدة على السلسلة المشتقة:

$$W_t=\Delta^{\alpha} y_t T=\alpha+1 \ ,\alpha+2\ldots\ldots T$$

لكن عند تحديد دوال الارتباط لسلسلة زمنية يجب تحديد P(K) التي تكون معنويا تختلف عن الصفر بمعنى اختبار الفرضيتين: $H_0 :P(K)=0,\ H1 :P(K)\neq 0$

إذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذي يرتكز على إحصائية ستيودنت، وبالتالي من أجل $T\geq 30$ فإن المعامل P(K) ينتهي تقريبا إلى القانون الطبيعي ذي المتوسط المعدوم وانحراف $1/\sqrt{T}$ ومنه يعطي مجال الثقة للمعامل P(k) بـ: $P(K)= 0 \mp \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{t}}$

إذا كان $\hat{p}(k)$ المحسوب خارج هذا المجال فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية α وفي حالة اذا ما كانت بيانات السلسلة مستقرة فإن معاملات الارتباط غالبا يكون لها توزيع طبيعي ومتوسط حسابي وتباينه $1/T$ ، و بالتالي فان حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5٪ لعينة كبيرة الحجم هي وبالتالي، إذا كان يقع خارج الحدود فإننا نرفض H_0 ويكون P(K) يختلف عن (0)

بعدها نجري اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط كمجموعة نستخدم إحصائية (BOX-PIERCE)، التي تتوزع توزيع X^2 بدرجة حرية k ونسبة معنوية α وبالتالي إذا كان:

$\varphi > x_{\alpha}^2(k)$ نرفض فرضية العدم (بأن كل معاملات الارتباط مساوية للصفر) سلسلة غير مستقرة

$\varphi < x_{\alpha}^2(k)$ نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم للسلسة المستقرة (ساكنة)

الفرع الثاني اختبارات جدر الوحدة

أولا اختبار ديكي فولر:

يسمح هذا الاختبار بالكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها وكذلك تحديد نوعها إذا كانت السلسلة مستقرة من النوع DS أو النوع TS ويعتمد هذا الاختبار على حساب الانحدار الذاتي لسياق العشوائي X_T كالتالي :[1]

$$x_t = \rho x_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \sigma_i (x_{t-i} - x_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم اختبار DF على اختبار قيمة P فيما اذا كانت P=1 أي أن فرضيات الاختبار هي:

- ✓ قبول الفرضية العدمية يعني عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة H_0 :P=1
- ✓ قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة H_1 :P<1

نحسب إحصائية الاختبار t* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey&Fuullerk كما يمكن إضافة حد ثابت ،وانحدار خطيا مع الزمن وهذا حسب طبيعة السلسة مما ينتج عنه ثلاث نماذج وهو ما يؤذي إلى اختلاف القيم الجدولية حسب القيم المستخدمة .وهذه النماذج هي:[2]

نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$

نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$

نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta t + c + \varepsilon_t \ldots\ldots(3)$

[1] Dickey D, Fuller W,**distribution of the estimators for autogressive time series whith a unit root**, journal of the American statistical association,N:74,PP427-428.

[2] Régis Boubounais,op.cit ,p247.

ثانيا اختبار ديكي فولر المطور:[1]

يفترض اختبار DICKEY-FULLER الذي يتم إجراؤه باستخدام النماذج (1) و (2) و(3) أن حد الخطأ العشوائي ε_T هو عبارة عن تشويش أو اضراب أبيض " white NOISE" ، وبشكل خاص ، يفترض أن الأخطاء ε_Tهي غير مرتبطة ذاتيا

ولكن، في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_T، فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار (اختبار DF) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة

لهذا اقترح Dickeyو Fullerاختبارا آخر يعرف باختبار Dickey-fuller الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فهذا الاختبار يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية P للمتغير التابع

إن اختبار DICKEY-FULLERالموسع (ADF)تحت الفرضية البديلة، يستند على التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية

$$\Delta Y_T = \rho Y_{T-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \cdots\cdots (4)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \cdots\cdots (5)$$

$$\Delta yt = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset \Delta y_{t-j+1} + c + \beta t + \varepsilon_t \ldots..(6)$$

ويختلف اختبار (ADF)عن اختبار (DF) في انه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.[2]

[1] معط الله آمال،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2015/2014 ،ص 326.

[2] عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي:بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية**، الإسكندرية، الطبعة الثانية2000،ص 623

ثالثا اختبار فيلبس بيرون:

يهدف هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمي لإحصائية ديكي فولر وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة فهو يسمح بإلقاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة لتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ديكي فولر وعليه يتم نفس الحكم على سكون السلسلة الزمنية [1]

ويجرى هذا الاختبار في أربع مراحل:

- ✓ تقدير النماذج الأساسية لاختبار ديكي فولر بواسطة OLS مع حساب الإحصائيات المرافقة .
- ✓ تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum \hat{\varepsilon_t}^2$ ، حيث أن $\hat{\varepsilon_t}$ تمثل البواقي.
- ✓ تقدير المعامل المصحح s_l^2 المسمى التباين طويل المدى، حيث:

$$s_l^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+l}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

- ✓ حساب إحصائية فيلبس وبيرون:

$$t_{\hat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\emptyset}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$$

حيث أن $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_l^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون تشويش أبيض هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون(MACKINNON) :

[1] بلفيطح ريمة،**اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر –تحليل سكون المؤشر200–2015**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ،العدد17،2017،جامعة محمد بوضياف، مسيلة –الجزائر2017،ص269.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق** ،ص212.

الفرع الثالث التكامل المشترك

أولا مفهوم التكامل المشترك:[1]

يعرف بأنه تصاحب سلسلتين زمنيتين X_TوY_T أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبية بين قيمتها ثابتة عبر الزمن وهذا يعني أيضا أن بيانات السلسلة الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة لكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من التغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة .

نقول عن سلسلة زمنية (Y)أنها متكاملة من الرتبة (0) إذا كان Y_Tمستقرة في صورته الأصلية أي قبل إجراء أي تغيرات أو تعديلات، وإذا كان المتغير Y_T غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى $\Delta Y_T=Y_T-Y_{T-1}$ يقال أنه متكامل من الدرجة الأولى $Y_T\sim I(1)$ ،وإذا أصبحت السلسلة الزمنية مستقرة بعد n من الفروق نقول أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة n $Y_T\sim I(n)$ومن الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية منها:

إذا كان هناك متغيرين X_T , Y_T وكانت رتبة تكامل كل منهما $Y_T\sim I(1)$,$Y_T\sim I(0)$فإن السلسلة z التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الدرجة (1) أي:

$$Z_t=(y_t+x_t)\sim I(1)$$

لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها أي:

$x_t\sim I(n)$ ثابتان، حيث βوα ، $Z_T=(\alpha+Bx_T)\sim I(n)$

عند طرح سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة نحصل على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة:

$$Y\sim I(N), X\sim I(N) \Rightarrow \alpha \text{ ثابت} \Rightarrow ZT= (Y + \alpha X)\sim I(N)$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 669.

إذا قمنا بتقدير علاقة بين X_T وY_T وكانا متكاملين من نفس الرتبة نحصل على بواقي متكاملة من نفس الرتبة الأولى وهذا يعمي أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك.

ثانيا اختبار أنجل-جرانجر :

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل غرانجر Grangerسنة 1983 وأنجل وغرانجر سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية.[1]

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل:

$$Y_T=\alpha+\beta x_t+\dots$$

ثم نحدد المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها أنجل جرانجر لذلك إذا كانت المحسوبة أكبر من القيم الحرجة نرفض فرض العدم و بالتالي الانحدار المقدر يكون زائفا و العكس في حالة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.

ثالثا اختبار التكامل لدربن واتسن:لاجراء هاذ الاختبار نتبع الخطوات التالية:[2]

نقوم بحساب احصائية دربن واتسن المحسوبة المصاحبة للانحدار الأصلي بين y_tوx_t حيث أن النموذج هو كالتالي: $yt=\alpha_1 x_t+\alpha 0+\varepsilon_t$

نبحث في جداول أعدادها sargan&Bhargavaعن D الجدولية

نختبر فرضية العدم D=0

فإذا كانت Dالمحسوبة أكبر من Dالجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل متزامن ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.

[1] أحمد سلامي،محمد شيخي،**اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011/** https://revus.univ-ouragla.dz عوينة يوم2019/09/29.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 636- 637.

رابعا اختبار التكامل المتزامن:[1]

يعد اختبار انجل –غرانجر للتكامل المتزامن لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح الخطأ لفترتين متتاليثين مثلا (T.T-1) لكن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لا بد من استخدام التكامل المتزامن لجوهانسن(1988).

ويسعى هذا الاختبار لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π كما يسمح بحساب عدد علاقات التكامل من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.

إذن يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_T=A_0+A_1\Delta Y_{T-1}+A_2\Delta Y_{T-2}\ldots\ldots A_P\Delta Y_{T-P+1}+Y_{T-1}$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي : $\pi=\sum_{i=1}^{P} A_{I-1}$

P:عدد التأخرات في النموذج ، $R=R_g()$رتبة المصفوفة πوالتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبتها تساوي 0(r=0)أي لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

إذا كانت رتبة المصفوفة (r=K)معناه أن كل المتغيرات مستقرة ولا وجود لعلاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

إذا كانت رتبة المصفوف $(1\leq r\leq K-1)$فإنه يوجد rعلاقة تكامل متزامن ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية جونسن كما يلي $\lambda_{trace}=n\sum_{i=r+1}^{K}l_n(1-\lambda_i)$

حيث أن n عدد المشاهدات، r رتبة المصفوفة، k عدد المتغيرات، λ_iالقيم الخاصة بالمصفوفة ، π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

ويتم اختبار جوهانسن(19888) حسب المراحل التالية:

[1] شيبي عبد الرحيم، **مرجع سابق** ،ص 243-254

رتبة المصفوفة تسواي H_0 =r=0مقابلH_1 :r>1 ، إذا كانت trace τأكبر من القيمة الحرجة الجدولة نرفض الفرضية العدمية H_0ونمر للاختبار الذي يليه وفي حالة قبول H_0 أي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن ونتوقف عن الاختبار.

رتبة المصفوفة πتساوي 1أي H_0 :r=1مقابل H_1 :r>1في حالة رفض H_0نمر للاختبار الذي يليه أما في حالة قبول H_0أي r=1معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

وفي حالة رفض كل الفرضيات نقوم باختبار الفرضية H_0 :r=k−1 مقابل H_1 :R=K وفي هذه حالة رفض الفرضية H_0 فرتبة المصفوفة هي: r=k وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

المطلب الثالث نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجهVAR

يعتبرchristopher sims أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي (vectorial auto regressive) var في عام 1980، من خلال مقاله المعنون ب " Macroeconomics and Reality" في مجلة " economica" فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص "identification"مقبول لنموذج وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية "exogenes" وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني و بالتالي يرى sims أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي للأسباب سالفة الذكر وقد نال sims وزميله "Thomas Sargent" سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي، ويقترح Simsفي نموذج معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخال جميعها في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها[1]

[1] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص 248،249.

الفرع الأول النموذج العام لـ VAR[1]:

يكتب نموذج شعاع الانحدار الذاتي (var) في شكله العام الذي يحتوي على kمتغيرة ، وعدد تأخيرات pعلى النحو التالي:

$$x_t = A_0 + A_1 X_{T-1} + A_2 X_{T-2} + \cdots A_P X_{T-P} + \mu_T$$

حيث:

$$X_T = (X_{1T} + X_{2T} + \cdots X_{TK})^T$$

X_T شعاع بعده(K.1)

A مصفوفة المعالم ذات بعد(K,K)

A_0 شعاع القيم الثابتة بعده (K ,1)

μ_T شعاع التشويش الأبيض ذو بعد(K.1) ويحقق الفرضيات التالية:

$$\epsilon(\mu_T) = 0$$

$$\epsilon(\mu_T, \mu_T^{\sim}) = \Omega$$

$$\epsilon(\mu_T, \mu_S^{\sim}) = 0. \nabla S \neq T$$

وباستعمال معامل التأخير L يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_T = A_0 + A_1 L X_T + A_2 L^2 X_T + \cdots + A_P L^P X_T + \mu_T$$

$$\Rightarrow \phi(L) X_T = A_0 + \mu_T \ldots..$$

بحيث:

$$\phi(L) = L_K - A_1 L - A_2 L^2 - \cdots A_P L^P$$

[1] مقراني كمال ،**مرجع سابق**،ص123-125.

الفرع الثاني استقرارية نموذجVAR:

يكون المسارVAR(P) مستقرا إذا تحققت الشروط التالية:

يكون المسار VAR(P) مستقرا إذا تحققت إذا تحققت الشروط التالية:

$$E(X_T)=C_0 \forall_T$$

$$V(X_T)<\infty$$

$$COV(X_T, X_{T+K}) = \in [(X_T - C_0)(X_{T+K} - C_0)] = R_T \forall_T$$

عندما يكون النموذج مستقرا فإن جذور كثير الحدود المحسوبة عن طريق المحدد $DET(I_K + AZ + A_2Z^2 - \cdots A_PZ^P = 0$ تكون داخل الدائرة الأحادية (كل جذور الوحدة تكون أقل من الواحد).

تحديد درجة التأخير(P) لمسار شعاع الانحدار الذاتي(VAR) ونذكر على سبيل المثال المعيارين (SCHWARTZ,AKAIK) وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير نماذج الVAR من أجل تتغير من 0 إلى h(بحيث hهو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة) وتحسب الدوال: AIC(P) و S_C بالطريقة التالية:

$$AIC(P) = LN(DET|\Omega_e| + \frac{2k^2p}{n}$$

$$sc(p) = ln(det|\Omega_e|) + \frac{2k^2pln(n)}{n}$$

بحيث:AICهو معيار AKAIKE.

S_C معيار SCHWARTZ.

P: درجة التأخير.

Ω_e مصفوف التباينات والتباينات المشتركة لبواقي النموذج.

وأن النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة على حدة، والخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي s_t مستقرا من المرتبة الثانية.[1]

الفرع الثالث ديناميكية نماذج VAR:

أولا تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:[2]

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام وبأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_1^0 \\ \hat{\varphi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في خلال فترة معينة له نتيجة على y_t و y_{1t-1} ثم على y_{2t-1}، فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على تساوي 1 فإن أثرها يكون كالأتي:

في الفترة t: $\begin{pmatrix} \Delta y_{1t} \\ \Delta y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$

في الفترة t+1: $\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix}$

في الفترة T+2: $\begin{pmatrix} \hat{\varphi}_{11}^1 & \hat{\varphi}_{11}^2 \\ \hat{\varphi}_{21}^1 & \hat{\varphi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta y_{1t+1} \\ \Delta y_{2t+1} \end{pmatrix}$

تشكل القيم المحسوبة دالة الاستجابة وتتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العلاقات الدناميكية الموجودة بحيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية إثر حدوث صدمة في الأخطاء، وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النظام في كل وقت، في هذه الحالة نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة لأن الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية إذا كان هناك ارتباط قوي بين

---

[1] عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد28، العدد الثاني، 2012، ص 340.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص282-281.

صدمتين فان الصدمة على حتما ستكون متبوعة بصدمة على، وفي هذه الحالة معامل الارتباط يؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمته على متغير ما قد تعالج بالبحث عن تمثيل الأخطاء بصفة شاقولية (مستقلة فيما بينها) لنعتبر تقسيم

حيث pتمثل مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها القطرية موجبة ويمكن كتابة الصيغة VMAعلى الشكل التالي

$$y_t = u + \sum c_i p p^{-1} \varepsilon_{t-i} = u + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$$

حيث أن: $V_t = p^{-1}\varepsilon_t$ ، $M_i = c_i p$

من السهل التأكد من أن للأخطاء v_tمصفوفة تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية، أعمدةM_iتمثل استجابة النظام بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد فترة زمنية t.

ثانيا تحليل التباين:

تقدم تجزئة التباين طريقة مختلفة قليلا لدراسة ديناميكية نظام var، فهي تبين نسبة التحركات في المتغيرات التابعة والتي تنتج عن صدمتها مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى، حيث أن حدوث صدمة في المتغير رقم i سيكون لها أثر مباشر على هذا المتغير بالطبع، ولكن هذا الأثر سيتم نقله كذلك إلى كافة المتغيرات الأخرى في النظام من خلال الهيكل الديناميكي لنموذج var.[1]

وتهدف تجزئة تباين الخطأ التنبؤ إلى حساب مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ، بواسطة تقنية رياضية يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ للأفق h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير، ثم بعد ذلك يتم إرجاع كل تباين إلى التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي بالنسبة المئوية.

نأخذ نموذج var(1)السابق ذو متغيرين y_{1t}وy_{2t}، تباين خطأ التنبؤ لـ y_{1t+h}يمكن كتابته كما يلي:

[1] معط الله آمال، **مرجع سابق**، ص 355.

$$\sigma^2_{y_1}(h) = \sigma^2_{\varepsilon_1}[m^2_{1.1}(0) + m^2_{1.1}(1) + \cdots m^2_{11}(h-1)] + \sigma^2_{\varepsilon_2}[m^2_{2.2}(0) + m^2_{2.2}(1) + \cdots m^2_{2.2}(h-1)]$$

حيث $m_{i.i}$ تمثل حدود المصفوفة M في الأفق h.

تجزئة التباين-بالنسبة المئوية-للصدمات الخاصة بـ y_{1t} على y_{1t} على نفس المتغير، تعطى كالآتي:

$$\frac{\sigma^2_{\varepsilon_1}[m^2_{11}(0) + m^2_{11}(1) + \cdots m^2_{11}(h-1)]}{\sigma^2_{y_1}(h)}$$

وتجزئة التباين-بالنسبة المئوية –لصدمات y_{1t} على y_{2t}، تعطى كما يلي:

$$\frac{\sigma^2_{\varepsilon_2}[m^2_{22}(0) + m^2_{22}(1) + \cdots m^2_{22}(h-1)]}{\sigma^2_{y_1}(h)}$$

ويعتبر تفسير النتائج مهما:

إذا كانت صدمة في ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ للمتغير y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ، فإنه يمكن اعتبار المتغير y_{2t} خارجي وذلك لأن y_{2t} يتطور بشكل مستقل عن ε_{1t}.

وعلى العكس، إذا كانت الصدمة في ε_{1t} لا تؤثر على تباين الخطأ للمتتغير y_{2t} مهما كان أفق التنبؤ، فإنه يمكن اعتبار المتغير y_{2t} يتطور بشكل مستقل عن ε_{1t}

وعلى العكس، إذا كانت الصدمة في ε_{1t} تؤثر كليا أو بقوة على تباين الخطأ للمتغير y_{2t} فإنه يعتبر متغير داخلي.[1]

الفرع الرابع اختبار السببية لغرانجر:[2]

أدخل Grangerمفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح بالتميز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، سنرى كيف يطبق هذا المفهوم على مستوى كل معادلة من معدلات النموذجVAR .

[1] Regis boubounais :économétrie :manuel et exercice corrigés ,8éme edition,dunod,paris,2011,p286.

[2] عثمان نقار، مندر العواد، **مرجع سابق**، ص 344-346.

نقول عن المتغير العشوائي أنه يسبب المتغير العشوائي إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y ، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y

لدينا هنا مسلمتان هما:

السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية

الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

فإذا رمزنا للمعلومات المحتواة في ماضي السياق العشوائي Xو Yعلى التوالي كما يأتي:

$$X_T=\{X_T,X_{T-1},\dots\}$$
$$\sim Y_T=\{Y_T,Y_{T-1},\dots..\}$$

ورمزنا لخطأ التنبؤ بالاعتماد على المعلومات المتوفرة كما يأتي:

$$E(x/inf)=x-E(x/inf)$$
$$E(Y/inf)=Y-E(Y/inf)$$

يعتمد granger على تباين خطأ التنبؤ (v) لدراسة السببية، هو يرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفا كان المتغير مفسرا تفسيرا جيدا ، وبناء على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية:

السببية وحيد الاتجاه نقول أنx تسبب Yإذا تحققت المتراجحة التالية:

$$V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1},\widetilde{X}_{t-1})]<V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي x يحسن من تنبؤ Y في اللحظة t ، وهو أفضل من الاعتماد فقط على ماضي Y

السببية بالاتجاهين وهي تعني أن Xتسبب Yو YتسببX ، وتكون لدينا المتراجحات الآتية محققة

$$V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1},\widetilde{X}_{t-1})]<V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1})]$$
$$V[e(X_t/\widetilde{X}_{t-1},\widetilde{Y}_{t-1})]<V[e(X_t/\widetilde{X}_{t-1})]$$

السببية المتباطئة (الآجلة) القيم الماضية لـ Xتسبب القيمة الحاضرة لـ Y ، ومن ثم تكون المتراجحة الآتية محققة: $V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1},\widetilde{X}_t)]<V[e(Y_t/\widetilde{Y}_{t-1},\widetilde{X}_{t-1})]$

خطوات اختبار السببية Granger:

نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \Phi_2(B).X_t + \varepsilon_t$$

إذ: $\Phi_1(B) = \sum_{i=1}^{p} \phi_{1i}.B^i$ و $\Phi_2(B) = \sum_{i=1}^{q} \phi_{2i}.B^i$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها بـ SCR1

ثم نقوم بتقدير المعادلة الآتية:

$$Y_t = \Phi_1(B).Y_t + \varepsilon_t$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها SCR2

نحسب إحصائية الاختبار F_C من خلال العلاقة :

$$FC = \frac{(SCR2 - SCR1)/P}{SCR1/(M - N)}$$

إذ: $N=p+q+2$ و $M=T-MAX(p,q)$

T:عدد المشاهدات، P:عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية

q:عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية

نضع فرضية العدم H_0 التي تقول:إن X_T لا تسبب Y_T ثم نقارن FCالمحسوبة مع $F\alpha$ الجدولية ونقبل فرضية العدم إذا كان:$FC<F\alpha(M-N)$.

المبحث الثاني قياس أثر السياسة الانفاقية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2016 على البطالة في الجزائر وهذا من خلال استخدام نماذج قياسية تعتمد على بيانات سنوية بحيث سيكون معدل البطالة تابعا للنفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز متغيرات مستقلة ونشير إلى أن الإحصائيات المستخدمة مستمدة من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وقد تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية (EVIEWS.9)في إجراء الاختبارات.

المطلب الأول وصف متغيرات الدراسة

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على إدخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات وهذا من أجل تمهيد البيانات وتقليل الأثر بين اختلاف وحدات القياس، والجدول الموالي يلخص قيم المتغيرات باللوغاريتم

الجدول رقم (1.4): قيم متغيرات الدراسة باستخدام اللوغاريتم.

LNDEPIN	LNDEPC	LNDEPT	LNCHOM	
5.8265	6.7320	7.0716	3.3634	**2000**
6.2584	6.6828	7.1861	3.3068	**2001**
6.3543	6.8830	7.3463	3.2464	**2002**
6.4426	7.0371	7.4765	3.1484	**2003**
6.4625	7.1317	7.5425	2.8735	**2004**
6.6932	7.1269	7.6265	2.7278	**2005**
6.9227	7.2709	7.8050	2.5095	**2006**
7.2686	7.4229	8.0418	2.6246	**2007**
7.5874	7.7042	8.3406	2.4248	**2008**
7.5736	7.7406	8.3538	2.3223	**2009**
7.4999	7.8857	8.4044	2.3025	**2010**
7.5880	8.2633	8.6748	2.3025	**2011**
7.7299	8.4727	8.8776	2.3978	**2012**
7.5477	8.3264	8.7035	2.2823	**2013**
7.8246	8.4105	8.8530	2.3513	**2014**
8.0193	8.4375	8.9432	2.4159	**2015**
7.9345	8.4319	8.9070	2.3513	**2016**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامجEVIEWS.9 والجدول رقم- 1- بالملحق

التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة لقد تم الاعتماد على برنامج EVIEWS.9 لإجراء التمثيل البياني وكانت النتائج كالتالي

الشكل رقم(1.4):يوضح التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.

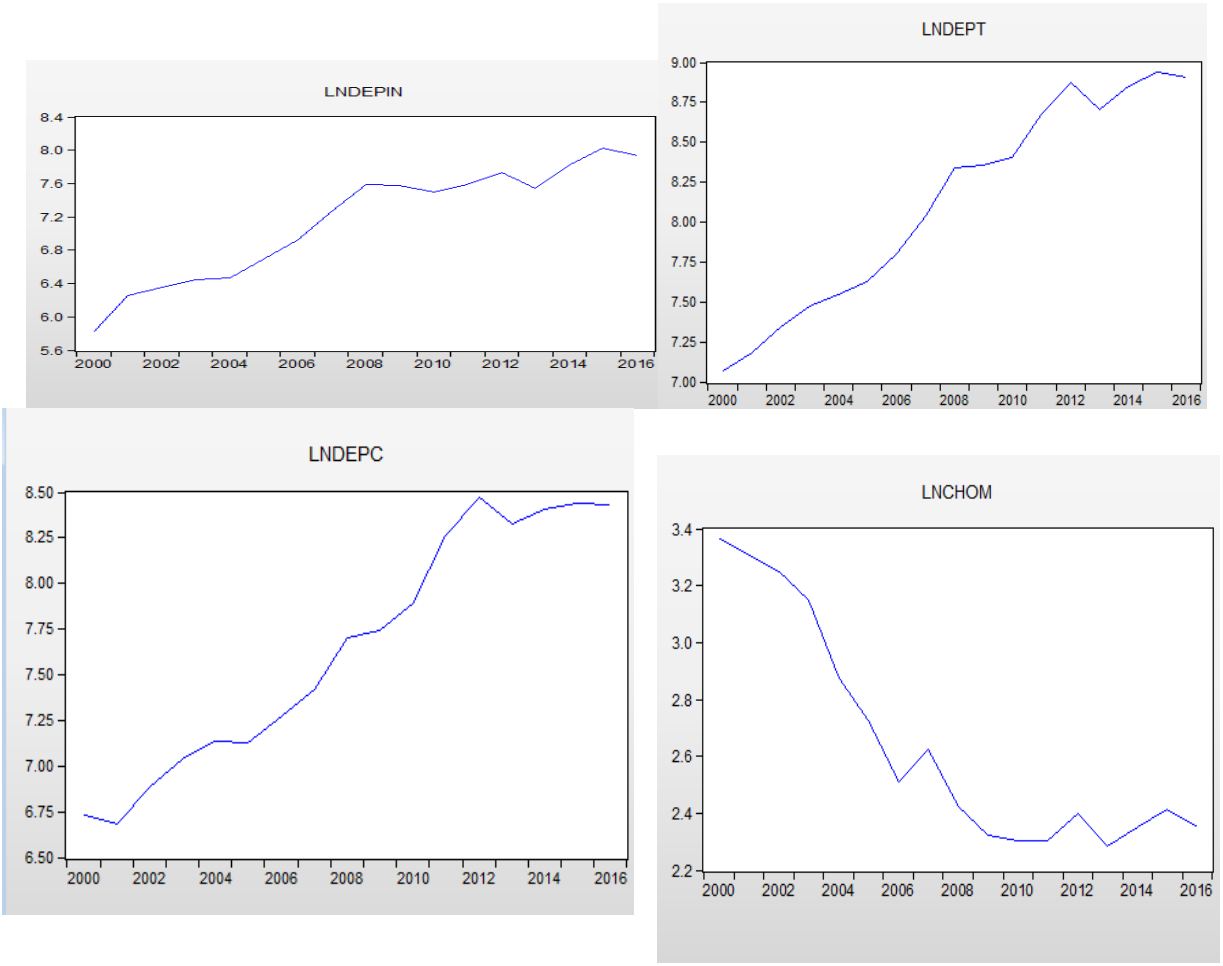

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

المطلب الثاني اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن الاستقرارية أو عدم استقرارية البيانات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية وفي إيجاد النموذج المناسب، ولدراسة استقرارية البيانات سنعتمد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، واختبار فيلبيس بيرون(PP).

اختبار الاستقرارية عند المستوى:

الجدول رقم(2.4) يوضح اختبار الاستقرارية عند المستوى لمتغيرات الدراسة

	النموذج	اختبارADF		اختبار PP		قيم جدولية	مستوى معنوية
		قيم محسوبة	P	قيم محسوبة	P		
LNCHM	حد ثابت	-2.0503	0.2641	-2.0520	0.2641	3.0655-	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-0.7729	0.9467	-0.6273	0.9613	3.7332-	
	بدون	2.5527	0.0144	-2.5996	0.013	1.9644-	
LNDEPT	حد ثابت	-1.2846	0.6096	-2.3966	0.1578	3.0655-	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-1.3156	0.8453	1.3165	0.8451	3.7332-	
	بدون	3.6443	0.9995	4.2197	0.9998	1.9644-	
LNDEPIN	حد ثابت	-2.0176	0.2770	2.41-	0.1521	-3.0655	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-1.8315	0.6417	-1.9208	0.5976	-3.7332	
	بدون	2.7854	0.9969	2.8396	0.9972	-1.9644	
LNDEPC	حد ثابت	0.7279	0.8116	-0.7266	0.8124	3.0655-	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-1.6844	0.7104	-1.8913	0.6123	-3.7332	
	بدون	3.1358	0.9985	3.3869	0.9991	-1.9644	

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامجEviews.9.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم المطلقة لكل من اختبار ADFوPPالمحسوبة أصغر من القيم المطلقة MACKINNON النظرية عند مستوى معنوية 5٪ وبالتالي نقبل فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، وبالتالي فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وبهذا ننتقل لدراسة الاستقرارية عند الفرق الأول.

الجدول رقم (3.4):اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول

	النموذج	اختبارADF		اختبار PP		قيم جدولية	مستوى معنوية
		قيم محسوبة	P	قيم محسوبة	P		
LNCHM	حد ثابت	-2.0503	0.21	-3.5726	0.0205	-3.0655	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-4.722	0.0101	-6.4338	0.0006	-3.7332	
	بدون	-2.8953	0.0069	-2.9265	0.0065	-1.9644	
LNDEPT	حد ثابت	-3.6264	0.019	-3.5726	0.205	-3.0655	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-4.0302	0.0342	-5.3870	0.0034	-3.7332	
	بدون	-2.2546	0.027	-2.3401	0.0231	-1.9644	
LNDEPIN	حد ثابت	-3.6762	0.0169	-3.6854	0.016	-3.0655	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-3.6897	0.056	-3.7740	0.04	-3.7332	
	بدون	-3.0234	0.0052	-3.0239	0.005	-1.9644	
LNDEPC	حد ثابت	-3.5706	0.0206	-3.5662	0.0207	-3.0655	5%
	حد ثابت واتجاه عام	-3.6027	0.0645	-3.6734	0.6576	-3.7332	
	بدون	-2.2375	0.0287	-2.1935	0.03	-1.9644	

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم المطلقة لكل من اختبار ديكي فولر المطور ADFوفيليبس بيرونPPالمحتسبة أكبر من القيم المطلقة ل MACKINONالنظرية عند مستوى دلالة 10٪وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بعدم وجود جدر الوحدة في السلسلة الزمنية وأن السلاسل استقرت عند الفرق الأول.

المطلب الثالث النماذج القياسية

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة قممنا فيها ببناء ثلاث نماذج النموذج الأول يدرس العلاقة بين معدل البطالة ونفقات التسيير، □ والنموذج الثاني يدرس العلاقة بين معدل البطالة ونفقات التجهيز أما النموذج الثالث فخصص لدراسة العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي الإنفاق العام، ونشير إلى أن بناء النموذج جاء بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية .

الفرع الأول قياس أثر نفقات التسيير على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2016**

كما لاحظنا في الفصل الثالث، أنه كان لنفقات التسيير الجزء الأكبر من المخصصات المالية للدولة في الفترة 2000- 2016خاصة كتلة الأجور، وسنحاول من خلال هذه الدراسة نمذجة العلاقة بين نفقات التسيير والبطالة قصد قياس الأثر الفعلي الذي أحدثه وذلك باعتماد النموذج التالي:

$$LNCHOM=\alpha+Blndepc+\varepsilon t$$

ومن أجل اختبار العلاقة سوف نتبع الخطوات التالية

أولا تحديد فترات الإبطاء

قبل القيم بإجراء اختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها لنموذج باستخدام معياري Hannan&Quinnو Schwarz&Akaik والنتائج في الجدول كالتالي:

الجدول (4.4):نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الأول

فترة الإبطاء	Logl	Lr	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.731	/	0.0125	1.2974	1.391	1.2964
1	27.137	55.78*	0.0002	2.8118-	-2.535*	2.8213
2	31.994	6.47	0.00019*	*2.932-	2.460-	2.937-*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews. 9

*سنعتمد في كامل الفصل على مصطلحات نفقات التسير، نفقات التجهيز، النفقات العامة لأنها تأتي بهاذ المسميات في الميزانية العامة للدولة.

** سنرمز له بالنموذج الأول.

من خلال المعايير المدرجة في الجدول نلاحظ أن فترة الإبطاء الأمثل هي 2

ثانيا اختبار التكامل المشترك انجل-غرانجر

بعد التحقيق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نقوم بدراسة بواقي النموذج في الفترة الزمنية t، حيث إذا كانت هذه الأخيرة مستقرة معناه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقد تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم(5.4): يوضح اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الأول

		اختبار ADF		قيم جدولية	مستوى معنوية
	النموذج	قيم محسوبة	P		
البواقي ε_T	حد ثابت واتجاه عام	-1.5813	0.7543	3.7332 -	٪5
	حد ثابت	1.731608 -	0.3979	3.06558 -	
	بدون	1.775522 -	0.0725	1.96441 -	

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة (- 1.5813)أصغر من القيم الحرجة (- 3.7332) عند مستوى معنوية ٪5 بالنسبة لاختبار ديكي-فولر عند الحد الثابت والاتجاه العام، وكذلك الأمر عند الحد الثابت أو حتى بدون، ومنه نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جدر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة على عدم وجود جدر وحدوي أي سلسلة ε_T غير مستقرة ومنه لا وجود لتكامل مشترك، وبما أن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول وعدم وجود تكامل مشترك نتجه لتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

ثالثا تقدير نموذج الانحدار الذاتي

بعد تحديد درجة التأخير الأفضل P=2 نقوم بتقدير نموذج VAR(2)

الجدول رقم(6.4) يوضح نتائج الانحدار الذاتي للنموذج الأول

	LCHOM	LDEPC
LCHOM(-1)	0.016060 (0.30344) [0.05293]	**0.025133** **(0.30358)** **[0.08279]**
LCHOM(-2)	0.319776 (0.32341) [0.98876]	**-0.465886** **(0.32357)** **[-1.43985]**
LDEPC(-1)	-0.045736 (0.29330) [-0.15593]	**0.157612** **(0.29344)** **[0.53731]**
LDEPC(-2)	-0.336315 (0.28037) [-1.19952]	**-0.236247** **(0.28051)** **[-0.84221]**
C	0.006256 (0.07382) [0.08475]	**0.087116** **(0.07386)** **[1.17949]**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامجEviews.9

ومنه نموذج شعاع الانحدار الذاتي كالتالي:

Lchom=0.016lchom(-1)+0.3197lchom(-2)-0.045736ldepc(-1)-
0.336315ldepc(-2)+0.006256

رابعا التفسير الاقتصادي للنموذج:

نلاحظ من خلال النموذج أن الثابت موجب وهذا يدل على أن البطالة موجودة حتى في ظل انعدام المتغيرات التفسيرية وهذا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية، التي تقر بوجود قدر من البطالة في الاقتصاد وهو القدر الناجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية كما لاحظنا في الفصل الثاني والتي لا يمكن تجنبهما أو القضاء عليهما نظرا لارتباطهما بالتغيرات الديناميكية والهيكلية للبنيان الاقتصادي.

ارتباط معدل البطالة بعلاقة طردية في الفترة السابقة وهذا لأن تحديد العاطلين عن العمل يتم وفق طريقة تراكمية حيث يتم حساب معدل البطالة بالاستناد على معدها في السنة السابقة كذلك الأمر بالنسبة للفترة(t-2).

معلمة نفقات التسيير سالبة والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ونفقات التسيير حيث أن زيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة يؤذي الى تخفيض معدل البطالة ب 0.045وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك الأمر في السنة الثانية وهو ما يؤكد فعالية نفقات التسيير في الحد من البطالة خاصة من خلال زيادة التوظيف في القطاع الحكومي والذي شهد نسبة معتبرة خلال فترة الدراسة.

خامسا اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن جميع الجذور داخل الدائرة، وبالتالي فنموذج VAR مستقر.

الشكل(2.4) يمثل اختبار جذور الوحدة للنموذج الأول

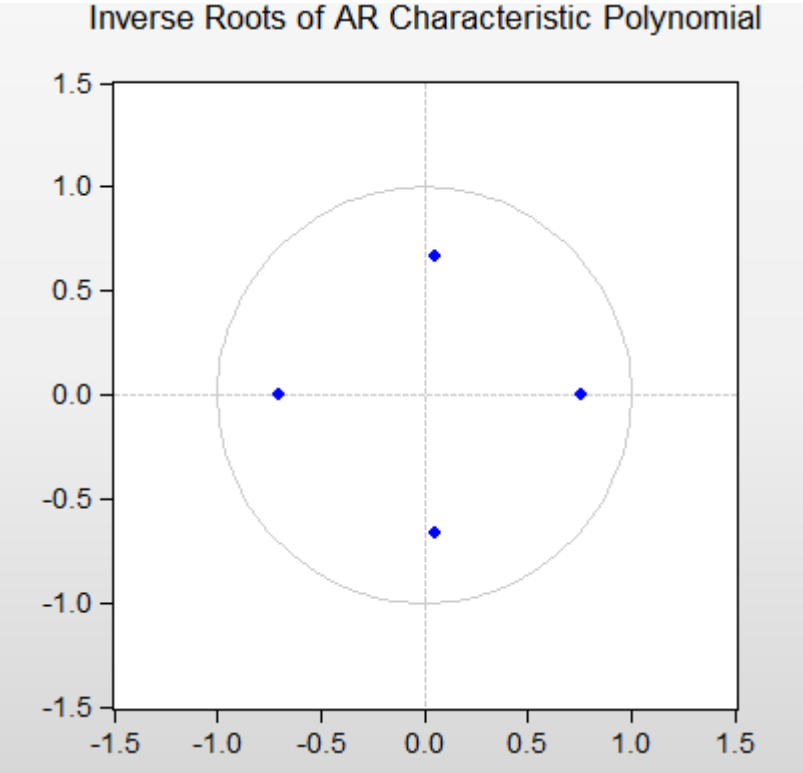

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

سادسا دراسة البواقي

حتى يكون النموذج مقبول إحصائيا يجب أن تحمل البواقي خاصيتين هما عدم الارتباط الذاتي وأن تتبع توزيع الطبيعي

1. **الارتباط الذاتي للبواقي** من أجل ذلك اعتمدنا على اختبارLM

الجدول رقم(7.4) يوضح الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الأول

LAG	1	2	3	4	5
LM-STATA	3.9041	2.7689	4.5689	4.2236	**5.057**
PROB	0.4191	0.5972	0.3345	0.3766	**0.2815**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews.9

تم الاعتماد على اختبار LM لتحديد وجود الارتباط الخطي، من الجدول نلاحظ أن الاحتمالات أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الأخطاء مستقلة وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2. **التوزيع الطبيعي للبواقي** النتائج ملخصة في الجدول الموالي

الجدول رقم(8.4):يوضح اختبار Jarque-Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول

	Jarque-Bira	DF	Prob
1	0.853029	2	**0.6528**
2	0.035206	2	**0.9826**
Joint	0.888234	4	**0.9262**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية القيم الإحصائية (Jarque-Bira) أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي ومنه من خلال النتائج السابقة نقول أن سلسلة البواقي مقبولة إحصائيا ، وبالتالي فالنموذج أيضا مقبول.

سابعا الاختبارات الديناميكية للنموذج:

1. **اختبار السببية** إن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام الجاري والبطالة لا يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما وسوف نقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية عن طريق اختبار السببية لـ var granger causality/Block exogeneity wald tests وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(9.4) يوضح نتائج اختبار السببية للنموذج الأول

Dependent variable :lchom			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Lndepc	0.198003	2	**0.9057**
All	0.198003	2	**0.9057**
Dependent variable :ldepc			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Lnchom	9.280567	1	**0.0097**
ALL	9.280567	1	**0.0097**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews.9

تظهر نتائج اختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من معدل البطالة نحو نفقات التسيير، حيث نجد أن احتمال كاي مربع المحسوب و الذي يسواي 0.0097 أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن البطالة تسبب

نفقات التسيير ، في حين عدم وجود اتجاه العلاقة السببية بين معدل البطالة ونفقات التسيير حيث أن احتمال كاي مربع أكبر من 0.05 وهو يساوي 0.9057 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن معدل البطالة لا تسبب نفقات التسيير

2. **تحليل التباين:** يشير تحليل التباين إلى التحركات التي تحدث في سلسلة معينة الناجمة عن صدمتها في المتغيرات الأخرى في النموذج.

الجدول رقم(10.4) يوضح نتائج اختبار التباين للنموذج الأول

Variance decomposition of lnchom			
PERIOD	SE	Lchom	**Ldepc**
1	0.133321	100.0000	**0.0000**
2	0.133459	99.79895	**0.201050**
3	0.144805	90.15321	**9.846789**
4	0.155049	89.85871	**10.14129**
5	0.149026	90.28745	**9.712553**
6	0.149119	90.29109	**9.708915**
7	0.149940	89.87776	**10.12224**
8	0.149995	89.82263	**10.17737**
9	0.150279	89.83136	**10.16864**
10	0.150301	89.83212	**10.16788**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة والمفسر من قبل صدمتها الخاصة والصدمات في المتغير المستقل المتمثل في نفقات التسيير، إذ يمثل العمود الأول se الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة 10 سنوات ونلاحظ من خلال الجدول أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 13.33٪ للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 15.03٪ في السنة 10وتفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تضمن آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج

من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن التقلبات في نفقات التسيير وفي معدل البطالة تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة حيث في الفترة الأولى للتوقع تساهم البطالة بنسبة 100٪ في تفسير تباين الخطأ وفي التنبؤ بمعدلات البطالة بينما تتراجع هذه النسبة تدريجيا في السنوات الموالية إلى حدود 89.83٪ في السنة 10 ، بينما نفقات التسيير تبدأ في المساهمة في تفسير الخطأ في التنبؤ ابتداء من السنة الثانية بنسبة 20.10٪ليرتفع إلى 62.54٪في السنة العاشرة

إن نتائج تحليل التباين جاءت متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه نفقات التسيير في التأثير على البطالة إذ يبقى أثره غير مباشر ونسبي وجزئي في الاقتصاد ويتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا للظهور.

3. **دوال الاستجابة** على الرغم من أن تحليلات التباين خطأ التنبؤ توضح مساهمة كل متغير في تفسير التباين في الخطأ بالنسبة للمتغير التابع(البطالة)، ولكن لا يوضح العلاقة بين التابع والمستقل ولهذا يتم استخدام دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي –حيث أن دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي-حيث أن دوال الاستجابة تبين استجابة متغير في نموذج الانحدار الذاتي لتغير متغير آخر بنسبة 1٪.

الجدول(11.4) نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الأول

Répanse of Inchom		
Période	Lnchom	**Lndepc**
1	0.133321	**0.00000**
2	0.000955	**0.005984 -**
3	0.033588	**-0.04503**
4	0.001409	**0.008303 -**
5	0.033856	**0.004837 -**
6	0.005082	**0.001372 -**
7	0.011339	**0.010805 -**
8	0.001560	**0.003752 -**
9	0.008867	**0.002591 -**
10	0.002462	**0.000703 -**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن الصدمة التي تحدثها نفقات التسيير تبدأ بالظهور من السنة الثانية حيث يؤدي الزيادة في الإنفاق الجاري بـ 1٪إلى انخفاض معدل البطالة بـ 0.5٪ثم4٪ ثم 0.8٪كما نلاحظ تراجع الأثر في السنة 8 و9و10 والشكل الموالي يوضح أثر صدمة كل من معدلات البطالة ونفقات التسيير على معدل البطالة

الشكل رقم(3.4):يوضح شكل استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير نفقات التسيير

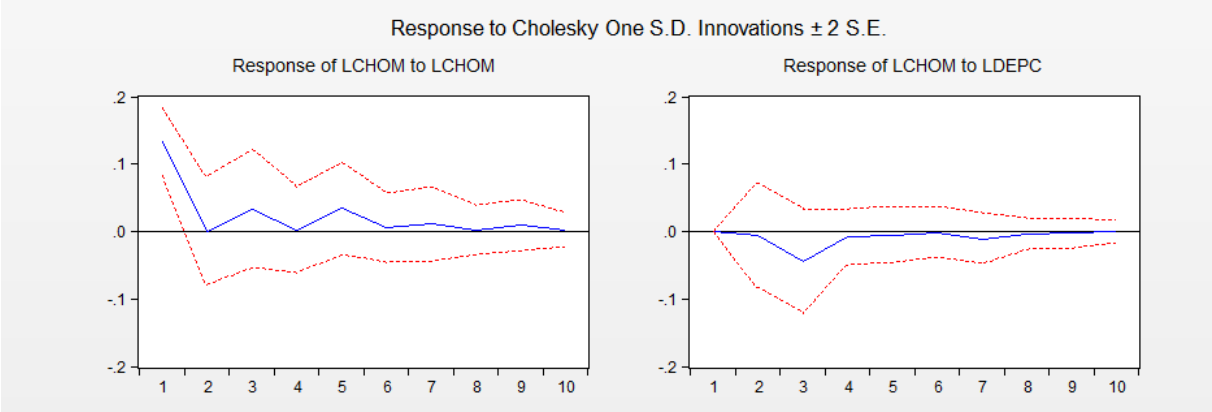

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

من خلال الشكل نلاحظ أن استجابة البطالة لنفقات التسيير تكون سالبة ولكن بنسب منخفضة وتكون أكبر استجابة هي في المدى المتوسط حيث تصل أعلى قيمة في السنة 3 ب 4.8٪ ، وعموما نستنتج من خلال دوال الاستجابة الدفعية أن معدل البطالة له استجابة محدودة للصدمات الايجابية التي تحدثها نفقات التسيير وهو ما يؤكد محدودية هذه الآلية في تخفيض نسبة البطالة حيث يصل إلى مرحلة معين ولا يستطيع التوظيف العمومي استيعاب كل البطالين.

الفرع الثاني دراسة أثر نفقات التجهيز على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016•

مع بداية الألفية وإطلاق الدولة لجملة من المشاريع التنموية والتي تسببت في زيادة المخصصات المالية نفقات التجهيز وذلك قصد تكوين رأس مال في المجتمع ليكون قاعدة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة للاستثمار المحلي ما قد يساهم في تخفيض نسبة البطالة ، وسنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز الأثر الذي تحدثه النفقات الاستثمارية في تخفيف معدل البطالة وذلك من خلال النموذج التالي :

$$LNCHOM= \alpha + B\ lndepin+ \varepsilon\ t$$

• النموذج الثاني.

ومن أجل اختبار العلاقة سوف نتبع الخطوات التالية

أولا تحديد فترات الإبطاء

قبل القيم بإجراء اختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها لنموذج باستخدام معياري Hannan&Quinnو Schwarz&Akaik والنتائج في الجدول كالتالي:

الجدول (12.4):نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثاني

فترة الإبطاء	Logl	Lr	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.14034-	/	0.007777	0.818713	0.913120	1.2964
1	25.20693	46.95564	*0.000268	*2.5609-	*2.2770-	*2.8213
2	26.88710	2.253563	0.000380	-2.252946	1.78091-	2.257975

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة الإبطاء هي 1

ثانيا اختبار التكامل المشترك انجل-غرانجر

بعد التحقيق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نقوم بدراسة بواقي النموذج في الفترة الزمنية t، حيث إذا كانت هذه الأخيرة مستقرة معناه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقد تحصلنا على النتائج التالية

الجدول رقم(13.4): يوضح اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الثاني

		اختبار ADF		قيم جدولية	مستوى معنوية
	النموذج	قيم محسوبة	P		
البواقي ε_t	حد ثابت واتجاه عام	-0.456527	0.9740	-3.7332	٪5
	حد ثابت	-2.913596	0.0657	-3.06558	
	بدون	-1.284870	0.1745	-1.96441	

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة (-0.456527)أصغر من القيم الحرجة (-3.7332) عند مستوى معنوية ٪5 النسبة لاختبار ديكي-فولر عند الحد الثابت والاتجاه العام وكذلك الأمر عند الحد الثابت أو حتى بدون، ومنه نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جدر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة على عدم وجود جدر وحدوي أي سلسلة ε_T

غير مستقرة ومنه لا وجود لتكامل مشترك، وبما أن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول وعدم وجود تكامل مشترك نتجه لتقدير نموذج الانحدار الذاتيvar.

ثالثا تقدير نموذج الانحدار الذاتي:

بعد تحديد درجة التأخير الأفضل P=1 نقوم بتقدير نموذج VAR(1)

الجدول رقم (14.4):نماذج الانحذار الذاتي للنموذج الثاني

	LCHOM	LDEPIN
LCHOM(-1)	0.066548 (0.28621) [0.23252]	-0.414420 (0.37295) [-1.11118]
LDEPIN(-1)	-0.171256 (0.20217) [-0.84709]	0.101465 (0.26345) [0.38514]
C	-0.034462 (0.04945) [-0.69695]	0.070731 (0.06443) [1.09774]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

ومنه النموذج يأخذ الصيغة التالية:

Lchom=0.0665lchom(-1)- 0.171256ldepin(-1)-0.034462

رابعا التفسير الاقتصادي للنموذج

نلاحظ من خلال الجدول أن إشارة الثابت سالبة وهذا غير منطقي لاستحالة التشغيل الكامل في الاقتصاد.

نلاحظ أن معدل البطالة في السنة (T-1) ارتبط إشارة موجبة مع معدل البطالة في السنة السابقة وهذا يدل على أن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة للحد من الزيادة تطلب فترة زمنية لظهور لذا جاءت الإشارة موجبة.

يرتبط معدل البطالة في السنة(T-1) ارتباطا عكسيا مع نفقات التجهيز بحيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري تساهم في تخفيض البطالة بـ(0.17125-) وهذا يدل على فعالية الإنفاق الاستثماري حيث ساهمت البرامج الاستثمارية في تخفيض نسبة البطالة.

خامسا اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث يلاحظ من خلال الجدول أن جميع الجذور داخل الدائرة، وبالتالي فنموذج VAR مستقر.

الشكل رقم(4.4) يوضح اختبار جذور الوحدة للنموذج الثاني

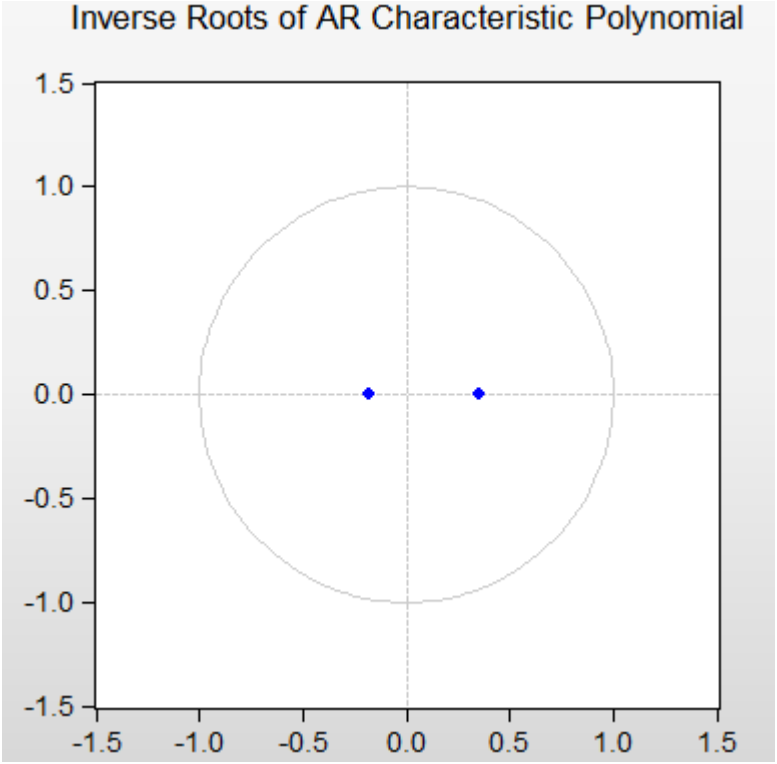

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9

سادسا دراسة البواقي:

حتى يكون النموذج مقبول إحصائيا يجب أن تحمل البواقي خاصيتين هما عدم الارتباط الذاتي وأن تتبع توزيع الطبيعي.

1. **الارتباط الذاتي للبواقي:**من أجل ذلك اعتمدنا على اختبارLM

الجدول رقم(15.4) يوضح الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثاني

LAG	1	2	3	4	5
LMSTATA	1.0010	3.752264	0.752819	1.629987	**6.663739**
PROB	0.9096	0.4406	0.9447	0.8034	**0.1548**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews.9

ثم الاعتماد على اختبار LM لتحديد وجود الارتباط الخطي، من الجدول نلاحظ أن الاحتمالات أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الأخطاء مستقلة وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

2. **التوزيع الطبيعي للبواقي** النتائج ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(16.4):يوضح اختبار Jarque-Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني.

	Jarque-Bira	DF	Prob
1	0.230886	2	**0.8910**
2	0.230070	2	**0.8913**
Joint	0.460956	4	**0.9772**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية القيم الإحصائية (Jarque-Bira) أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي ومنه من خلال النتائج السابقة نقول أن سلسلة البواقي مقبولة إحصائيا ، وبالتالي فالنموذج أيضا مقبول.

سابعا الاختبارات الديناميكية للنموذج

1. **اختبار السببية** إن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التجهيز والبطالة لا يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما وسوف نقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية عن طريق اختبار السببية لـvar granger causality/Block exogeneity wald tests وكانت النتائج كالتالي:

الجدول(17.4) يوضح نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني

Dependent variable :lchom			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Lndepin	0.598066	1	**0.4393**
All	0.598066	1	**0.4393**
Dependent variable :ldepin			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Lnchom	5.192415	1	**0.0227**
ALL	5.192415	1	**0.0227**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews.9

تظهر نتائج اختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من معدل البطالة نحو نفقات التجهيز، حيث نجد أن احتمال كاي مربع المحسوب والذي يسواي 0.0227أقل

من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن البطالة تسبب النفقات الاستثمارية، في حين عدم وجود اتجاه العلاقة السببية بين معدل البطالة والنفقات الاستثمارية حيث أن احتمال كاي مربع أكبر من 0.05 وهو يساوي 0.8332 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن معدل البطالة لا تسبب الإنفاق الاستثماري

2. تحليل التباين:

الجدول رقم(18.4) يوضح نتائج اختبار التباين للنموذج الثاني

Variance decomposition of lchom			
PERIOD	SE	Lchom	**Ldepin**
1	0.124254	100.0000	**0.0000**
2	0.127115	95.55646	**4.443542**
3	0.127490	95.45550	**4.544500**
4	0.127494	95.42005	**4.579955**
5	0.127494	95.41729	**4.582709**
6	0.127494	95.41685	**4.853147**
7	0.127494	95.41681	**4.583195**
8	0.127494	95.41680	**4.583201**
9	0.127494	95.41680	**4.583202**
10	0.127494	95.41680	**4.583202**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة والمفسر من قبل صدمتها الخاصة والصدمات في المتغير المستقل المتمثل في نفقات التجهيز، إذ يمثل العمود الأول se الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة 10 سنوات ونلاحظ من خلال الجدول أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 0.12442٪ للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 0.12749٪ في السنة 10وتفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تضمن آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات البطالة في الفترة السابقة والنفقات الاستثمارية في الفترة السابقة في النموذج

من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن التقلبات في نفقات التجهيز وفي معدل البطالة تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة حيث في الفترة الأولى للتوقع تساهم البطالة بنسبة 100٪ في تفسير تباين الخطأ وفي التنبؤ بمعدلات البطالة بينما تتراجع هذه النسبة تدريجيا في السنوات الموالية إلى حدود 95.41٪ في السنة 10، بينما النفقات الاستثمارية تبدأ في المساهمة

في تفسير الخطأ في التنبؤ ابتداء من السنة الثانية بنسبة 4.44٪ليرتفع إلى 4.58٪في السنة العاشرة

إن نتائج تحليل التباين جاءت متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه نفقات التجهيز في التأثير على البطالة إذ يبقى أثره غير مباشر ونسبي وجزئي في الاقتصاد ويتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا للظهور.

3. **دوال الاستجابة** على الرغم من أن تحليلات التباين خطأ التنبؤ توضح مساهمة كل متغير في تفسير التباين في الخطأ بالنسبة للمتغير التابع(البطالة)، ولكن لا يوضح العلاقة بين التابع والمستقل ولهذا يتم استخدام دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي –حيث أن دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي حيث أن دوال الاستجابة تبين استجابة متغير في نموذج الانحدار الذاتي لتغير متغير آخر بنسبة 1٪.

الجدول(19.4) نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الثاني

Répanse of lchom		
Période	Lchom	**Ldepin**
1	0.12454	**0.00000**
2	0.001136	**-0.026796**
3	0.0081170	**-0.004502**
4	0.001446	**-0.004502**
5	0.000768	**-0.002477**
6	0.000222	**-0.000278**
7	8.66E-05	**-9.19^{E}-05**
8	2.8^{E}-05	**-3.3 3^{E}-05**
9	1.04^{E}-05	**-1.15^{E}-05**
10	3.6^{E}-0.6	**-4.07^{E}-0.6**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن الصدمة التي تحدثها نفقات التجهيز تبدأ بالظهور من السنة الثانية حيث يؤدي الزيادة في الإنفاق الجاري بـ 1٪إلى انخفاض معدل البطالة 2.6٪ثم 0.4٪ كما نلاحظ تراجع الأثر في السنة 8 ، 9 و10 ويرجع ذلك بالأساس إلى التوجه العام للنفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة إذ كان الاهتمام نحو تنمية رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية ما استوعب جزء من العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية في حين كان مخصصات المالية لقطاع الصناعة ضعيفة(كما لاحظنا في الفصل الثالث) خاصة وانه قطاع

كثيفة رأس العمل وبإمكانه التأثير على معدلات البطالة، مما ساهم في محدودية النفقات الاستثمارية في الحد من البطالة خاصة والشكل التالي يوضح استجابة البطالة لنفقات الاستثمارية.

الشكل(4-5) دوال الاستجابة للنموذج الثاني

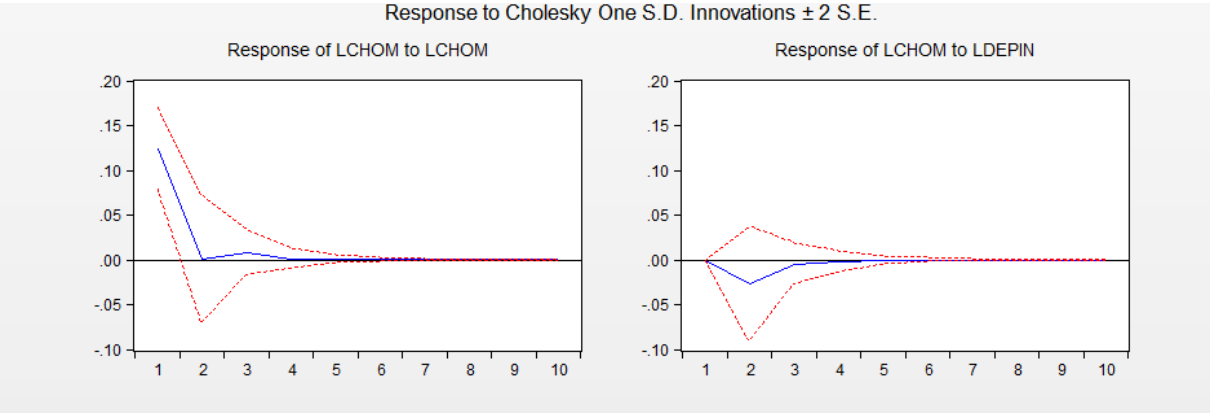

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أن استجابة معدلات البطالة للنفقات التجهيز تكون عكسية في السنوات الأولى ثم تتراجع لتقترب من الصفر وهو ما يؤكد فعاليتها على المدى القريب والمتوسط في حين تتضائل في المدى البعيد لتكاد تنعدم، أما استجابة معدل البطالة لمتغير معدل البطالة فتكون ايجابية لتنعدم ابتداءا من السنة الخامسة.

الفرع الثالث دراسة أثر الإنفاق الكلي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

من خلال النموذج الأول درسنا علاقة البطالة بكل من التسيير ونفقات التجهيز من خلال هذه النموذج سنحاول دراسة الأثر الذي تحدثه النفقات العامة خاصة أن فترة الدراسة شهدت معدلات قياسية للنفقات العامة وسنعتمد على النموذج التالي:

$$LNCHOM = \alpha + B\ lndept + \varepsilon\ t$$

أولا تحديد فترة الإبطاء:

قبل القيم بإجراء اختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها لنموذج باستخدام معياري Hannan&Quinn و Schwarz&Akaik والنتائج في الجدول كالتالي:

الجدول (20.4):نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج الثالث

فترة الإبطاء	Logl	Lr	FPE	AIC	SC	HQ
0	5.70055-	/	0.009575	1.026740	0.913120	1.2964
1	29.13068	*55.72997	0.000159	3.08409-	*2.277-	2.8213
2	34.04332	6.550185	*0.000146	*3.2057-	2.73374-	*3.201-

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews. 9

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة الإبطاء هي 2

ثانيا اختبار التكامل المشترك:انجل غرانجر :

بعد التحقيق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نقوم بدراسة بواقي النموذج في الفترة الزمنية t حيث إذا كانت هذه الأخيرة مستقرة معناه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقد تحصلنا على النتائج التالية

الجدول(21.4) يوضح اختبار الاستقرارية للبواقي للنموذج الثالث.

	النموذج	اختبار ADF		قيم جدولية	مستوى معنوية
		قيم محسوبة	P		
البواقي ε_T	حد ثابت واتجاه عام	1.726465 -	0.6913	3.7332 -	٪5
	حد ثابت	1.808423 -	0.3632	3.06558 -	
	بدون	1.866576 -	0.0607	1.96441 -	

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة (- 1726465)أصغر من القيم الحرجة (- 3.7332) عند مستوى معنوية ٪5 النسبة لاختبار ديكي-فولر عند الحد الثابت والاتجاه العام وكذلك الأمر عند الحد الثابت أو حتى بدون، ومنه نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جدر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة على عدم وجود جدر وحدوي أي سلسلة ε_T غير مستقرة ومنه لا وجود لتكامل مشترك، وبما أن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول وعدم وجود تكامل مشترك نتجه لتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR.

ثالثا تقدير نموذج الانحدار الذاتي

بعد تحديد درجة التأخير الأفضل P=2 نقوم بتقدير نموذج VAR(2)

الجدول رقم(22.4) يوضح نتائج الانحدار الذاتي للنموذج الثالث

	LCHOM	LDEPT
LCHOM(-1)	-0.019707 (0.29720) [-0.06631]	**-0.158966** **(0.28561)** **[-0.55659]**
LCHOM(-2)	0.354721 (0.31081) [1.14128]	**-0.432066** **(0.29868)** **[-1.44657]**
LNDEPT(-1)	-0.192360 (0.30026) [-0.64065]	**-0.064646** **(0.28854)** **[-0.22404]**
LDEPT(-2)	-0.453979 (0.30818) [-1.47309]	**-0.371167** **(0.29616)** **[-1.25328]**
C	0.042362 (0.07468) [0.56722]	**0.125462** **(0.07177)** **[1.74814]**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

والنموذج العام لvar يكون على النحو التالي:

$$Lchom=-0.019707lchom(-1)+0.3547221lchom(-2)-0.192360ldept(-1)-0.453979ldept(-2)+0.042362$$

رابعا التفسير الاقتصادي للنموذج

يمكن تفسير النموذج اقتصاديا من خلال النقاط التالية:

- ✓ يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباط سالب مع معدل البطالة في السنة السابقة لها (t−1)
- ✓ معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية بين معدل البطالة والإنفاق العام في السنة الأولى والثانية كلما سجلت زيادة في النفقات العامة سجل انخفاض في معدل البطالة وبالتالي تبرز فعالية النفقات العامة في الحد من ظاهرة البطالة وأنها سياسة ذات فعالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2016.

- ✓ ومرونة الإنفاق لتأخر في الفترة (t−2) هي (0.4539) وهي الأكبر في النموذج وهو ما يؤكد فعالية سياسة النفقات العامة في الحد من ظاهرة البطالة وتظهر في المدى المتوسط والبعيد.

خامسا اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث يلاحظ من خلال الدائرة أن جميع الجذور داخل الدائرة، وبالتالي فنموذج VAR مستقر.

الشكل(4-6) يوضح جذور الوحدة للنموذج الثالث

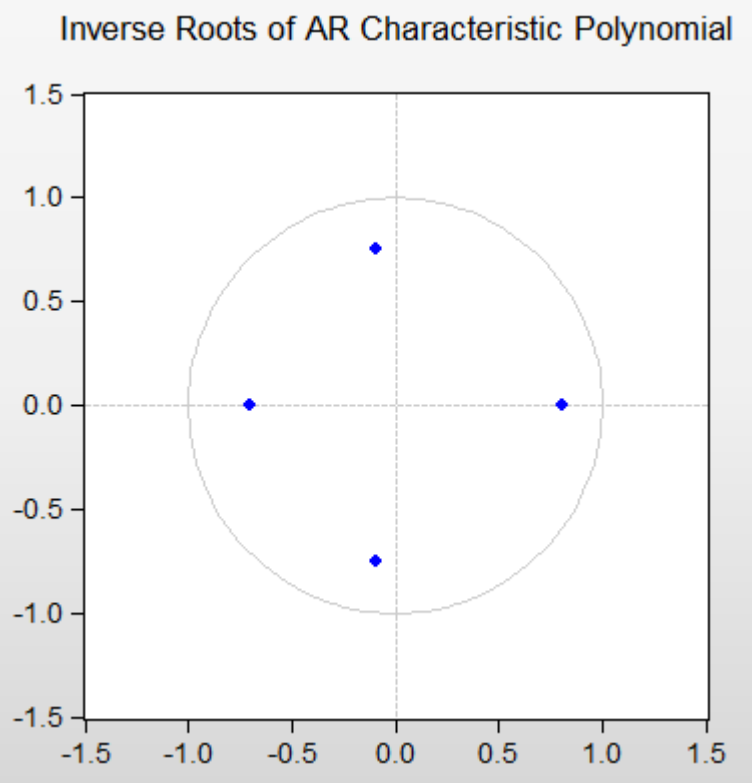

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews.9.

سادسا دراسة البواقي

حتى يكون النموذج مقبول إحصائيا يجب أن تحمل البواقي خاصيتين هما عدم الارتباط الذاتي وأن تتبع توزيع الطبيعي

1. **الارتباط الذاتي للبواقي** من أجل ذلك اعتمدنا على اختبارL

الجدول رقم(23.4) يوضح الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثالث

LAG	1	2	3	4	5
LM-STATA	4.593102	3.864715	10.56258	1.740381	**1.067316**
PROB	0.3317	0.4246	0.0319	0.7834	**0.8994**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews9.

ثم الاعتماد على اختبار LM لتحديد وجود الارتباط الخطي، من الجدول نلاحظ أن الاحتمالات أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن الأخطاء مستقلة وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2. **التوزيع الطبيعي للبواقي** النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(24.4):يوضح اختبار Jarque-Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث

	Jarque-Bira	DF	Prob
1	0.125809	2	**0.9390**
2	0.197457	2	**0.9060**
Joint	0.323266	4	**0.9883**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامجEviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية القيم الإحصائية (Jarque-Bira) أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي ومنه من خلال النتائج السابقة نقول أن سلسلة البواقي مقبولة إحصائيا ، وبالتالي فالنموذج أيضا مقبول.

سابعا الاختبارات الديناميكية للنموذج:

1. **اختبار السببية** إن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام الجاري والبطالة لا يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما وسوف نقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية عن طريق اختبار السببية لـ var granger causality/Block exogeneity wald tests وكانت النتائج كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول(25.4) يوضح نتائج اختبار السببية للنموذج الثالث

Dependent variable :lchom			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Ldepc	0.125402	2	**0.9392**
All	0.125402	2	**0.9392**
Dependent variable :ldepc			
Excluded	Chi-sq	Df	**Prob**
Lchom	12.12052	2	**0.0023**
ALL	12.12052	2	**0.0023**

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات Eviews.9.

تظهر نتائج اختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من معدل البطالة نحو الإنفاق الجاري، حيث نجد أن احتمال كاي مربع المحسوب و الذي يساوي 0.0097 أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن البطالة تسبب الإنفاق الجاري، في حين عدم وجود اتجاه العلاقة السببية بين معدل البطالة والإنفاق الجاري حيث أن احتمال كاي مربع أكبر من 0.05 وهو يساوي 0.9057 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي أن معدل البطالة لا تسبب الإنفاق الجاري

2. **تحليل التباين:** يشير تحليل التباين إلى التحركات التي تحدث في سلسلة معينة الناجمة عن صدمتها في المتغيرات الأخرى في النموذج.

الجدول رقم(26.4) يوضح نتائج اختبار التباين للنموذج الثالث

Variance decomposition of lnchom			
PERIOD	SE	Lchom	**Ldept**
1	0.127195	100.0000	**0.0000**
2	0.129484	96.89339	**3.106609**
3	0.144128	84.50748	**15.49252**
4	0.145378	84.69372	**15.30628**
5	0.150650	85.63993	**14.36007**
6	0.151487	84.69777	**15.30223**
7	0.153020	84.03561	**15.96439**
8	0.153459	84.11632	**15.88368**
9	0.154009	84.13853	**15.86147**
10	0.154198	83.94886	**16.05114**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة والمفسر من قبل صدمتها الخاصة والصدمات في المتغير المستقل المتمثل في النفقات الاستثمارية، إذ يمثل العمود الأول

se الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة لفترة 10 سنوات ونلاحظ من خلال الجدول أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للبطالة يساوي 12.71٪ للسنة الأولى ثم يتزايد مع كل سنة إضافية ليصل إلى 15.41٪ في السنة 10وتفسر الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى أنها تضمن آثار عدم التأكد للتنبؤ للفترات الزمنية السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج

من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن التقلبات في النفقات العامة وفي معدل البطالة تفسر التباين في خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة حيث في الفترة الأولى للتوقع تساهم البطالة بنسبة 100٪ في تفسير تباين الخطأ وفي التنبؤ بمعدلات البطالة بينما تتراجع هذه النسبة تدريجيا في السنوات الموالية إلى حدود 83.94٪ في السنة 10 ، بينما النفقات العامة تبدأ في المساهمة في تفسير الخطأ في التنبؤ ابتداء من السنة الثانية بنسبة 3.10٪ليرتفع إلى 16.05٪في السنة العاشرة

إن نتائج تحليل التباين جاءت متوافقة تقريبا مع الدور الذي يلعبه العام في التأثير على البطالة إذ يبقى أثره غير ونسبي وجزئي في الاقتصاد ويتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا للظهور.

3. **دوال الاستجابة**:على الرغم من أن تحليلات التباين خطأ التنبؤ توضح مساهمة كل متغير في تفسير التباين في الخطأ بالنسبة للمتغير التابع(البطالة)، ولكن لا يوضح العلاقة بين التابع والمستقل ولهذا يتم استخدام دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي –حيث أن دوال الاستجابة من أجل تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي حيث أن دوال الاستجابة تبين استجابة متغير في نموذج الانحدار الذاتي لتغير متغير آخر بنسبة 1٪.

الجدول(27.4):نتائج اختبار أثر الصدمة في النموذج الثالث

Répanse of lchom		
Période	Lnchom	**Ldept**
1	0.127195	**0.00000**
2	-0.008162	**-0.022822**
3	0.036187	**-0.051936**
4	0.018580	**0.004088**
5	0.039199	**0.004913-**
6	0.000441	**0.015890-**
7	0.015505	**0.015050-**
8	0.011487	**0.001565**
9	0.012156	**0.004652-**
10	0.001917	**0.007368-**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الجدول نلاحظ أن الصدمة 1٪ في النفقات العامة يظهر أثررها في معدل البطالة ابتداءا من السنة الثانية حيث يؤدي الزيادة في الإنفاق العام بـ 1٪إلى انخفاض معدل البطالة بـ 2.28٪ثم 5.19٪ ثم 4.08٪كما نلاحظ تراجع الأثر في السنة 8 و 9و10.
والشكل الموالي يوضح أثر صدمة كل من معدلات البطالة والنفقات العامة على معدل البطالة.

الشكل(4)7:يوضح دوال الاستجابة للنموذج الثالث.

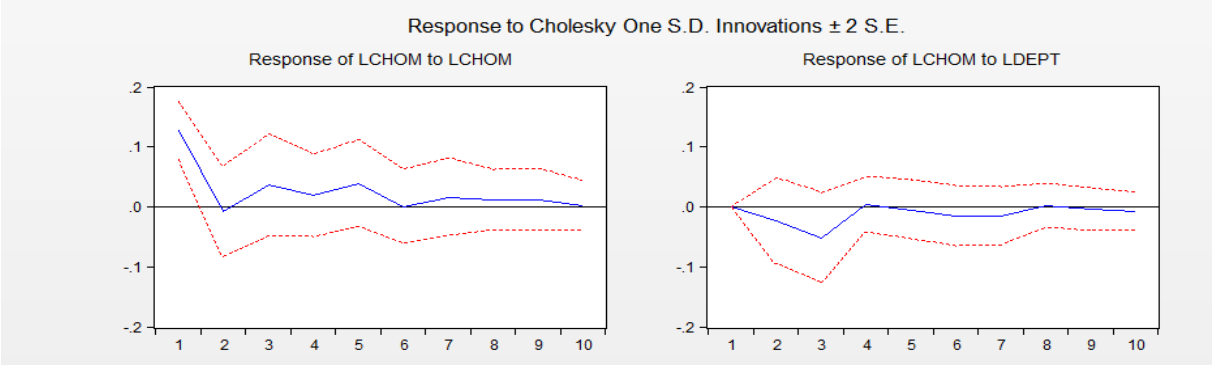

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامجEviews.9

من خلال الشكل نلاحظ أن استجابة معدلات البطالة للنفقات العامة تكون عكسية حيث كلما زادت النفقات العامة يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة لكنها نسبية بعد السنة الرابع ويعود هذا بالأساس إلى أن تحفيز الطلب الفعلي تم تغطيته عن طريق الواردات في ظل قصور الآلة الإنتاجية الوطنية التي كانت أقل حضا ضمن البرامج الانفاقية الضخمة التي تبنتها الدولة.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا ببناء ثلاث نماذج قياسية تربط بين البطالة كمتغير تابع وكل من النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة لإبراز الأثر كل على حدى، وقد توصلنا إلى وجود علاقة توازنية قصيرة المدى بين معدل البطالة ونفقات التجهيز والنفقات العامة بينما كان الأثر ضعيف بالنسبة لنفقات التسيير ،وقد ركزنا في التحليل بشكل كبير على شعاع معدل البطالة بدرجة كبيرة.

ومن خلال اتجاه السببية لاحظنا في النماذج الثلاثة وجود سببية أحادية الاتجاه، وقد كانت بعض المعلمات مخالفة للنظرية الاقتصادية.

كما لاحظنا أيضا من خلال دوال الاستجابة أن الأثر يحدث في المدى القصير فقط وبالتالي فإن فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من البطالة جاءت نسبية خلال فترة الدراسة وهذا ما يستدعي تحري آليات جديد للحد من البطالة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى أحد المواضيع ذات الطابع الكلي، حيث حولنا إبراز الأثر الذي تحدثه النفقات العامة على البطالة خلال الفترة 2000- 2016 خاصة أن الفترة شهدت إطلاق الجزائر لبرامج تنموية ضخمة من خلال المخصصات المالية وما صاحب ذلك من زيادة في النفقات العامة وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. تعكس النفقات العامة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، حيث تطورت مع تطور دورها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، استدعت تعدد أوجه النشاطات التي تمارسه وهو ما يساهم في زيادة النفقات العامة وتنوعها الأمر الذي أصبح ظاهرة عادية في اقتصاديات الدول بغض النظر عن النظام المالي المتبع؛
2. تعتمد الدولة على آلية الإنفاق العام من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف العامة للدولة من خلال المخصصات المالية لكل قطاع، وكذلك هي تساهم في إحداث آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية؛
3. يختلف تفسير البطالة باختلاف المدارس الاقتصادية واختلاف الرؤى ومسببات البطالة فالكلاسيك يقرون فقط بوجود البطالة الاختيارية على اعتبار أن سوق العمل في حالة توازن دائم، أما النظرية الماركسية فهي تؤمن أن البطالة ظاهرة طبيعية وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية التراكمية وبنية نمط الإنتاج أما المدرسة الكينزية فترى أن البطالة إجبارية وأن أسبابها هو نقص الطلب الفعال في الاقتصاد، كذلك جاءت نظريات حديثة حاولت تفسير البطالة من خلال إدخال فروض واقعية في الاقتصاد؛
4. دور الإنفاق العام في التأثير على البطالة يختلف من نظرية اقتصادية إلى أخرى، فنجد الكلاسيك يرفضون أي نفقات خارج الوظائف الأساسية للدولة، فحسبهم آلية السوق كفيلة بمعالجة أي اختلال، بينما كينز يرى ضرورة توسيع النفقات العامة للدولة من أجل دفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة التوظيف، وبالتالي فكينز أقترح سياسة الإنفاق العام لمعالجة مشكلة البطالة؛
5. إن النفقات الجارية تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة وهو ما يوحي أن الميزانية في الجزائر هي ميزانية استهلاكية حيث وصلت نسبة النفقات الجارية الى 58.3٪ وهذا بسبب ارتفاع الأجور والتحويلات الاجتماعية من خلال تبني الدولة للمقاربة الاجتماعية بالإضافة إلى عملية سداد الدين العام التي اعتمدتها الدولة في حين لم تتجاوز نفقات الاستثمار 37.9٪ ، غير أن نسبة نمو النفقات الاستثمارية خلال فترة

الدراسة كانت أكبر من نسبة نمو النفقات الجارية وهو ما يوحي محاولة تبني الدولة لمقاربة تنويع الاقتصاد الوطني؛

6. وجود زيادة ظاهرية في النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث أن النمو السكاني المسجل خلال الفترة وتخفيض قيمة العملة والارتفاع المسجل في مستوى العام للأسعار ساهم في الحد من الفعالية الحقيقية للنفقات العامة؛
7. البطالة سجلت تراجع خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 28.98٪سنة 2000إلى 10.5٪سنة 2016 والنسبة الأكبر من البطالة سجلت عند حاملي الشهادات؛
8. استند برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى مبادئ النظرية الكينزية من خلال تفعيل الطلب الكلي عن طريق التوسع في الإنفاق العام؛
9. وجهة النفقات الاستثمارية تجاه تنمية رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية على حساب الآلة الإنتاجية الأمر الذي حد من فعالية السياسة الكينزية على التشغيل، حيث أن زيادة الطلب الكلي تم تغطيته عن طريق الواردات في ظل عجز الآلة الإنتاجية ؛
10. انتشار التشغيل غير الرسمي مع التراجع في معدلات البطالة حيث وصلت نسبة الاستيعاب 50٪خلال سنوات 2008،2009وهي نسبة معتبرة؛
11. خلال فترة الدراسة ثلثي المناصب المستحدثة كانت في القطاع الخاص حيث وصلت نسبة الاستيعاب 69.03٪ سنة 2006 ووصل عدد المناصب المستحدثة 6490ألف منصب وهذا نتيجة آليات الدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة ؛
12. قامت الجزائر بإحداث مجموعة من الآليات المساعدة على التشغيل من خلال الوزارة المكلفة بالشغل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين، أو أجهزة دعم الشباب التي حققت نتائج ايجابية إلا أن جل المناصب المستحدثة كانت غير دائمة ،وكون هذه الآليات تعتمد على الإنفاق الحكومي كون الإنفاق الحكومي يعتمد على أسعار المحروقات وهو ما يفسر التراجع نحو الانخفاض؛

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة توازنية في المدى القصير بين كل من معدل البطالة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما عن معدل البطالة مع نفسه فقد تم تسجيل وجود علاقة توازنية في المدى القصير والطويل.

2. وجود اتجاه أحادي السببية بين معدل البطالة باتجاه نفقات التسيير ونفقات التجهيز وإجمالي النفقات.
3. استجابة معدل البطالة لتغير في نفقات التسيير والتجهيز والنفقات العامة كانت ضئيلة بحيث لم تتجاوز 48٪بالنسبة لنفقات التسيير و 2.6٪بالنسبة لنفقات التجهيز أما النفقات العامة فلم تتجاوز 5.19٪.
4. في المدى الطويل يستجيب معدل البطالة للتغير في النفقات العامة بنسب ضعيفة

جاءت النتائج لتوضح محدودية آلية النفقات العامة في الحد من ظاهرة البطالة خلال الفترة 2000- 2016 ويمكن تفسير التراجع المسجل في معدلات البطالة خلال هذه الفترة بمساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالإضافة إلى انتشار البطالة المقنعة من خلال خلق مناصب غير إنتاجية واستحداث آليات التشغيل المؤقت وقد أجابت الدراسة على جميع الفرضيات المدرجة كما يلي:

1. قبول الفرضية الأولى والتي مفادها" ساهمت سياسة الإنفاق العام في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016"؛
2. قبول الفرضية الثانية والتي مفادها" البطالة في الجزائر مشكلة مؤجلة بسبب كثرة مناصب الشغل المؤقتة خلال الفترة 2000- 2016"؛
3. قبول الفرضية الثالثة والتي مفادها" الإجراءات المتخذة لمواجهة البطالة هي إجراءات ظرفية رهينة مداخيل الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2016"؛
4. رفض الفرضية الرابعة والتي مفادها" الزيادة في النفقات العامة هي زيادة حقيقية بالنظر لارتفاع مداخيل الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2016"؛
5. قبول الفرضية الخامسة والتي مفادها" هناك علاقة سببية نسبية بين زيادة النفقات العامة والبطالة خلال الفترة 2000- 2016".

ومن خلال النتائج السابقة نقدم مجموعة من المقترحات

1. إمكانية تأطير التشغيل الغير رسمي من خلال إعادة الاعتبار لمختلف الأنشطة الاقتصادية؛ الممارسة في الخفاء عن طريق إدخالها ضمن السوق الرسمي؛
2. ضرورة توجيه النفقات الاستثمارية نحو المشاريع المنتجة ؛

3. العمل على تفعيل العمل المقاولاتي لدى الشباب من أجل خلق مؤسسا مصغرة، والمرافقة المستمرة لأصحاب المشاريع بالإضافة إلى ضرورة توجيههم نحو الاستثمار المنتج من أجل خلق قيمة حقيقة مضافة في الاقتصاد؛
4. التوقف عن التوظيف وفق المقاربة الاجتماعية والتركيز على الحلول الأكثر فاعلية من خلال المعالجة الاقتصادية وذلك من خلال وضع نموذج ملائم لتحقيق النمو الاقتصادي، بمشاركة كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛
5. على السلطات الجزائرية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي و البنية التحتية المنجزة ضمن البرامج التنمية لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية ومرافقة ذلك بالمزيد من الإجراءات لتسهيل بيئة الأعمال، والتوجيه نحو القطاعات الإنتاجية الخادمة للاقتصاد الوطني والموفرة لسوق الشغل؛
6. ضرورة تكييف الميزانية العامة للدولة وفق مقاربة النتائج وليس الأهداف

آفاق الدراسة:

1. آليات إدراج السوق غير الرسمي وتأطيره ضمن القطاع الرسمي؛
2. ميكانزمات تفعيل الإنفاق الاستثماري للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؛
3. سبل إدماج وتكييف مخرجات التعليم العالي ومراكز التكوين مع متطلبات سوق التشغيل في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب

1/ إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة الطبعة الأولى2011.

2/ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

3/ أحمد فريد المصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000

4/ إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، الأردن

5/ اعاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2015 ..

6/بريبش السعيد، الإقتصاد الكلي، نماذج، تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2007.

7/ بول أ.سام ويلسون، ترجمة مصطفى موفق، علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة، الجزء 7، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993.

8/ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.

9/ جون كينز ترجمة أحمد فؤاد بليع، تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة دار المعرفة، الكويت، العدد 261، سبتمبر 2000.

10/ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب-ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمود، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر و التوزيع، ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى1999.

11 حسام داود ،مصطفى سلمان وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الثالثة 2005

12/ حسين علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2011.

13/ حمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى 1999.

14 حمدي أحمد العناني ،مقدمة في الإقتصاد الكلي،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1995

15/ خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الأيام للنشر و التوزيع الأردن، 2014.

16/ خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.

17/ خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة، 2009.

18/ د.محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.

19/ دومنيك سلفادور، ترجمة علي أحمد علي، مبادئ الاقتصاد، ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى2004.

20/ رحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2015.

21/ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، 1998.

22/ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، دون طبعة، 1998.

23/ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2008.

24/ سعيد عبد العزيز عثمان، مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، الطبعة الأولى 2003.

25/ سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

26/ سلام سميسم-التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة.

27/ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

28/ شعيب بونوة-زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر2010.

29/ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى عمان، الأردن، دار حامد للنشر و التوزيع، 2012.

30/ صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية :التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.

31/ طارق الجاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999.

32/ طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى1998.

33/ طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004 الطبعة الأولى.

34/ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية مصر، 2006

35/ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة للنشر و التوزيع، لبنان، 1992.

36/ عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة للطباعة و النشر، مصر، الطبعة الأولى، 1992.

37/ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، دار إثراء لنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

38/ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

39/ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة و الموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى 2015.

40/ عبد الحكيم رشيد، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار البداية، الطبعة الأولى 2012.

41/ عبد الرحمن فؤاد الفارس، وليد اسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، 2015.

42/ عبد الرزاق فارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة الأولى، بدون سنة

43/ عبد العزيز شربي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 1996

44/ عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي:بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية2000

45/ عبد الله طاهر –وآخرون –الاقتصاد الكلي– دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

46/ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005.

47/ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، .2003

48/ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، زهراء للشرق، القاهرة، بدون طبعة، 2007 .

49/ عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

50/ علي أحمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة والإصلاح المالي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2002 .

51/ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

52/ عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا لتطورات الراهنة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر –الطبعة الخامسة - 2005.

53/ عمرصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

54/ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

55/ كامل بكري و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ا لدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، 2000.

56/ كمال بكري، محمد محروس، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى ، 2005.

57/ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2004.

58/ ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

59/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي :نظرية مالية الدولة –السيسات المالية لنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسنكدرية، 1999.

60/ مجيد علي حسين –عفاف عبد الجبار سعيد –مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي –دار وائل للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى 2004.

61/ محرزي عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005.

62/ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية و التطبيق، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014 .

63/ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2001.

64/ محمد ساحل، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2016.

65/ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

66/ محمد طاقة، هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010

67/ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

68/ محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر الطبعة الأولى- 2009.

69/ محمد نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، دار أجندين للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

70/ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

71/ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي –، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، .2007

72/ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة –دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2015.

73/ مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2007

74/ مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2008

75/ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، .2009

76/ المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

77/ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2015.

78/ مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي، عمان الأردن 2014.

79/ معاد حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2015.

80/ معروف هويشار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2005

81/ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى2010.

82/ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003 .

83/ نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى 2015.

84/ نزار سعد الدين العيسى –مبادئ الاقتصاد الكلي –الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2001.

85/ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى 2007.

86/ نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

87/ نوازد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي-المدخل الحديث في المالية العامة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2005.

88/ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد، دار النفائس، الأردن ، الطبعة الأولى، 2011.

89/ وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2010.

الرسائل والأطروحات والدراسات الجامعية

1/بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر تلمسان، السنة الجامعية، 2009- 2010.

2/بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

3/بوبكر بن العايب، دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر –منهجية التنبؤ باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

4/دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005- 2006.

5/درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر- 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2005.

6/رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966- 2010- دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2011- 2012.

7/سمية قنيدرة، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطيئة "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009- 2010.

8/شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.

9/طارق الغنوشي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - 1970، 2012-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر2013، 2014.

10/طارق قدوي، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة 1990- 2014-أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة

11/طارق قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970- 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

12/عبد الحميد غجاتي، "دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015.

13/علواش وردة، ظاهرة البطالة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر، دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فيلبس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000.

14/فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999.

15/قصاب سعدية، سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990- 2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2005.

16/كمال بوصافي، محدودية البطالة الظرفية والبطالة البنيوية، خلال المرحلة الانتقالية-دراسة تحليلية للفترة 1990- 2002 أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتخطيط، جامعة الجزائر 2006/2005..

18/محمد مسعي، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 :دراسة تحليلية لأهم آثرها الاقتصادية الكلية أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014.

19/مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015/2014.

20/معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2012-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2015/2014

21/مليكة يحيات، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970- 2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

22/ميهوب مسعود "دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990- 2015 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016- 2017.

البحوث والمقالات المنشورة

1/ أحمد الكواز، لمذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا ؟، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، العدد 44، ديسمبر 2011.

2/ أحمد سلامي، محمد شيخي، أختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970- 2011، على الرابط htpp:// revues.univ–ourargla.dz.

3/ أحمد سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26- 27 أفريل 2009، ص 03.

4/ بن حاج منير، بلعاطل عياش، أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001- 2010، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014،

5/ بن عامر نبيل، تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2011/2000) مداخلة مقدمة للمتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001، 2014، جامعة سطيف يوم 12/11 مارس 2013

6/ بودلال علي، تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار و أثره على التشغيل و النمو في الجزائر خلال الفترة 2001/2011، دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، جامعة سطيف يومي 12/11 مارس2013

7/ بوزار صفية، فعاليات و إنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08- 09 ديسمبر 2014 جامعة الجزائر 3.

8/ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية –"الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال فترة 2001- 2014، جامعة سطيف يومي 12/11 مارس 2013.

9/ حبيبة قشي، عبد الرحيم إلياس " le chomage en algérie :aspect théorique et réalit économique "ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

10/ سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حول:سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13- 14 أفريل2011.

11/ طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000- 2014-ملتقى الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة و انعكاستها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس2013.

12/ عبد الغاني كحلة، "نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق التشغيل في الجزائر "الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل و الاستشراف، الرهانات و المحك، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية يوم 04و 05ديسمبر2013.

13/ عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة و النظرية الاقتصادية الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009.

14/ عبد الله شحاته خطاب"، الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية :رؤية تحليلية لفعالية السياسة المالية، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19ديسمبر 2009، لبنان

15/ علي السنوسي، "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر الأسباب، الحلول –من خلال التطرق الى تجارب دولية "الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

16/ علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عائد عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر2001.

17/ عمر جنينه، مديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة مداخلة في الملتقى الدولي حول "استراتجية الجكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15- 16 نوفمبر 2011

18/ فريدة زنيني، نوال شيشة، الآثار الاقتصادية للبطالة، الملتقى الدولي حول :استراتيجية الحكومة للقضاء وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2011.

19/ مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرة تحليلية، أبحاث المؤتمر الدولي –تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف، الجزائر 12/11 مارس 2013.

20/ مشري محمد ناصر، بقة شريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر :دراسة اقتصادية للفترة 2005- 2015، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، موجودة على الرابط htpp://www.kantakji.com .

21/ مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبّي خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر - 3 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية –المركز الدولي لتدريب

22/ ناصر سليمان، محسن عواطف، القرض الحسن لتمويل الأسر المنتجة –دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر، ملتقى دولي حول المالية الاسلامية، جامعة صفاقص 27- 29 جوان 2013

23/ نخبة من الخبراء الاقتصاديين، دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

المجلات

1/ إبراهيم عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع :دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 16 العلوم التربوية والدراسات الإسلامية جزء1، 2003.

2/ أحمد لعمى، محمد مسعي، أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية 2001- 2010) مجلة الباحث، العدد 14، ديسمبر2014.

3/ بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2013، مجلة القادسية للعوم الإدارية و الاقتصادية، العدد 1المجلد رقم 16، 2014.

4/ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، خلال عقد التسعينيات، مجلة شمال افريقيا، العدد الأول جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2004.

5/ البكر محمد عبد الله، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع :دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، 32(2):263- 295، جامعة الكويت، الكويت، 2004.

6/ بلفيطح ريمة، اختيار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر-تحليل سكون المؤشر 200-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد 17، 2017، جامعة محمد بوضياف، مسيلة -الجزائر 2017.

7/ بلقايد ثورية، بن زاي مبارك، البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، عدد 06، 2016.

8/ بودلال علي، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2010، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة بليدة 2، عدد6، 2014.

9/ بوعتروس عبد الحق، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، جوان 2008.

10/ تماضر جابر البشير الحسن، علي فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة 1970- 2010، مجلة العلوم الاقتصادية، عن جامعة السوادن للعلوم و التكنولوجيا، العدد 14، 2013.

11/ جعفر طالب أحمد، زهرة خليف رفاك، تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للفترة الممتدة (1980- 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العدد20، 2015.

12/ حسين رحيم، سياسات التشغيل في الجزائر (تحليل وتقييم)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61- 62 شتاء –ربيع2013.

13/ حمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، 2012ص 149.

14/ د.حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية، "مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 14، 2002.

15/ ريم بين زيادة، واقع المرأة وسوق العمل في الجزائر-مقارنة مع تونس و المغرب –مجلة الإنسان والمجتمع عدد 13، جوان 2017.

16 سعدية زايدي ،سياسة التشغيل في الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017.

17/ سميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

18/شليغم سعاد، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع، مجلة دراسات استرايجية، مركز البصيرة، الجزائر العدد 23، 2016.

19/شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، حجم الدولة و النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية قياسية، منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 01، 2010مختبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر

20/عثمان نقار، منذر عواد، إستخدام نماذج VAR في دراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، سوريا المجلد 28، العدد 2، 2012.

21/ علال بن ثابت، جلال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986- 2015، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمر ثلجي، الأغواط، العدد 29، 2017،

22/ علي سيف المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 1990/2009-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق مجلد 28، العدد الأول، 2012.

23/ علي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

24/ لاح سمدي البرماني، تحليل تفاعل أثر المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم –المنتج الديناميكي-مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 52، المجلد 14، 2008.

25/ لبشير عبد الكريم، تصنيفات الباطلة ومحاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول

26/ لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000- 2011، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، 2012.

27/ محمد بن عزة، شليل عبد اللطيف، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، عدد6، 2013.

28/ محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، حسب المربع السحري كالدور، دراسة تحليلية تقييميه للبرامج التنموية 2001- 2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف جامعة مسيلة، لعدد 16، 2016.

29/ محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروع البنية التحتية و أثره في النمو الاقتصادي، ليبيا، منهج السببية، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد 51- 2010.

30/ مصطفى بودرامة، الطيب قصاصّ المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، عدد 12 جوان2017.

31/ مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000- 2011، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

32/ ميادة حسن رحيم، البطالة وسبل معالجتها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد4 المجلد 15 2013.

33/ ناجي بن حسين و آخرون، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد الأول، جامعة قسنطينة، الجزائر2002.

34/ نبيل بوفليح، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

35/ هاشم محمد العركوب، عدي سالم عدي الطائي، الاتجاهات العامة للنفقات التحوليلة لبلدان عربية مختارة- 1980- 2002، مجلوة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العراق، العدد 15، 2006.

القوانين والمراسيم والتعليمات:

1/المادة رقم (3)(4) من القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15، الموافق ل 24 محرم 1411هـ، والمتعلقة بالمحاسبة العمومية

2/تقرير بنك الجزائر النقدي والمالي سنة 2016، 2011، 2006، 2004، 2003

3/ الجريدة الرسمية رقم 91-الصادرة بتاريخ 06ديسمبر 1998.

4/الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيدي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الوافق ل 17 يناير2017، يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد3

5/ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد (مشاركة المرأة العربية في سوق العمل)، الفصل العاشر، 2004.

6/ قانون 15- 18المؤرخ في2015/12/30، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد72، 2015،

7/ قانون رقم 84- 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984يتعلق بقوانين المالية، المادة 24

8/ المادة 35 من القانون 17/84المؤرخ 1984/07/07المتعلق بقانون المالية

9/ المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية

10/مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1/Boutaleb kouider « politique des salaires »,office des publication universitaires ,2013 .
2/Gaelle leguirriec-milner « l essentiel des mécanismes de l' economie »4éme edition ,lextenso edition,paris,2015.

3/Jaque freyssinet ,le chomage,11éme edition ,edition la découverte,paris,2004.

4/Kheldi mokhtar « introduction a l'économie politique » , office publication universitaires,2éme edition ,2011

5/Michel bialés et autre , l'essentiel sur l'économie, berti editions,4 eme redition,alger,2007.

6/R.bourbonnais ;m.terraza ,analyse de series temporelles en economie,edition puf ,paris,1998.

الرسائل والأطروحات:

1/Ahmed zakane, dépens publique productives, croissance long terme et politique économique-essai d'analyse Économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'était en sciences économique, université d'Alger, 2003.

التقارير والمنشورات:

1/Assare lindbeck,dennis snower « the insider /outsider theory :a survery » discussion paper iza, n°534 ,july2002.
2/Dickey d, fuller w,distribution of the estimators for autogressive time series whith a unit root, journal of the american statistical association,n:74.
3/Fedirca sartoise, « la théorie de salaire d'efficiece et l'évolution des salaire réels en suisse »séminaire d'histoire économique et de poltique et sociale ,faculté des sciences économique et sociales ,n°332 ,1999
4/Isabelle sandillon, l'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence, document du travail, université de la méditerranée, 1998.
5/J.H.cokrasmne,timeseries for macrooeconomic and finance,,graduate sckool of businss,university of ckicago,1997,2005
6/Jacques freyssinet « chômage, l'affrontement des modèles »l'économie repensée théorie,enjeux,politique,n°22 septembre/octobre1998.
7/Mark taylor , « skills,employment,incom,inequality and poverty : theoty ,evidense and estimation framework » ,josheph rowntre fondation program paper (j,r ,f) institute for social&economic reserarch ,university of essex ,2012.
8/Mdipi, bulletin d'information statistique de la pem, anné2010 n°18 édition avril 2010

9/Mdipi, bulletin d'information statistique de la pem, anné2012 n°22 édition avril2013

10/Mdipi, bulletin d'information statistique de la pem, anné2014 n°24 édition avril 2014

11/Mdipi, bulletin d'information statistique de la pem, anné2015 n°26 édition avril 2015

12/Mdipi, bulletin d'information statistique de la pem, anné2016 n°30 édition mai 2017

.

المواقع الالكترونية:

http://www.mtess.gov.dz
http://www.ads.dz
http://www.ons.dz
http://www.andi.dz

http://www.bank-of-algeria.dz
http://www.premier-ministre.gov.dz
http://www.mf.gov.dz
http://www.Ansej.org.dz
http://www.angem.dz

قائمة الملاحق

1/دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى :

المتغير LNCHOM

اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.052034	0.2641
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.772914	0.9467
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.552725	0.0144
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

اختبار فيلبس بيرون

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.052034	0.2641
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.627341	0.9613
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNCHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.599688	0.0130
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

المتغير LNDEPT

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.284699	0.6096
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.315655	0.8453
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.644398	0.9995
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

اختبار فيلبس بيرون

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.396663	0.1578
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.316552	0.8451
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNDEPT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.219710	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

المتغير LNDEPIN

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.017688	0.2770
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.831551	0.6417
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.785462	0.9969
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

اختبار فيلبس بيرون:

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.419802	0.1521
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.920830	0.5976
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNDEPIN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.839687	0.9972
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

متغير LNDEPC

ديكي فولر المطور:

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.729714	0.8116
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.684445	0.7104
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.135813	0.9985
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

اختبار فيليبس بيرون:

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.726688	0.8124
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.891362	0.6123
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: LNDEPC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.386921	0.9991
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

2

/دراسة الاستقرارية عند الفرق الأول:

المتغير Inchom

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.542695	0.0217
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.722638	0.0101
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.895387	0.0069
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.572630	0.0205
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.433800	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LNCHOM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.926531	0.0065
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المتغير Indept

ديكي فولر المطور:

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.626452	0.0197
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.030259	0.0342
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.254658	0.0277
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.340191	0.0231
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.637573	0.0182
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNDEPT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.387089	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

المتغير Indepin

ديكي فولر المطور:

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.677621	0.0169
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.689767	0.0561
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

فيلبس بيرون

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.023496	0.0052
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.685400	0.0166
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.774045	0.0488
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LNDEPIN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.023965	0.0052
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

المتغير Indepc

ديكي فولر المطور:

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.570685	0.0206
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.602724	0.0645
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.237578	0.0287
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

فيلبس بيرون:

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.566208	0.0207
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.673424	0.0576
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

Null Hypothesis: D(LNDEPC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.193572	0.0315
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

النموذج الأول:

اختبار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LNCHOM
Method: Least Squares
Date: 09/01/19 Time: 21:18
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.640562	0.573511	11.57878	0.0000
LNDEPC	-0.522752	0.074762	-6.992179	0.0000

R-squared	0.765224	Mean dependent var	2.644254
Adjusted R-squared	0.749572	S.D. dependent var	0.391468
S.E. of regression	0.195902	Akaike info criterion	-0.312278
Sum squared resid	0.575661	Schwarz criterion	-0.214253
Log likelihood	4.654362	Hannan-Quinn criter.	-0.302534
F-statistic	48.89057	Durbin-Watson stat	0.511140
Prob(F-statistic)	0.000004		

إختبار إستقرارية البواقي

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.581370	0.7543
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.731608	0.3979
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.775522	0.0725
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCHOM LDEPC
Exogenous variables: C

Sample: 2000 2016
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	19.24710	NA*	0.000292*	-2.463871*	-2.372577*	-2.472322*
1	19.33500	0.138136	0.000517	-1.905000	-1.631119	-1.930353
2	23.13813	4.889731	0.000560	-1.876875	-1.420406	-1.919130

تقدير نموذج var

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/01/19 Time: 20:39
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCHOM	LDEPC
LCHOM(-1)	0.016060	0.025133
	(0.30344)	(0.30358)
	[0.05293]	[0.08279]
LCHOM(-2)	0.319776	-0.465886
	(0.32341)	(0.32357)
	[0.98876]	[-1.43985]
LDEPC(-1)	-0.045736	0.157672
	(0.29330)	(0.29344)
	[-0.15593]	[0.53731]
LDEPC(-2)	-0.336315	-0.236247
	(0.28037)	(0.28051)
	[-1.19952]	[-0.84221]
C	0.006256	0.087116
	(0.07382)	(0.07386)
	[0.08475]	[1.17949]
R-squared	0.185470	0.280020
Adj. R-squared	-0.176543	-0.039971
Sum sq. resids	0.159971	0.160124
S.E. equation	0.133321	0.133385
F-statistic	0.512331	0.875087
Log likelihood	11.43760	11.43091
Akaike AIC	-0.919657	-0.918701
Schwarz SC	-0.691422	-0.690466
Mean dependent	-0.063937	0.110635
S.D. dependent	0.122912	0.130797

تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 09/01/19 Time: 20:45
Sample: 2003 2016
Included observations: 14
Total system (balanced) observations 14

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.016060	0.303435	0.052926	0.9589
C(2)	0.319776	0.323412	0.988758	0.3486
C(3)	-0.045736	0.293305	-0.155933	0.8795
C(4)	-0.336315	0.280374	-1.199523	0.2609
C(5)	0.006256	0.073824	0.084749	0.9343
Determinant residual covariance		0.011427		

Equation: LCHOM = C(1)*LCHOM(-1) + C(2)*LCHOM(-2) + C(3)*LDEPC(-1) + C(4)*LDEPC(-2) + C(5)
Observations: 14

R-squared	0.185470	Mean dependent var	-0.063937
Adjusted R-squared	-0.176543	S.D. dependent var	0.122912
S.E. of regression	0.133321	Sum squared resid	0.159971
Durbin-Watson stat	1.687081		

الاختبارات التشخيصية:

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 09/01/19 Time: 21:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 14

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.904100	0.4191
2	2.768915	0.5972
3	4.568943	0.3345
4	4.223675	0.3766
5	5.057481	0.2815

Probs from chi-square with 4 df.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.853029	2	0.6528
2	0.035206	2	0.9826
Joint	0.888234	4	0.9262

الاختبارات الديناميكية:

تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LCHOM:

Period	S.E.	LCHOM	LDEPC
1	0.133321	100.0000	0.000000
2	0.133459	99.79895	0.201050
3	0.144805	90.15321	9.846789
4	0.145049	89.85871	10.14129
5	0.149026	90.28745	9.712553
6	0.149119	90.29109	9.708915
7	0.149940	89.87776	10.12224
8	0.149995	89.82263	10.17737
9	0.150279	89.83136	10.16864
10	0.150301	89.83212	10.16788

تحليل أثر الصدمة:

Response of LCHOM:

Period	LCHOM	LDEPC
1	0.133321	0.000000
2	0.000955	-0.005984
3	0.033588	-0.045043
4	0.001409	-0.008303
5	0.033856	-0.004837
6	0.005082	-0.001372
7	0.011339	-0.010805
8	0.001560	-0.003752
9	0.008867	-0.002591
10	0.002462	-0.000703

النموذج الثاني:

اختبار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LNCHOM
Method: Least Squares
Date: 09/01/19 Time: 21:25
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDEPIN	0.362223	0.021276	17.02522	0.0000

R-squared	-1.588273	Mean dependent var	2.644254
Adjusted R-squared	-1.588273	S.D. dependent var	0.391468
S.E. of regression	0.629798	Akaike info criterion	1.970188
Sum squared resid	6.346330	Schwarz criterion	2.019200
Log likelihood	-15.74659	Hannan-Quinn criter.	1.975059
Durbin-Watson stat	0.064751		

إختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.913596	0.0657
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.456527	0.9740
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.284870	0.1745
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

تحديد فترة التباطؤ:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.140349	NA	0.007777	0.818713	0.913120	0.817708
1	25.20693	46.95564*	0.000268*	-2.560923*	-2.277703*	-2.563940*
2	26.89710	2.253563	0.000380	-2.252946	-1.780913	-2.257975

تقدير نموذجvar :

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/01/19 Time: 21:32
Sample (adjusted): 2002 2016
Included observations: 15 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCHOM	LDEPIN
LCHOM(-1)	0.066548	-0.414420
	(0.28621)	(0.37295)
	[0.23252]	[-1.11118]
LDEPIN(-1)	-0.171256	0.101465
	(0.20217)	(0.26345)
	[-0.84709]	[0.38514]
C	-0.034462	0.070731
	(0.04945)	(0.06443)
	[-0.69695]	[1.09774]

تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 09/01/19 Time: 21:37
Sample: 2002 2016
Included observations: 15
Total system (balanced) observations 15

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.066548	0.286206	0.232518	0.8201
C(2)	-0.171256	0.202170	-0.847088	0.4135
C(3)	-0.034462	0.049446	-0.696947	0.4991
Determinant residual covariance		0.012351		

Equation: LCHOM = C(1)*LCHOM(-1) + C(2)*LDEPIN(-1) + C(3)
Observations: 15

R-squared	0.056718	Mean dependent var	-0.063701
Adjusted R-squared	-0.100495	S.D. dependent var	0.118445
S.E. of regression	0.124254	Sum squared resid	0.185269
Durbin-Watson stat	2.102760		

الاختبارات التشخيصية:

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 09/01/19 Time: 21:34
Sample: 2000 2016
Included observations: 15

Lags	LM-Stat	Prob
1	1.001010	0.9096
2	3.752264	0.4406
3	0.752819	0.9447
4	1.629987	0.8034
5	6.663739	0.1548

Probs from chi-square with 4 df.

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.230886	2	0.8910
2	0.230070	2	0.8913
Joint	0.460956	4	0.9772

الاختبارات الدينامكية:

أثر الاستجابة:

Response of LCHOM:

Period	LCHOM	LDEPIN
1	0.124254	0.000000
	(0.02269)	(0.00000)
2	0.001136	-0.026796
	(0.03554)	(0.03201)
3	0.008170	-0.004502
	(0.01236)	(0.01136)
4	0.001446	-0.002477
	(0.00545)	(0.00582)
5	0.000768	-0.000705
	(0.00222)	(0.00244)
6	0.000222	-0.000278
	(0.00094)	(0.00106)
7	8.66E-05	-9.19E-05
	(0.00039)	(0.00044)
8	2.88E-05	-3.33E-05
	(0.00016)	(0.00018)
9	1.04E-05	-1.15E-05
	(6.3E-05)	(7.1E-05)
10	3.60E-06	-4.07E-06
	(2.5E-05)	(2.8E-05)

تحليل التباين:

Variance Decomposition of LCHOM:

Period	S.E.	LCHOM	LDEPIN
1	0.124254	100.0000	0.000000
2	0.127115	95.55646	4.443542
3	0.127457	95.45550	4.544500
4	0.127490	95.42005	4.579955
5	0.127494	95.41729	4.582709
6	0.127494	95.41685	4.583147
7	0.127494	95.41681	4.583195
8	0.127494	95.41680	4.583201
9	0.127494	95.41680	4.583202
10	0.127494	95.41680	4.583202

النموذج الثالث:

إختبار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LNCHOM
Method: Least Squares
Date: 09/01/19 Time: 21:47
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.039912	0.526858	13.36208	0.0000
LNDEPT	-0.540875	0.064630	-8.368771	0.0000

R-squared	0.823605	Mean dependent var	2.644254
Adjusted R-squared	0.811845	S.D. dependent var	0.391468
S.E. of regression	0.169806	Akaike info criterion	-0.598185
Sum squared resid	0.432513	Schwarz criterion	-0.500160
Log likelihood	7.084570	Hannan-Quinn criter.	-0.588441
F-statistic	70.03633	Durbin-Watson stat	0.699794
Prob(F-statistic)	0.000000		

إختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.808423	0.3632
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.726465	0.6913
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.866576	0.0607
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

فترة التباطؤ:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-5.700552	NA	0.009575	1.026740	1.121147	1.025735
1	29.13068	55.72997*	0.000159	-3.084090	-2.800870*	-3.087107
2	34.04332	6.550185	0.000146*	-3.205776*	-2.733742	-3.210804*

نموذجvar:

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/01/19 Time: 21:54
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCHOM	LDEPT
LCHOM(-1)	-0.019707	-0.158966
	(0.29720)	(0.28561)
	[-0.06631]	[-0.55659]
LCHOM(-2)	0.354721	-0.432066
	(0.31081)	(0.29868)
	[1.14128]	[-1.44657]
LDEPT(-1)	-0.192360	-0.064646
	(0.30026)	(0.28854)
	[-0.64065]	[-0.22404]
LDEPT(-2)	-0.453979	-0.371167
	(0.30818)	(0.29616)
	[-1.47309]	[-1.25328]
C	0.042362	0.125462
	(0.07468)	(0.07177)
	[0.56722]	[1.74814]

تقدير النموذج بواسطة المربعات الصغرى:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 09/02/19 Time: 10:53
Sample: 2002 2016
Included observations: 15
Total system (balanced) observations 15

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.720153	0.312937	2.301268	0.0442
C(2)	0.123709	0.384003	0.322158	0.7540
C(3)	-0.063894	0.333555	-0.191553	0.8519
C(4)	0.084823	0.276194	0.307113	0.7651
C(5)	0.177024	1.846436	0.095873	0.9255
Determinant residual covariance		0.008825		

الاختبارت التشخيصية:

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.593102	0.3317
2	3.864715	0.4246
3	10.56258	0.0319
4	1.740381	0.7834
5	1.067316	0.8994

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.125809	2	0.9390
2	0.197457	2	0.9060
Joint	0.323266	4	0.9883

الاختبارات الديناميكية:

Variance Decomposition of LCHOM:

Period	S.E.	LCHOM	LDEPT
1	0.127195	100.0000	0.000000
2	0.129484	96.89339	3.106609
3	0.144128	84.50748	15.49252
4	0.145378	84.69372	15.30628
5	0.150650	85.63993	14.36007
6	0.151487	84.69777	15.30223
7	0.153020	84.03561	15.96439
8	0.153459	84.11632	15.88368
9	0.154009	84.13853	15.86147
10	0.154198	83.94886	16.05114

Response of LCHOM:

Period	LCHOM	LDEPT
1	0.127195	0.000000
	(0.02404)	(0.00000)
2	-0.008162	-0.022822
	(0.03760)	(0.03588)
3	0.036187	-0.051936
	(0.04253)	(0.03786)
4	0.018580	0.004088
	(0.03430)	(0.02330)
5	0.039199	-0.004913
	(0.03619)	(0.02474)
6	0.000441	-0.015890
	(0.03076)	(0.02531)
7	0.015505	-0.015050
	(0.03238)	(0.02406)
8	0.011487	0.001565
	(0.02544)	(0.01847)
9	0.012156	-0.004652
	(0.02562)	(0.01761)
10	0.001917	-0.007368
	(0.02006)	(0.01566)